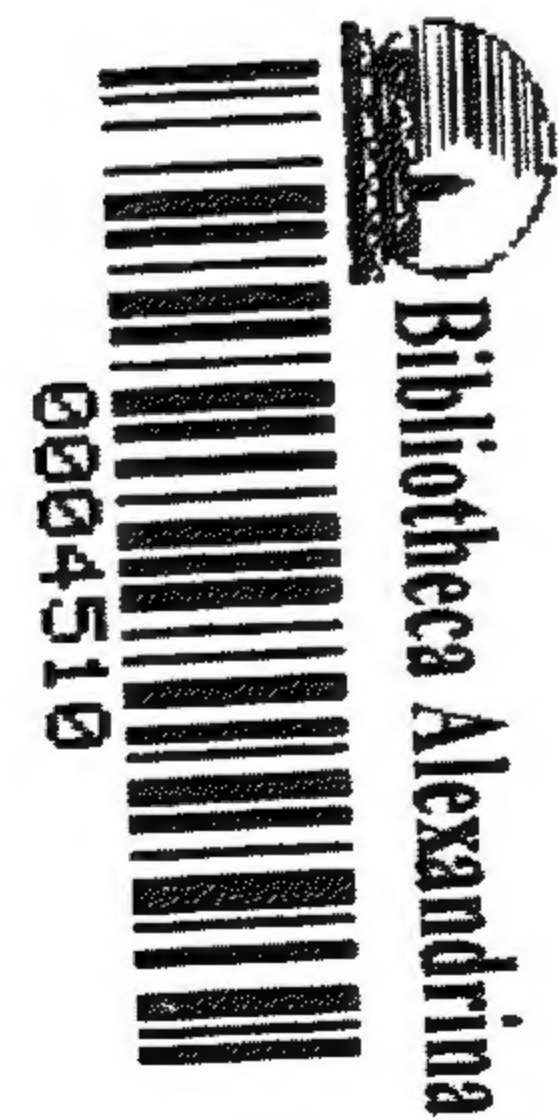


البنقود والبنوك

دكتور
اسماعيل محمد هاشم
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة بها

الناشر
دار الجامعات المصرية
٢١ شارع الدكتور مطين - شرفه
تليفون ٢٢٤٠٠٠ - الفاكس



البنقود والبنوك

دكتور
إسماعيل محمد هاشم
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة بها

الناشر
دار الجامعات المصرية
« شارع الدكتور مصطفى مشرفة
تليفون ٢٢٤٦٩ «سنة»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

اقتضى التطور الاقتصادي ضرورة استخدام النقود كوسيلة للتبادل لحل مشكلة المقايضة التي كانت تحد إلى حد كبير من توسع النشاط الاقتصادي .

وعندما ظهر استخدام النقود على نطاق واسع بواسطة الصيارف نشأت البنوك ثم تطورت حتى أصبحت أداة هامة من أدوات النظام الاقتصادي .

وأني إذ أتقدم بهذه المذكرات في النقود والبنوك إنما أتقدم بها ك محاولة لمعاونة الطالب بجانب المحاضرات التي يمكن أن يحصل فيها الطالب مزيدا من التفاصيل . وينقسم موضوع المذكرات إلى بابين .

الباب الأول في النقود والنظم النقدية وهو يشتمل على ماهية النقود ووظائفها وأنواع النقود والنظم النقدية .

ويتناول الباب الثاني النظام المصرفي وهو يشتمل على نشأة وتطور الفن المصرفي ، وخلق نقود الودائع ، ودراسة موجزة عن ميزانية البنوك التجارية الأرباحية والسيولة والبنوك المركزية وتطور النظام المصرفي المصري .

ثم عودة على بدء بالنسبة لموضوع النقود فتعالج المذكرات قيمة النقود ، والنظريات النقدية الحديثة ثم الآثار الاقتصادية للتغيرات في قيمة النقود

والسياسة النقدية . وفي مجال بحث أثر تغير قيمة النقود على الدخل تناولنا دور الأرقام القياسية في استبعاد أثر تغير الأثمان والنقود والدورة التجارية والمؤسسات النقدية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية .

وأعود فأذكر مرة أخرى أن هذه المذكرات ليست هدفا في حد ذاتها وإنما محاولة لتجميع الأفكار الرئيسية للمحاضرات وعلى الطالب أن يتزود بها فقط مع الاستعانة بالمراجع الأخرى الواقية والعديدة في هذه الموضوعات .

والله نسأل أن يهدينا جميعا سبيل الرشاد ؟

اسماعيل محمد هاشم

الباب الأول

النقود والنظم النقدية

الفصل الأول

ماهية النقود ووظائفها

أولاً - نشأة النقود وتطورها

١ - أهمية النقود :

تستلزم كل من عمليات الإنتاج والتوزيع استخدام النقود. ففي ظل الأساليب الحديثة للإنتاج الكبير الحجم يتخصص كل فرد من أفراد المجتمع في إنتاج عملية معينة من العمليات الإنتاجية، ويحصلون على قيمة منتجاتهم التي يعرضونها في الأسواق بالنقود، كما يقوم أصحاب الأعمال بدفع أثمان خدمات العمال الذين يعملون لديهم بالنقود أيضاً. لذا فلا يستطيع النظام الاقتصادي الحديث المتشابك الأطراف أن يؤدي وظائفه بكفاءة تامة دون استخدام النقود.

ولم تكن الأنظمة الاقتصادية في الماضي تستخدم النقود في معاملاتها، وإن لجأ البعض إلى استخدامها، فقد كان يتم ذلك في أضيق الحدود.

وقد نشأت الحاجة إلى النقود عند ما زاد إنتاج الفرد عن استهلاكه من هذا الإنتاج مع وجود طلب على هذه الزيادة من قبل أفراد آخرين.. هذه الزيادة تمثل فائض، وإتمام عملية تبادل هذا الفائض يطلق عليها المقايضة.

٢ - المقايضة :

هي عبارة عن مبادلة سلعة بسلعة أخرى يكون الفرد في حاجة إليها. فقد كان الأفراد يعرضون فائض منتجاتهم، ويعرضون عن أشخاص يكونون في حاجة إلى تلك السلع المعروضة، مقابل حاجة هؤلاء الأفراد إلى منتجات الآخرين، مقابل معدل استبدال يتفق عليه بين أطراف التبادل. وقد كانت عملية المقايضة تواجه

صعوبات عديدة منها كيفية استبدال السلع الكبيرة الحجم بالسلع الصغيرة الحجم، والسلع الغالية الثمن بالسلع المنخفضة الثمن . كما أن الاختلاف كان يحدث دائماً حول معدل الاستبدال خاصة وأن هناك سلع غير قابلة للتجزئة . ويمكن إيجاز صعوبات المقايضة فيما يلي :

صعوبات المقايضة :

- ١ — ضرورة وجود اتفاق مزدوج للحاجات بين الطرفين المتبادلين .
 - ٢ — لا بد من وجود معدل للاستبدال مقبول من الطرفين .
 - ٣ — صعوبة استبدال سلع كبيرة بسلع صغيرة، أو سلع غالية بسلع رخيصة .
- وفي مواجهة هذه الصعاب المتعددة كان لزاماً على الإنسان أن يجد أداة طيعة يحل بها ما يقابله من مشاكل من جراء عملية المقايضة .

وكانت هذه الأداة هي النقود التي وجد فيها فعلاً أداة طيعة نسبياً تمكنه من إجراء معاملاته في سهولة ويسر .

٣ — تطور استخدام النقود :

أشرنا إلى أن الأنظمة الاقتصادية في الماضي لم تكن تستخدم النقود في معاملاتها . ففي ظل النظم الإقطاعية في أوروبا كان الأمراء يقدمون جزءاً من المحصول إلى الفلاحين مقابل خدمتهم للأرض ، كما كان كبار الملاك يتبعون هذا النظام في مصر، ولذلك كان يطلق على هذا النظام بالنظم الاقتصادية غير النقدية . ولقد بدأت فكرة النقود باستخدام بعض السلع لتقوم مقام النقود بشرط أن تتوفر لها صفة القبول العام، أينما ومتى استخدمت . ومن هذا القبيل استخدام مجتمعات الأغنام والأبل ، واستخدام المجتمعات الزراعية الفلال ، واستخدام أدوات الزينة في مجتمعات الصين . وعند ما اكتشفت المعادن بديء في استخدام الحديد والبرونز والفضة ثم الذهب تبعاً لتدرجها النسبية .

وقد كان التجار يحملون أنواع معينة من المعادن بأوزان محددة يعاد الكشف عليها من آن لآخر للتأكد من مطابقتها للأوزان والصفات المتفق عليها . وقد كانت المسكوكات ثم السبائك الذهبية هي الأكثر شيوعاً إلى أن زاد حجم المعاملات التجارية زيادة كبيرة ، وأصبح حمل الذهب يمثل عبئاً كبيراً ، فبدأت النقود الورقية تظهر على أيدي رجال الصاغة . فقد كان يلجأ إليهم التجار لايداع معاملاتهم النفيسة نظراً للثقة والسمعة الطيبة التي اكتسبوها مقابل تحرير إيصالات تدون فيها قيمة ودائعهم بدلاً من استخدام المعادن في كل تعامل . وكان للصاغة وكلاء يقومون بصرف هذه الإيصالات حتى أصبحت مقبولة في التعامل ، وبدأ الناس في قبول هذه الإيصالات ، ومن ثم أصبحت قابلة للتحويل دون الرجوع إلى رجال الصاغة وبعد أن امتد نطاق التعامل بهذه الإيصالات والشهادات تدخلت الدولة لتنظيم عملية تداول الذهب ، وحجم النقود المتداولة ، وقامت بالإشراف على البنوك فزادت ثقة الناس بالبنوك ، وأصبحت الودائع المصرفية تمثل نقوداً ، وانتهى الأمر إلى أن أصبحت النقود الورقية والودائع المصرفية هي الشكل الحديث للنقود بعد أن انتهى تماماً عهد النقود الذهبية .

ثانياً : وظائف النقود :

تبين لنا من تطور نشأة النقود أنها جاءت للقضاء على صعوبات المقايضة من ناحية ، ولتيسير عمليات التبادل التي زاد حجمها زيادة كبيرة من ناحية أخرى . ومن خلال هذا التطور الذي كان يأتي دائماً لكي يلبي حاجات المجتمع يمكن أن نلخص أربع وظائف أساسية للنقود هي :

١ - تسهيل التبادل .

٢ - قياس القيمة .

٣ - الاحتفاظ بالقيمة .

٤ — التمكن من الائتمان ..

ويمكن أن نتناول كل وظيفة من هذه الوظائف بإيجاز .

النقد كوسيط للتبادل :

كانت صعوبات المقايضة سبباً في ظهور هذه الوظيفة ، ولذلك تعتبر أقدم وظيفة للنقد هي قيامها كوسيط في المبادلات ، ولقد اشتقت بقية الوظائف الأخرى للنقد من هذه الوظيفة . لقد يسرت هذه الوظيفة قيام التبادل مباشرة بين طرفين دون البحث عن طرف ثالث على أساس أن أداة التبادل هذه تحظى بالقبول العام .

٢ - النقد كقياس للقيمة :

الوظيفة الثانية للنقد استخدامها لقياس قيم السلع والخدمات ونسبة قيمة كل سعة إلى غيرها من السلع. وفي هذه الحالة تصبح النقود معدلاً للاستبدال، وخاصة بين السلع الكبيرة الحجم التي يصعب تجزئتها إلى وحدات صغيرة دون أن تفقد قيمتها .

ومن هذه الوظيفة اشتقت وظيفة فرعية هي استخدامها كوحدة للتعاسب فالوحدة النقدية لأي دولة هي وحدة تقاس بها قيم السلع والخدمات في المجتمع . فإذا كان يمكن مبادلة آلة معينة بعشرة قناطير من القطن وكان ثمن قنطار القطن عشرة جنيهات ، فإن هذا يعني أن ثمن الآلة ١٠٠ جنيه ، وفي حالة تواجد النقود ليس من الضروري أن يكون كل طرف محتاجاً لسعة الآخر ، وإنما يكفي تقديم النقود للحصول على السلعة . وهكذا قضت هذه الوظيفة على صعوبات المقايضة التي كانت تقتضى ضرورة وجود اتفاق مزدوج للحاجات بين الطرفين . كما يسرت حساب التكاليف النسبية للشروعات البدائل في الإنتاج ، وكل ما يتصل بالإنتاج من حسابات أخرى ، وكذلك لتوزيع الأرباح . وتظهر أهمية هذه الوظيفة كلما كانت الوحدة النقدية ثابتة القيمة نسبياً .

٣ - النقود كمستودع للقيمة :

ليس من الضروري لمن يحصل على النقود أن يقوم بإنفاقها في الحال ولكن الذى يحدث عملياً أن الفرد ينفق جزء ويدخر جزء آخر ليقوم بالشراء في فترات لاحقة . وطالما أن الفرد لا يحتفظ بالنقود لذاتها وإنما بقصد إنفاقها في فترات لاحقة ، أو لمقابلة احتياجات طارئة ، فإن النقود في هذه الحالة تقوم بوظيفة الاحتفاظ بالقيمة ، خاصة وأنها تتميز بسهولة حفظها ، كما أنها تجنب الفرد في نفس الوقت تكاليف التخزين والحراسة ، فضلاً عن أن حفظ السلع لفترات طويلة قد يعرضها للتلف .

ولكن يشترط لكي تؤدي النقود هذه الوظيفة على الوجه الاكمل ، أن تحتفظ بقيمتها النسبية لفترة طويلة ، وهذا يعنى الثبات النسبي لكل من العرض والطلب حتى يظل مستوى الأمان ثابتاً . ولكن قيام الحرب العالمية الاولى وما تلاها من أحداث أدى إلى ارتفاع أمان السلع والخدمات ارتفاعاً كبيراً ، مما ترتب عليه انخفاض قيمة النقود .

وإزاء ذلك لجأ الافراد إلى الاحتفاظ بالقيمة في صورة أسهم وسندات وبعض السلع المعمرة كالمنازل وغيرها . ومن مزايا الاحتفاظ بالقيمة في هذا الشكل أنه يدر عائد لصاحبه في صورة ربح أو فائدة أو ريع ، فضلاً عما تحققه من أرباح رأسمالية إذا ما ارتفعت الأسعار ، ولكنها من ناحية أخرى قد تحقق له خسائر رأسمالية إذا انخفضت الأسعار . ومع ذلك قد يفضل الافراد الاحتفاظ بالقيمة في صورة نقود لأنها تعتبر أصل كامل السيولة خاصة وأن هناك دوافع تقتضى الاحتفاظ بالقيمة في هذا الشكل منها دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة .

٤ - النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة :

عند ما أصبح الإنتاج السوق أدى التخصص وتقسيم العمل إلى كبر حجم

الوحدة الإنتاجية . ومنعاً لتكدس المنتجات واستمرار الإنتاج اقتضى النظام الاقتصادي تسويق المنتجات على أساس النقود .

فالعقد يتم في الوقت الحاضر على أساس أثمان معينة والنسائم يتم في وقت لاحق ، لذلك كان لا بد من مقياس يتم على أساسه تحديد الأثمان . وقد استطاعت النقود أن تقوم بهذا الدور .

وفي مقابل قيام الشركات بالإنتاج لأجل ، قامت البنوك بإقراض الشركات لتمويل المشروعات ، وبذلك يسرت النقود التوسع في عمليات الائتمان ، وكذلك استطاعت الحكومات أن تحول مشروعاتها عن طريق إصدار السندات ، فتحصل بمقتضاها على الأموال اللازمة على أن يتم سداد القرض في آجال لاحقة . وهنا نجد أن النقود قد استعملت كوسيلة للدفعات الآجلة . ولكن يشترط أيضاً لكي تقوم النقود بهذه الوظيفة أن تظل محتفظة بقيمتها لفترة طويلة نسبياً . أي لا بد من توافر الثقة بين المدين والدائن في أن وحدة النقود لن تتغير قيمتها في وقت السداد عنها في وقت إبرام العقود .

ثالثاً - تعريف النقود :

من دراستنا لماهية النقود ووظيفتها يمكن أن نخلص بالتعريف التالي :
النقود هي الشيء الذي يلقي قبولا عاماً في التداول ، وتستخدم وسيطاً للتبادل ومقياساً للقيم ومستودعاً لها ، كما تستخدم وسيلة للدفعات الآجلة .

هذا التعريف تعريف وظيفي مستمد من الوظائف التي تقوم بها النقود ، ولذلك فإن التعريف الموجز للنقود هو : أن النقود هي كل ما تفعله النقود (١) .

رابعاً - خصائص الوحدة النقدية :

هناك عدة صفات يجب توافرها في الوحدة النقدية حتى تؤدي وظائفها هي :

- ١ - التمتع بصفة القبول العام .
- ٢ - صغر الحجم .
- ٣ - سهولة الحمل .
- ٤ - سهولة القابلية لتجزئة إلى وحدات صغيرة .
- ٥ - تجانس الوحدات .
- ٦ - عدم قابليتها للهلاك بسرعة .
- ٧ - وجود استقرار نسبي في قيمتها .
- ٨ - الندرة النسبية .

خامسا قانون جريشام :

مفهوم هذا القانون هو أن ، العملة الرديئة تطرد العملة الجديدة من السوق ، ينسب هذا القانون إلى جريشام gresham المستشار المالى للمملكة إليزابيث الاولى . فقد لاحظ جريشام أن تخفيض قيمة العملة في عهد هنرى الثامن أدى إرتفاع سرعة دوران العملة الرديئة ، وتناقص سرعة دوران العملة الجيدة للاحتفاظ بها بعيدا عن التداول . ومن هذه الملاحظة خرج جريشام بقانون عام وهو أنه في حالة تداول عملتين أحدهما أقل قيمة من الأخرى فإن العملة الرديئة لا تبقى في أيدي الناس ، وإنما تنتقل من فرد إلى آخر ، وهذا يؤدي إلى سرعة دورانها بينما يعمد الأفراد الذين يحصلون على العملة الجيدة إلى الاحتفاظ بها في منازلهم فتقل سرعة دورانها .

ولكن يجب ألا يفهم من هذا أن هذا القانون ينطبق في كل الأحوال ، فإذا قلت كمية النقود الرديئة ، فإن الأفراد يلجأون إلى التعامل بالعملة الجيدة ، كما يرفض الأفراد قبول العملة الرديئة إذا كانت كميتها قليلة في التداول فتقل سرعة دورانها كما يصعب على الأفراد أن يتحولوا إلى التعامل بالعملة الرديئة في حالة تخفيض قيمة العملة ، أو عند إنقاص وزنها ، لأنهم تعودوا على التعامل بالعملة الجيدة^(١) .

Hansen J. L An Outline of Monetary Theory. 1666 p. 7. (١)
Macdonald and Ewans LID

الفصل الثاني

أنواع النقود

عرف المجتمع البشرى منذ أن بدأ في استخدام النقود أنواع ثلاث هي :

١ - النقود السلعية

٢ - النقود الورقية

٣ - النقود المصرفية

أولاً - النقود السلعية :

سبق أن ذكرنا أن صعوبات المقايضة أدت إلى استخدام بعض السلع في المبادلات، وأن هذه السلع كانت تتمتع بصفة القبول العام مثل الأغنام في مجتمعات الرعي، والغلال في المجتمعات الزراعية. وأدوات الزينة في مجتمعات الصيد. ومن أمثلة السلع التي شاع استعمالها الأبل التي كانت تستخدم في الجزيرة العربية والملح في الحبشة، والدخان في فرجينيا، والسماك المجفف في نيوفوندلاند، والصوف في بعض أجزاء الهند. ومن أمثلة التاريخ الحديث استخدام السجائر كنقود في ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة.

وبإكتشاف المعادن أخذ الإنسان في استخدام البرونز ثم النحاس ثم الفضة والذهب لتمييزها بالصلابة وعدم التأكل مع طول فترة الاستعمال.

ولعل تطور استخدام النقود السلعية يبين لنا الشروط التي ينبغي أن تتوافر للوحدة النقدية التي سبق ذكرها في خصائص الوحدة النقدية.

وبما هو جدير بالذكر أن قيمة النقود السلعية تستخدم قيمتها كسلعة ويتضمن هذا النوع كذلك النقود المساعدة التي تصدرها الدولة للعمليات النقدية الصغيرة مثل النقود التي تسك من النيكل أو البرونز.

ثانيا - النقود الورقية

عند ما اتسع نطاق التجارة وزاد حجم المعاملات وحصل التجار على أرباح طائلة ، لجأ الناس إلى إيداع أموالهم في خزائن لدى الصاغة خوفا من السرقة ، وكان المودعون يحصلون على صكوك بقيمة ودائعهم وكان الفرد كلما أراد القيام بعملية تجارية يذهب إلى الصايغ ويصرف منه قيمة الصك ليدفع ثمن المشتريات . ومع مرور الزمن أستطاع التاجر أن يقوم بتظهير الصك للتجار الآخرين . ومع قبول الأفراد لفكرة تظهير الصكوك ، ولاختلاف قيم المعاملات أخذ الصياغ في إصدار صكوك بفئات صغيرة مثل العشرة جنيهاً والخمسة جنيهاً . ومنذ ذلك التاريخ ظهر استعمال النقود الورقية ، وأطلق عليها البنكنوت عندما تولت البنوك إصدار هذه الأوراق ، وهي تمثل دين على البنك يدفع عند كل طلب . ومع اتساع نطاق هذه العمليات تولت الدولة بنفسها الإشراف على إصدار هذه الأوراق عن طريق البنوك المركزية .

وقد كانت هذه الأوراق قابلة للتحويل حيث كان يمثلها غطاء كامل بمقدار قيمتها من الذهب ، إلى أن أصبحت أوراق الزامية ليس لها غطاء ذهبي بالكامل . وعلى هذا الأساس تنقسم النقود الورقية إلى ٣ أنواع .

١ - نقود ورقية نائبة

وهي عبارة من شهادات أو صكوك ورقية تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة في المصرف على شكل نقود أو سبائك لتعادل قيمتها المعدنية قيمة هذه الصكوك ، وفي هذه الحالة يحصل تداول الذهب أو الفضة دون أن ينتقل من الخزانة . والسبب في الالتجاء إلى هذه الأوراق هو سهولة حملها وعدم تعرضها للتآكل أو السرقة .

ب - نقود ورقية وثيقة

وهي الأوراق المصرفية ، البنكنوت ، وتحمل تهماً بالدفع عند الطلب ، وترقب مكنتها وقوتها على ما لها من رصيد ذهبي وثقة الجمهور والرقابة الفعلية التي تفرضها الحكومة . وهي تصدر عن طريق مصرف واحد تعينه الحكومة كالبنك الأهلي سابقاً في مصر والبنك المركزي حالياً .

ج - نقود ورقية الزامية

وهي التي تصدرها الحكومة في أوقات غير عادية كفترة الحروب مثلاً . ولا يقابل هذه الأوراق رصيد معدني ، كالأوراق من فئة الخمسة والعشرة قروش التي صدرت في مصر في خلال الحرب العالمية الثانية .

ثالثاً - النقود المصرفية

بازدياد الثقة في البنوك أخذ الأفراد في إيداع أموالهم في البنوك ، وقامت البنوك من جانبها بتيسير معاملات الأفراد عن طريق فتح حسابات جارية وأصبحت هذه الحسابات الجارية تعرف بالودائع المصرفية وأصبح الأفراد يتعاملون فيها عن طريق الشيكات . فعندما يودع شخص ما مبلغاً من النقود في حسابه الجاري فإنه يستطيع دفع التزاماته وتحصيل ديونه عن طريق الشيكات . وأصبح الأفراد يتعاملون بالشيكات بدلاً من النقود الورقية . غير أن الشيك لا يعتبر في حد ذاته نقوداً وإنما هو مجرد أمر صادر ممن يملك حساب جاري في البنك لهذا البنك ليُدفع مبلغ من النقود لشخص آخر هو حامل الشيك . فالشيك والحالة هذه وأن كان يقوم بالوفاء بالديون إلا أنه لا يعتبر نقوداً قانونية ، لأنه بحق لا يرد أن يتمتع عن قبول الشيكات ، ولكن باتساع النشاط الاقتصادي والتوسع في الخدمات السياحية ، أصدرت ، الحكومات المختلفة التشريعات اللازمة التي تكفل إيجاد الثقة للتعامل بالشيكات . ومن أمثلة ذلك اعتبار إعطاء شيك بدون رصيد

بمباشرة جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات بالحبس ، ومع انتشار الوعى المصرفي أصبحت الشيكات تستخدم الآن على نطاق واسع حتى فى سداد أثمان المشتريات من المحال التجارية ، كما اتسع نطاق التعامل أيضا بالشيكات السياحية .

الدولة وعلاقتها بالنقود :

درسنا أنواع النقود من ناحية الشكل ، ولكن إذا نظرنا إليها من ناحية علاقتها بالدولة فإننا نجد :

١ - النقود القانونية :

وهى النقود التى تضى عليها الدولة صفة القبول العام بالتشريع ، وتكون لها قوة إبراء غير محدودة . وهذه هى النقود الرئيسية . وفى مصر يعتبر الجنيه هى وحدة النقود الرئيسية .

٢ - النقود المساعدة :

وهذه لها قوة إبراء غير محدودة ، وتصدرها الدولة كأجزاء من الوحدة النقدية الرئيسية . وتسك عادة من الفضة أو النيكل أو البرونز . وفى مصر أصدرت الحكومة أثناء الحرب العالمية الثانية أوراق نقد مساعدة من فئة العشرة قروش والخمسة قروش . ويحدد القانون المقدار الذى يمكن إصداره من النقود المساعدة وتكون عادة بنسبة معينة من عدد السكان ، كما يحدد القانون الكمية التى تقبل فى الدفع من تلك النقود . فالقانون المصرى كان يحدد هذه الكمية بمبلغ ٢٠٠ قرشاً طبقاً للمادة ١٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ ، وكذلك كان يحدد القانون الانجليزى فى انجلترا هذه الكمية باثنى عشر بنساً وأربعين شلناً .

وتحتفظ الحكومة لنفسها بحق سك وإصدار هذه النقود ، لأن قيمتها المعدنية أو الورقية أقل من قيمتها الإسمية .

الفصل الثالث

النظم النقدية

من تتبعنا لتطور نشأة النقود وجدنا أن الشككين المميزين للنقود هما النقود المعدنية والنقود الورقية . وأهم أنواع المعادن التي إستخدمت في سك الوحدة الرئيسية للنقود هي الفضة ثم الذهب .

والنظام النقدي هو مجموعة القواعد والاجراءات التي تحكم خلق النقود في المجتمع ؛ فإذا كانت وحدة النقود في مصر مثلاً الجنيه ، وكان أساس إصدار هذه الوحدة هي كمية معينة من الذهب الخالص، قيل أن النظام النقدي هو نظام الذهب وإذا كان أساسه الفضة قيل أن النظام هو نظام الفضة؛ وإذا كان الفضة والذهب معاً قيل أن أساسه نظام المعدنين وإذا لم تكن هناك علاقة ثابتة بين معدن من المعادن والوحدة النقدية قيل أن القاعدة هي قاعدة النقود الورقية الإلزامية. فالنظام النقدي إذن هو مجموعة القواعد والإجراءات التي تحكم خلق النقود في المجتمع .

النظام المعدني :

هناك نوعين رئيسيين من النظام المعدني هما : نظام المعدن الواحد ، ونظام المعدنين .

١ - نظام المعدن الواحد :

في ظل هذا النظام يكون أساس الوحدة النقدية معدن واحد ، ذهباً كان أم فضة . وأهم هذين النوعين نظام الذهب ، ولهذا سنبداً بنظام الذهب .

نظام الذهب :

يتميز هذا النظام بوجود علاقة ثابتة بين قيمة وحدة النقود وقيمة مقدار ثابت من الذهب . أي أن الوحدة النقدية تحتوي على مقدار ثابت من الذهب . وبهذا تتعادل القوة الشرائية لوحدة النقود مع القوة الشرائية للذهب .

وهناك ثلاثة أنواع من الأنظمة الذهبية .

النوع الأول : يقوم على ما تتخذه النقود المتداولة من شكل ذهبي لسداد الديون .

النوع الثاني : يقوم على ما يستمتع به النظام من تفاوت من حيث الإدارة وهي تباين من نظام آلي بحث إلى نظام تشرف عليه وتديره سلطة مركزية أمرة .

النوع الثالث : ويقوم على مدى إتساع الرقعة التي ينظمها النظام ، ويطلق على هذا النوع بالأنظمة الذهبية الأهلية والدولية .

وسنبداً : أولاً بدراسة النوع الأول المشهور بقاعدة الذهب .

أولاً — قاعدة الذهب :

اتخذت هذه القاعدة ثلاث صور رئيسية هي ،

١ — نظام الكروكات الذهبية .

٢ — نظام السبائك الذهبية .

نظام الصرف بالذهب .

١ - نظام المسكوكات الذهبية : Gold Coin Standard

هو من أقدم النظم الذهبية المعروفة ، حيث كانت المسكوكات الذهبية تنقل من يد إلى أخرى ، لذلك عرف بنظام الذهب المتداول . وفي هذا النظام تحتوى الوحدة النقدية على وزن معين من الذهب يساوى قيمتها الاسمية ، وتحتفظ مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب . وللحفاظة على الشرط الأخير لا بد من :

١ — تحديد كل من وزن وعيار الوحدة النقدية الذهبية المتداولة (١) .

(١) الوزن هو المقدار القانونى الذى تفرضه الحكومة وتقرره فى جميع أنحاء البلاد

فالجنبة الذهبية فى عهد محمد على كان وزن ٨ر٥٤٤ جراماً وعياره ٨٧٥ر٠ من الذهب الخالص =

٢ — حرية ملك الذهب بأية كميات دون تحمل أية تكاليف لمنع زيادة القيمة الاسمية عن القيمة الحقيقية .

٣ — ضمان حرية صهر المسكوكات إلى سبائك ، بدون أى قيد لمنع هبوط القيمة الاسمية للمسكوكات عن قيمتها الحقيقية .

٤ — توافر قابلية تحويل جميع أنواع العملات إلى نقود أو سبائك ذهبية .
فاذا وجدت أوراق بنكنوت فإنها تكون قابلة للصرف بالمسكوكات الذهبية .
٥ — ضمان حرية تصدير وإستيراد الذهب للحفاظ على التعادل بين القيمة الداخلية للعملة ، وقيمتها الخارجية .

وكان من شأن هذا الإجراء أن ظلت أسعار الصرف ثابتة ومستقرة (١) .
وبما هو جدير بالذكر أنه في ظل هذه القاعدة لم تكن النقود المتداولة كلها ذهبية . وإنما كانت تمثل جزءا صغيرا من العرض الكلى للنقود ، وكان للناس مطلق الحرية في استخدام الذهب أو البنكنوت أو النقود المساعدة ، لأنها كانت تتمتع بحرية التحويل إلى نقود ذهبية .

كذلك كانت الحرية متوفرة في استخدام الذهب في الأغراض الصناعية . ولم

== وبعد الاحتلال البريطاني شكلت لجنة الإصلاح النقدي في عام ١٨٨٤ وجعلت وزن الجنيه الذهبي المصري ٨ر٥ جراما بعبارة ٨٧٥ و جراما من الذهب الخالص وقسمت إلى مائة قرش ووزن كل منها ١ر٤ جراما ، وقسمت القرش إلى عشرة مليات .

والبار هو النسبة القانونية بين وزن المعدن الصافي الموجود في قطعة النقود ووزنها الكلى .
فمثلا عيار الذهب في الجنيه المصري ٨٧٥ ر أى أن الذهب الصافي الموجود في الجنيه هو عبارة عن حاصل ضرب ٨٧٥ ر \times ٨ر٥ = ٧ر٤٣٧٥ جراما .

(١) سعر الصرف هو مقدار العملة الوطنية التي تدفع في مقابل الحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي .

يكن تثبيت سعر الوحدة النقدية بالنسبة للذهب يعنى إستقرار قوتها الشرائية للسلع والخدمات ، وإنما كان يعنى فقط أن القوة الشرائية للسبائك الذهبية يتغير جنبا إلى جنب مع الوحدة النقدية .

وظل هذا النظام معمولاً به في كثير من البلاد حتى الحرب العالمية الأولى حين تخلت عنه تدريجياً فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي احتفظت به إلى نهاية عام ١٩٢٣ .

٣ - نظام السبائك الذهبية :

بقيام الحرب العالمية الأولى تعذر سك القطع الذهبية بنفس الحرية التي كانت سائدة في ظل نظام المسكوكات الذهبية ، كما أن ضرورات الحرب جعلت من المتعذر نقل الذهب من إنجلترا إلى البلاد الأخرى التي كانت توجد فيها قوات عسكرية في الوقت الذي زادت فيه نفقات تلك القوات .

وكذلك كان الحال بالنسبة للدول الأخرى. إزاء ذلك اضطرت الدول إلى أن تتخلى تدريجياً عن النظام السابق ، فاخفت القطع الذهبية من التداول، وأصبحت النقود الورقية هي النقود القانونية . وبعد انتهاء الحرب وجد الدول أنه لا مصلحة لها في العودة إلى المسكوكات الذهبية لانتساع نطاق المعاملات التجارية من ناحية، ولعدم حاجة الناس من ناحية أخرى إلى استعمال حقوقهم في تحويل البنكنوت إلا في حالتين هما :

- ١ - المضاربة على أسعار الذهب ومحاولة الإستفادة من فروق الأسعار .
 - ٢ - وجود أزمات نقدية تدعوا الناس إلى طلب الاحتفاظ بالذهب . .
- وقد وجد أن العودة إلى المسكوكات الذهبية إنما يشجع المضاربين لتحقيق مكاسب شخصية ويزيد ارتباك الدولة في حالة الازمات ، وذلك ليس من المصلحة القومية في شيء .

من هذا الواقع وجدت الحكومات المختلفة أن الأمر يقتضى البحث عن نظام

يحقق الاقتصاد في الذهب مع البقاء على قاعدة الذهب في نفس الوقت . لذلك اشترطت الدول حرية تحويل البنكنوت إلى ذهب بشرط ألا تقل عن قيمة معينة . فمثلا عند ما عادت إنجلترا إلى قاعدة الذهب في الفترة من ١٩٢٥ إلى ١٩٣١ اشترطت ألا يقل وزن السبيكة الذهبية عن ٤٠٠ أوقية من الذهب أو ما يعادل ١٧٠٠ جنيه استرليني (١) . وبذلك عملت على تحقيق هدفين في آن واحد . أولا الإبقاء على حرية التحويل إلى الذهب وبالعكس . ثانيا تقليل نطاق التعامل بالذهب ، ومنع اكتنازه للاحتفاظ به كاحتياطي للدفعات الخارجية . وبمقارنة هذا النظام بالنظام السابق نلاحظ .

١ - انتهاء نظام سك الذهب إلى قطع نقدية ذهبية ، وبالتالي اختفاء القطع الذهبية من التداول .

٢ - شراء البنك المركزي كميات غير محدودة من الذهب لمنع ارتفاع قيمة الوحدة النقدية بالنسبة للذهب ، ولكن كانت كميات الذهب المشتراه تذهب إلى الخزانة العامة ولا تعود مرة أخرى للتداول ، وكان يدفع لهم بنكنوت مقابل الذهب .

٣ - عدم قابلية الأنواع الأخرى من النقود للتحويل إلى الذهب عند الطلب إلا في أحوال معينة كما أشرنا بالنسبة للنظام الانجليزي .

٤ - قلل هذا النظام من الاسراف في الذهب ، وإن كان أبقى على انتقاله من دولة إلى أخرى على شكل سبائك كما ظلت أسعار الصرف ثابتة كما كان في النظام السابق .

٥ - هذا النظام وإن كان قد أعطى للحكومة فرصة تركيز الذهب وزيادة

(١) الدكتور عبد المنعم اليه : الاقتصاد والنقود البنوك . الطبعة الثانية الاسكندرية

كثته بتقليل المسحوب منه إلا أنه لم يمنع كبار المضاربين من شراء الذهب لتحقيق أرباح المضاربة ، أو لاكتنازه وييمه في الخارج ، على حساب صغار المدخرين وهم يمثلون الغالبية العظمى من الشعب .

٣ - نظام الصرف بالذهب :

في ظل هذا النظام لا تتحدد قيمة الوحدة النقدية لبلد ما على أساس الذهب مباشرة ، وإنما ترتبط بنسبة ثابتة بعملة بلد آخر يسير على نظام السبائك الذهبية . ويكون غطاء العملة في هذه الحالة في شكل عملات أو أذونات أو سندات حكومية (خزانة) بفائدة بعملة البلد المتبوع Parnent Country ومثال ذلك وضع الجنيه المصري عند ما عادت إنجلترا إلى قاعدة الذهب في الفترة من ١٩٢٥ إلى ١٩٣١ وذلك باتباع نظام السبائك الذهبية حيث كان الجنيه المصري يرتبط بالجنيه الاسترليني . وكان الجنيه الاسترليني بدوره يرتبط بالذهب . في هذه الحالة كان الجنيه المصري قابل للصرف بالذهب ولكن عن طريق عملة وسيطة هي الاسترليني . ومن مزايا هذا النظام :

- ١ - وجود سعر صرف ثابت بين البلد التابع والبلد المتبوع .
 - ٢ - الاقتصاد في استخدام الذهب والحصول على فوائد لأن الاحتياطي يتكون أساساً من عملات وأذونات وسندات البلد المتبوع .
 - ٣ - تخفيض تكاليف تخزين الذهب والحراسة .
- ولكن من ناحية أخرى توجد بعض العيوب لهذا النظام أهمها .
- ١ - الخسائر التي يتعرض لها البلد المتبوع ينعكس أثرها فوراً وتلقائياً على البلد التابع .
 - ٢ - يؤدي إلى ارتباط وثيق بين الدولتين ، قد يمس استقلال البلد التابع ، وهذا يعني التبعية الاقتصادية والسياسية الكاملة .

٣ - يتوقف النظام على بقاء الدولة المتبوعة على نظام السبائك الذهبية فإذا عدلت عنه الدولة المتبوعة كما حدث في إنجلترا عام ١٩٣٢ ، انتهى النظام بالنسبة للدولة التابعة ، كما حدث بالنسبة لمصر والدول الأخرى التابعة للاسترليني .

ثانياً - نظام الذهب الآلى ونظام الذهب المدار :

١ - حدا تصدير واستيراد الذهب :

فى ظل النظام الذهبى يتحدد سعر الصرف على أساس ما تحتويه العملة من الذهب الحالى ، وتتذبذب الأسعار حول سعر التعادل فى حدود ضيقة . فلو فرضنا مثلاً أن الطالب قد اشتد على الجنيه الاسترليني حتى بلغ السعر ١٠٠ قرشاً (١) فقد يجد من يريد تحويل نقود إلى إنجلترا أنه من الأفضل له شراء ذهب من مصر وشحنه إلى إنجلترا وبيعه لبنك إنجلترا .

والمصاريف التى يتكفلها زيادة على سعر التعادل هى :

١ - مصاريف الشحن .

٢ - مصاريف التأمين .

٣ - فوائد عن المدة من تاريخ الشحن إلى تاريخ استلام حصىلة البيع .

٤ - مصاريف وعمولة من يقوم ببيع الذهب فى لندن .

فلو زاد سعر الصرف عن سعر التعادل مضافاً إليها تلك المصاريف فلن يقبل المتعاملون ذلك السعر ، ويفضلون تصدير الذهب ويطلق على أعلى مستوى يمكن أن يصل إليه سعر الصرف و حد تصدير الذهب ، .

كما أن هناك حداً لنزول سعر الصرف وهو حد استيراد الذهب ، فلو هبط سعر الصرف للجنيه الاسترليني إلى ٩٥ قرشاً ، فإن المصدر المصرى للقطن يفضل استيراد ذهب من لندن ، لأن التكاليف لن تبلغ الفرق بين سعر الصرف السائد وسعر التعادل .

(١) على أساس أن سعر التعادل كان ٩٧ قرشاً .

٢ - نظام الذهب الآلى :

فى ظل هذا النظام تسبب تغيرات كمية الذهب آثار مباشرة على كمية النقود ومستوى الاسعار والنشاط الاقتصادى دون أى تدخل من جانب الدولة . ويمكن توضيح أثر انتقال الذهب على الاسعار بالمثال التالى :

نفرض أن نظام الذهب كان هو النظام السائد فى العالم ، ونفرض كذلك أن النقود زادت فى انجلترا .

هذه الزيادة فى النقود فى انجلترا تؤدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات البريطانية بالنسبة لأسعار المنتجات المماثلة فى الدول الأخرى التى تتبع أيضا نظام الذهب . فى هذه الحالة تقل الصادرات البريطانية وتزداد الواردات . وهذا يؤدى إلى خروج الذهب من انجلترا فتقل احتياجات البنوك . حينئذ تلجأ البنوك البريطانية إلى رفع سعر الفائدة لكي تغرى الدائنين على استثمار أموالهم فى انجلترا . ولكن هذا الاجراء من ناحية أخرى ونعنى به ارتفاع سعر الفائدة يقلل من طلب رجال الأعمال على القروض ، فتقل مشترياتهم من المواد الخام وبالتالي يقل تشغيل العمال مما يؤدى إلى قلة ما يحصلون عليه كأجور .

كما أن انخفاض دخول العمال يؤدى إلى تخفيض مشترياتهم من السلع البريطانية لارتفاع أثمانها ، وعندما يقل الطلب بنسبة أكبر من انخفاض العرض تنخفض الأثمان . وبالنسبة للبلاد الأخرى التى تزح إليها الذهب من انجلترا واستقر فى خزائنها زادت فيها كمية النقود فارتفعت الاسعار ، هذا فى الوقت الذى انخفضت فيه الاسعار فى انجلترا ، فى هذه الحالة يبدأ الناس من جديد لزيادة مشترياتهم من انجلترا فتزيد الصادرات فى انجلترا وتقل الواردات حتى ينخفض سعر الصرف إلى الحد الذى يصبح عنده استيراد الذهب أقل تكلفة ، لأن الدائن البريطانى لن يرضى بسحب الدولارات من أمريكا مثلا ، عن طريق بيع حقوقه لمصرف انجلترا ، إذا قل

سعر الصرف عن سعر التعادل مطروحا منه التكاليف اللازمة لشحن الذهب والتأمين كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

من هذا المثال نجد أن حركة الصادرات والواردات تعمل على خفض سعر الصرف ورفعه حتى تصبح الأثمان العالمية متوازنة ، إلى أن تحدث تطورات جديدة تغير الأوضاع الاقتصادية ، فتعود حركة الصادرات والواردات مرة أخرى إلى إعادة التوازن بطريقة آلية .
ومن مزايا هذا النظام أنه يحقق .

١ - ثبات نسبي في أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة .

٢ - ثبات نسبي في مستويات الدخل والعمالة بين الدول المختلفة .

وظل هذا النظام محققاً للتوازن الاقتصادي منذ عام ١٨٧٥ حتى الحرب العالمية الأولى عندما تدخلت الحكومات في الشؤون الاقتصادية ، وحينئذ عجز هذا النظام عن تحقيق أغراضه ومن ثم ظهر نظام الذهب المسير أو المدار .

نظام الذهب المدار :

يتميز هذا النظام عن النظام السابق في تدخل الدولة والسلطات النقدية لعلل الإثارة الاقتصادية التي تترتب على زيادة أو نقص كمية النقود .

أدى قيام الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من اختلال في النشاط الاقتصادي وقيام الدول المستقلة ، وإدخال القواعد والنظم الحكومية وإشراف البنوك المركزية إلى جعل تطبيق النظام الآلى غير ممكن ، وقد دفعت هذه الصعوبات الدول إلى إعادة النظر في هذا النظام واستبداله بنظام آخر من شأنه أن يزيد التعاون الدولي في تسوية المدفوعات عن طريق الاتفاق بشأن سياسة سعر الخصم ، وكذلك التعاون في سياسة عمليات السوق المفتوحة .

وبهذا الأسلوب الجديد من التعاون أوقفت العمليات الآلية لتجنب المخاطر التي كان يؤدي إليها خروج الذهب واضطرار الدولة إلى رفع سعر الفائدة وما يترتب عليه من :

١ - ضعف النشاط الإقتصادي .

٢ - انعدام الثقة .

٣ - تشجيع الاكتناز وما يترتب عليه من انخفاض الائتمان، وبالتالي انخفاض الأجور ، وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى الانكماش . في هذه الحالة كانت الدولة تطلب من البنك المركزي أن يزيد الائتمان بقدر ما تفقده البلاد من ذهب ، وبالنسبة للدولة التي يزيد فيها الذهب ، كانت السلطات المستولة تقلل الائتمان بقدر ما حصلت عليه من ذهب . وقد قدمت اقتراحات كثيرة بخصوص إدارة نظام الذهب وتوجيهه منها مقترحات مؤتمر جنوا في عام ١٩٢٢ .

فقد أوصت هذه المقترحات البنك المركزي بالتعاون لتثبيت القيمة الدولية للذهب حتى إذا بدأت الأسعار في الارتفاع قللت الائتمان ، وإذا بدأت الأسعار في الانخفاض زادت البنوك من الائتمان ، كما تضمنت المقترحات تثبيت الائتمان وتثبيت أسعار الصرف ،

ومن هنا نجد أنه بدلا من أن ترتبط الوحدة النقدية بقيمة الذهب كما كان في نظام الذهب الآلي أصبح الذهب في النظام المدار مرتبطا بالوحدة النقدية ذات القوة الشرائية الثابتة نسبيا (١) .

ثالثا - الأنظمة الذهبية الدولية والقومية :

يتوقف النظام الذهبي الدولي على مدى انتشار استخدام النظام في عدد كبير

(١) الدكتور عبد المنعم اليه المرجع السابق ص ٢٢ .

من الدول ، فإذا اقتصر استخدامه على دولة واحدة كان النظام قوميا . ولكل من النظامين نتائج مختلفة .

فإذا فرضنا أن الدول كلها إتبعن النظام الذهبي فإن نتائجها هي :

- ١ - ثبات أسعار الصرف الخارجية . أى ثبات قيم النقود بعضها لبعض .
- ٢ - تقارب مستويات الأسعار في الدول المختلفة ، لأن كل وحدة نقدية تكون ثابتة بالنسبة للذهب ، حيث تتقلب الأسعار في اتجاه واحد . فإذا كان نظام الذهب الآلى هو المتبع ، فإن خروج الذهب وما يترتب عليه سوف يعيد التوازن مرة أخرى . وإذا كان نظام الذهب المدار هو السائد فستختلف مستويات الأثمان بين البلاد المختلفة ، ولكن باتباع الدول لنظام الذهب الدولي فسوف تجد سلطاتها العامة أن حريتها مقيدة في الإدارة والتوجيه . فإذا صممت دولة ما على إبقاء أسعارها مرتفعة نسبيا فإنها سوف تفقد جزءا من ذهبها وستضطر في النهاية أما إلى ترك نظام الذهب أو تخفيض أثمانها . وبالعكس إذا صممت على إبقاء أثمانها منخفضة ، فإنها سوف تواجه خطرا كبيرا بما يتجمع لديها من ذهب .
- ٣ - أن الذهب يجد سوقا دولية يستعمل فيها للأغراض النقدية بدلا من أن يقتصر استعماله على دولة واحدة .

نتائج النظام القومى :

إذا أتبعن دولة واحدة لنظام الذهب دون غيرها من الدول كالولايات المتحدة مثلا فإن نتائج إتباع هذا النظام ستكون .

- ١ - ثبات الدولار بالنسبة للذهب لا يهيء للولايات المتحدة علاقة ثابتة مع الوحدة النقدية للدول الأخرى إذا تقلبت الوحدة النقدية للدول الأخرى ارتفاعا أو انخفاضاً بالنسبة إلى الذهب .

- ٢ - أن إتباع بلد واحد لقاعدة الذهب لا يضمن ثبات العلاقة بين مستويات

أسعارها ، وبين مستويات أسعار الدول الأخرى ، فأسعار الصرف في البلاد الأخرى تتقلب بالنسبة لبعضها البعض ، بينما تتقلب أسعار الصرف في هذه الدولة بطريقة مستقلة ، وعندئذ لا يكون للذهب قوة على إعادة التوازن بطريقة آلية كما الحال في النظام الذهبي الدولي .

٣ - إذا سارت دولة واحدة على نظام الذهب فسوف تكون هي الدولة الوحيدة التي تطلب الذهب للأغراض النقدية . وفي هذه الحالة يخشى عليها من زيادة الذهب الوارد إليها من البلاد الأخرى ، لأن معنى هذا أنها تبادل السلع والخدمات بالذهب .

وفي النهاية يمكن إجمال مزايا وعيوب نظام الذهب الدولي فيما يلي :

مزايا نظام الذهب الدولي :

- ١ - الذهب أفضل وسيط دولي للتبادل ومقياس للقيمة .
- ٢ - ثبات معدلات الصرف الخارجية .
- ٣ - إتاحة الفرصة لعقد صفقات طويلة الأجل وكذلك القيام بالاستثمارات الدولية بشيء من الاطمئنان .
- ٤ - تعادل مستويات الأسعار .

عيوب نظام الذهب :

- ١ - ثبات معدلات الصرف يؤدي إلى التضحية بما تستمتع به الدولة من ثبات في مستوى أسعارها . فإذا أرادت الدولة أن تحافظ على الحجم العادي لتجاريتها الخارجية ، فإنه يجب عليها أن تعدل أسعارها لتتلاءم مع الأسعار السائدة في البلاد الأخرى ، والا تعرضت لخسائر كبيرة كما حدث لانجلترا في الفترة من ١٩٢٥ إلى ١٩٣١ حينما عادت إلى قاعدة الذهب باتباع نظام السبائك الذهبية ، فقد ثبتت قيمة الجنيه الاسترليني عند سعر مرتفع وكان سعر الصرف بين إنجلترا

والولايات المتحدة ثابتا عند ٤٧٨٦٥ دولار . وكانت النتيجة أن الاسعار أصبحت في إنجلترا على منها في الولايات المتحدة فانخفضت قيمة الصادرات البريطانية نتيجة ارتفاع التكاليف . وبالرغم من محاولات إنجلترا لتخفيض التكاليف ، فإن ثبات سعر الصرف عند هذا المعدل ترتب عليه كساد الصناعات الرئيسية مثل الفحم والمنسوجات؛ في حين لو أن إنجلترا كانت سمحت بتقلب سعر الصرف، لكان من الممكن لها استعادة اسواقها الخارجية . وكان من نتيجة ذلك في النهاية ان اضطرت إنجلترا إلى الخروج عن قاعدة الذهب .

٢ - حركات الذهب لها آثارها العكسية منها إيجاد الفزع والقلق كلما تحرك الذهب من بلد لآخر ، كما ان الفزع لا يقتصر على البلد التي يخرج منها وإنما تمتد آثاره إلى البلد التي يدخل فيها مما يؤدي إلى مزيد من اجراءات الرقابة .

انهيار نظام الذهب الدولي :

كان من أهم أسباب نجاح نظام الذهب الدولي كبر حجم النشاط التجاري لانجلترا ، وقيام البنوك البريطانية بتمويل التجارة الخارجية . كما ساعد على ذلك كبر حجم سوق لندن المالي وأتباع إنجلترا لمبدأ حرية التجارة ، فكانت الدول المدينة تباع منتجاتها في بريطانيا فتشبع لها بذلك أرصدة في بنوك لندن تدفع منها عند الاقتضاء الفوائد والديون . ولكن قيام الحرب العالمية الأولى وزيادة الانفاق العسكري البريطاني ، وتطور الاحداث الدولية ، كل ذلك جعل بريطانيا التي عادت إلى قاعدة الذهب غير قادرة على الصمود مما اضطرها في النهاية إلى الخروج عن قاعدة الذهب أسوة بالدول الأخرى .

ويمكن أن نلخص أهم أسباب انهيار الذهب في الأمور الآتية :

١ - زوال عصر الحرية التجارية :

بانتهاى الحرب العالمية الأولى ظهرت موجة من الحركات القومية وعمدت كل

دولة مستقلة إلى اتباع سياسة الحماية عن طريق إقامة الحواجز الجمركية، وتشجيع الصادرات عن طريق الإعانات أو المفاوضة . وظلت إنجلترا متمسكة بمبادئ الحرية حتى وجدت نفسها عاجزة عن المحافظة على مركزها الدولى فى التجارة الخارجية ، فاضطرت إلى تقييد التجارة ، والتعامل مع دول الامبراطورية على أساس التفضيل الامبراطورى .

وعندما تسابقت الدول فى وضع العقوبات أمام التجارة الدولية ، اختلفت مستويات الاسعار بين البلاد، وبالتالي انهار ركن أساسى من النظام الذهبى الدولى.

٢ - سوء توزيع الرصيد الذهبى :

أدى قيسام الحرب أيضا إلى تسرب الذهب من الدول المختلفة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ففقد الكثير من الدول جزءا كبيرا من الاحتياطى الذهبى ، وفى الوقت نفسه عجزت عن تكوين احتياطات ذهبية جديدة . وبما ساعد على سوء توزيع الرصيد الذهبى وتكدسه فى الولايات المتحدة التعويضات التى فرضت على المانيا وديون الحلفاء للولايات المتحدة . لقد تسرب الذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولم يكن انتقاله طبيعيا بسبب اتصاله بالتجارة الخارجية أو بمستويات الاسعار السائدة فى البلاد الأخرى، مما دعا أصحاب رؤوس الاموال الأمريكية إلى انشاء رصيد فى الولايات بمثابة قرض لالمانيا تدفع منه التعويضات للحلفاء ، ويدفع الحلفاء بدورهم ديونهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

اضف إلى ذلك زيادة القروض الأمريكية لولايات أمريكا اللاتينية . فهذه القروض لم تكن قروض صناعية منتجة وإنما كانت قروض للخدمات فلم تتمكن هذه الحكومات من أن تزيد قدرتها الانتاجية ومن ثم عجزت عن الوفاء بالديون، فضلا عن أن فرض سياسة الحماية الجمركية جعل من الصعب على الدول المدينة أن تبيع منتجاتها إلى الخارج كي تدفع ديونها فعجزت بالتالى عن سداد قيمة الواردات.

لذلك اضطرت السلطات النقدية في وسط وشرق أوروبا إلى التدخل لمنع آلية نظام الذهب وبذلك انقضى عهد حرية دخول وخروج الذهب فانهار ركن آخر من أركان النظام .

٣ - جهود مستويات الاسعار :

كانت مستويات الاسعار في ظل نظام الذهب تسير جنبا إلى جنب مع أحجام الاحتياطيات ، ولكن قيام الاحتكارات الكبيرة من ناحية ، وقيام نقابات العمال في مواجهة هذه الاحتكارات من ناحية أخرى أدى إلى انفصال مستويات الاسعار عن أحجام الاحتياطيات الذهبية .

٤ - استخدام نظام الصرف بالذهب :

أدى وجود نظام الصرف بالذهب إلى وجود نقطة ضعف في النظام الذهبي الدولي ، إذا لم تصبح حركات الذهب ضرورية . فالمدفوعات التي يدفعها الأمريكيون إلى الأجانب والعكس ، لم تكن تؤثر على الاحتياطي الذهبي في الولايات المتحدة طالما استطاعت البلاد الأجنبية الاحتفاظ بودائع مصرفية في الولايات المتحدة كجزء من احتياطياتها الذهبية .

٥ - عدم الاستقرار السياسي :

ومن العوامل التي ساعدت أيضا على انهيار نظام الذهب ، ظهور النازية والفاشية في أوروبا وإحساس الناس بقيام حرب عالمية ثانية . لقد ساعدت الظروف على انتشار الذعر في الأوساط المالية ، فبدأ الذهب يتحرك من دولة إلى أخرى طلبا للامان فقط ، دون أن يكون له صلة بالتجارة الخارجية أو مستويات الاسعار ، فاضطرت بعض الشركات والبنوك إلى تصفية مراكزها والاحتفاظ بأصولها على شكل ودائع بمعامل بدورها على زيادة حدة الأزمة بازدياد سحب الودائع للاحتفاظ بها في البنوك الأجنبية ، وكانت النتيجة هي زعزعة الثقة في نظام الذهب

ما أدى في النهاية إلى انهياره وأستعاضت الدول عنه بأنظمة نقدية مختلفة منها .

١ — حساب مال الموازنة .

٢ — نظام الحصص في العلاقات الأجنبية .

٣ — تجميد حسابات الأجانب .

٤ — اتفاقات الدفع .

٥ — صندوق النقد الدولي لحل المشاكل النقدية التي تتعرض لها الدول بعد الحرب العالمية الثانية .

نظام المعدنين :

سبق النظام الفضي النظام الذهبي ، ولعب دورا هاما كنظام نقدي قبل القرن التاسع عشر ، ولكن منذ منتصف القرن التاسع عشر بدأ استعمال الذهب ، وأنبعث كثير من البلاد نظام المعدنين حتى نهاية القرن التاسع عشر حيث حل الذهب محل الفضة وأصبح النظام الوحيد السائد حتى الثلاثينات من القرن العشرين كما سبق أن رأينا .

ويتميز نظام المعدنين بوجود نقود قانونية من المسكوكات الذهبية إلى جانب نقود من المسكوكات الفضية ، على أساس نسبة قانونية من المعدنين تحددها الدولة ، وتكون النقود الورقية قابلة للصرف بأى من المعدنين . ولكن منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأت قيمة الفضة في التدهور مما أدى إلى اختفاء الذهب طبقا لقانون جريشام . وكان من الصعب والحالة هذه إبقاء المعدنين في التداول جنبا إلى جنب لعدم إمكانية تحقيق التعاون بين النسبة القانونية بواسطة الدولة والنسبة التجارية التي تتحدد عن طريق العرض والطلب ، فلجأ الأفراد إلى تصدير الذهب أو الفضة سعيا وراء تحقيق الربح مما ترتب عليه في النهاية ألا يصبح هناك إلا معدن واحد . ونظراً لأن الذهب أكثر ندرة من الفضة فقد انتهى نظام المعدنين كما انتهى نظام الفضة من قبل وبقي نظام الذهب وحيدا في الميدان .

مزايا نظام المعدنين :

- ١ — زيادة حجم القاعدة النقدية ، وبالتالي زيادة كمية النقود مع الزيادة في حجم المعاملات التجارية .
- ٢ — الأسعار في حالة إتباع نظام المعدنين تكون أكثر ثباتا منها في حالة إتباع نظام معدن واحد ، إذ يسهل إعادة التوازن عن طريق التفاعل الذي يحدث بين المعدنين .

عيوب نظام المعدنين :

- ١ — لا تستطيع الحكومة أن تحدد نسبة قانونية بين المعدنين دون أن تختلف هذه النسبة مع النسبة السوقية . وحتى إذا سارت النسبتان جنبا إلى جنب في دولة واحدة ، فلا يمكن الحكم بأن هاتين النسبتين ستظلان معا في الدول الأخرى ، لأن هذا يتوقف على طلب كل من الذهب والفضة مما يؤدي في النهاية إلى إختفاء أحد المعدنين .
- ٢ — إذا كان تصدير أحد المعدنين من الدولة التي تسير على نظام المعدنين أمرا مربحا ، فإن هذا يكون ناتجا عن تقويم السوق الخارجية لقيمة هذا المعدن بأعلى من قيمته في السوق الداخلية . ولكن إذا تساوت النسبتان فإن يكون هناك ربح . ومع ذلك فإن تحقيق الربح متوقف على إتفاق كل الدول على إتباع نظام المعدنين ، وهذا ، معذور لاختلاف مصالح الدول بعضها عن بعض .

النظام الورقي الإلزامي :

أشرنا من قبل كيف أن التجار بدأوا في تظهير الصكوك التي كانوا يحصلون عليها في مقابل إيداع أموالهم لدى الصيارف . ثم تطورت وظيفة الصائغ إلى بنك يصدر أوراق نقدية عرفت بالبنكنوت قابلة للصرف بالذهب . ولكن بقيام الحروب وازدياد النفقات العسكرية اضطرت الحكومات إلى إصدار أوراق

بنكوت دون أن يكون لها أى صلة بالاحتياطي من المعادن ، وعرفت بالنقود الورقية الالزامية .

وأهم ما يميز النقود الورقية الالزامية عن الأنظمة السابقة ما يلي :

١ - ليس الأوراق الالزامية قيمة فى حد ذاتها . أى لا يوجد لها قيمة ذاتية كالنقود السلمية .

٢ - غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة .

٣ - ليس قوة شرائية ثابتة بالنسبة للذهب .

ولما كانت بعض الحكومات لا تريد أن يطلق على نظامها النقود الورقية الالزامية فإنها تثبت وحدة نقودها إلى الذهب دون أن تسمح بتحويله إلى ذهب ودون أن يكون هناك توازن بين القوة الشرائية للذهب ، وبين القوة الشرائية للنقود المتداولة .

ويقوم نظام النقود الورقية الالزامية على تدخل الحكومات والسلطات النقدية ويأخذ هذا التدخل صور معينة أهمها :

١ - شراء المعدن بضمن محدد حتى لا ترتفع قيمة الوحدة النقدية بالنسبة لذلك المعدن ، وفى الوقت نفسه لا تباع السلطات النقدية المعدن بضمن محدد .

٢ - الشكل الثانى عدم بيع أو شراء المعدن بضمن محدد .

٣ - المراقبة والتحكم فى عرض النقود لتحقيق التوازن الاقتصادى .

٤ - الاسراف فى إصدار الأوراق الالزامية لأغراض إرادية بحتة .

ومن هنا تختلف الأنواع الخاصة بهذا النظام باختلاف أشكالها ووظائفها .

مزايا وعيوب النظام الورقى :

سنتناول فى هذا الصدد عرضى حجج أنصار ومعارضى هذا النظام بشىء من الإيجاز لبيان كل من المزايا والعيوب .

حجج أنصار النظام :

أولا - يرى معارضو النظام الورقي أنه يؤدي إلى التضخم ، ويفضلون استخدام النظام المعدني ، ويرد أنصار النظام :

١ - اتباع النظام الورقي لم يأت بمحض الصدفة وإنما جاء نتيجة تعذر استخدام النظام المعدني في أثناء الحرب أو نتيجة الذعر الاقتصادي الذي ساد العالم بعد الحرب العالمية الثانية .

وحيث أن استخدامه جاء في ظروف غير عادية وحل مشاكل استعصى على النظام المعدني حلها فإن الحكم عليه بهذه الطريقة يكون حكما لعمل النظام في ظروف غير عادية . فالعيب لا يقع على النظام إنما يرجع إلى الغلو والافراط في تمويل نفقات الحرب أي أن العيب عيب الإدارة وليس عيب النظام نفسه .

ويدلل أنصار النظام على صحة رأيهم في أن النظام لا يؤدي بالضرورة إلى التضخم بل هناك بعض بلاد انخفضت فيها الأسعار في ظل استخدام هذا النظام منها : انخفاض الأسعار بنسبة ٣٦٪ في الولايات المتحدة الأمريكية بين سنتي ١٨٦٤ - ١٨٧٥ حينما سادت الأوراق ذات الظهر الأخضر Green backs التي كانت غير قابلة للتحويل إلى ذهب . كذلك انخفضت الأسعار في إيطاليا بنسبة ٣٧٪ في الفترة بين سنتي ١٩٢٥ - ١٩٢٧ . وفي فرنسا أيضا انخفضت الأسعار بنسبة ٢٧٪ في الفترة ١٩٢٦ - ١٩٢٨ .

٢ - النظم المعدنية نفسها لم تخل من تقلبات في الأسعار ومن هروب الذهب من بلد لآخر ، ولم تجد آلية النظام الذهبي في تصحيح الأخطاء عندما داهمت البلاد ظروف الحرب وما ترتب عليها من آثار .

٣ - كمية النقود التي يحتاجها أي بلد إنما يتوقف على الأمور الآتية :

(١) نشاط حجم المعاملات التجارية .

(ب) طريقة تنظيم النشاط الاقتصادى .

(ج) القواعد المصرفية وتطور أدوات الائتمان .

وهذه الأمور لا تتوقف بالضرورة على الاحتياطى الذهبى .

٤ - يضيف أنصار النظام إلى ما سبق أن البلاد التى تسير على النظام الورقى أقدر على كبح جماح التضخم ومواجهة الانكماش بدرجة أكبر من البلاد التى تسير على النظام الذهبى . فإذا إحتاج النشاط الاقتصادى مثلاً إلى كمية أكبر من النقود لتوظيف عوامل الانتاج وجب مده بكمية إضافية من النقود سواء أوجدت المقادير الكافية من الذهب أو لم توجد لتحقيق التوسع المطلوب ، وبالعكس إذا وجد تضخم وجب تقليل كمية النقود .

إذن النظام الورقى يتميز بمرونة أكبر من النظام المعدنى .

من كل ذلك نجد أن النظام الورقى لا يشترط بالضرورة أن يكون تضخمياً يعمل على رفع الأسعار ، إنما المسألة متوقفة على الظروف التى يعمل فيها ، أى أن المسألة متوقفة على السياسة النقدية المتبعة وعلى الكيفية التى تدار بها هذه السياسة . وإذا كانت هناك بعض ثغرات فى النظام فإنه يمكن تلافيها باتباع النظام النقدى المدار الذى يمكن الاشراف عليه عن طريق السلطات النقدية إذ يمكن عن طريق هذا النظام تحقيق :

(ا) تسهيلات مالية أكبر .

(ب) دفع عجلة النشاط الاقتصادى إلى الإمام بقوة وبسرعة حتى يحمى التوسع والانكماش فى الوقت المناسب .

(ج) التوظيف الكاملة لعوامل الانتاج ، وسهولة إحداث التعديلات المطلوبة كلما إقتضى الأمر ذلك .

عيوب النظام الورقى :

بالرغم من وجهة حجج أنصار النظام ، فهناك عيوب لا يمكن إغفالها ، تتمثل فى :

١ - إصدار كميات كبيرة من النقود يؤدي إلى ارتفاع الائتمان، وهذا بدوره يؤدي إلى ازدياد التفاوت بين الدخول، فتضار الفئات المحدودة الدخل .

٢ - النظام المعدني يضع قيود على القدر الذي تزيد به كمية النقود . فإذا تخطت السلطات النقدية الحدود المسموح بها فعنى ذلك وجود حالة خطيرة ، ويكون النظام المعدني بمثابة ناقوس الخطر الذي يعلن وجود الخطر، بينما لا يوجد مثل هذا في النظام الورقي .

٣ - مهما كان إشراف السلطات النقدية على النظام الورقي ، فإنها من الممكن أن تتجاهل كل الاعتبارات الاقتصادية إذا ما زادت حاجة الحكومة إلى نقود . فإصدار النقود أسهل من فرض الضرائب وزيادة الفئات القديمة ، لأنه يجنبها سخط الجماهير أو الرقابة الجماهيرية وهذا ليس في مصلحة البلاد .

٤ - تخفيض حجم التجارة الخارجية . انفصال النظام الورقي عن المعدن النفيس يجعل الصلة بين العملات الدولية غير ثابتة . ومع أن التجارة الخارجية لا تنمحي في ظل النظام الورقي، فإن تقلب ثبات سعر التبادل يضيق من مجال التجارة الخارجية .

٥ - التقلبات الكبيرة في معدلات الصرف والعجز المستمر في موازين المدفوعات يدعو بعض الحكومات إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها لزيادة الصادرات وتخفيض العجز في موازين المدفوعات ولكن قد يتحول الأمر إلى منافسة في مجال تخفيض العملة، مما يؤدي في النهاية إلى اتخاذ إجراءات رقابة شديدة .

٦ - قد تحقق الأزمة بالبلاد نتيجة زيادة الإصدار مما قد يؤدي إلى مزيد من الإصدار وهذا يؤدي بدوره إلى التضخم الجامح، مما يعرض النظام كله إلى الانهيار كما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة المغالاة في إصدار المارك الألماني .

الباب الثاني

النظام المصرفي

الفصل الرابع

نشأة البنوك وتطور الفن المصرفي

أولاً : البنوك التجارية والبنوك غير التجارية .

يمكن تعريف البنك بأنه المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو الاجل ، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلفيات . وترجع نشأة البنوك إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حين قام بعض التجار والمرايين والصياغ في أوروبا ، وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الصياغ وذلك مقابل إصدار شهادات إيداع إسمية . وقامت هذه المؤسسات تدريجياً بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سداداً للعمليات التجارية ، وكان قيد التحويل في سجلات المؤسسة يتم في حضور كل من الدائن والمدين . ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملاتهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدهم الدائنة . وقد نتج عن توسع هذه المؤسسات في السماح للمودعين يتجاوز أرصدهم الدائنة أن أفلس عدد من هذه البيوت . وقد دفع هذا الأمر عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها . وفي عام ١٥٨٧ م تم إنشاء أو بنك حكومي في البندقية باسم Banco della Piazza di Rialta وفي عام ١٦٠٩ أنشئ بنك أمستردام Bank of Amesterdam ، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع لحساب مودع آخر ، والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين الكميات التجارية . ورغم أن قانون إنشاء البنك حظر قيامه بمنح القروض إلا أنه بعد مضي فترة من تأسيسه منح بعض التسهيلات إلى بلدية أمستردام وإلى شركة الهند الشرقية الهولندية .

وباستقرار الثقة في المؤسسات المصدرة لشهادات الإيداع ، إعتاد الأفراد قبولها وفاء المعاملات، وتحولت الشهادات تدريجيا من شهادات إسمية إلى شهادات تستحق الدفع لحاملها فازداد تداولها ، وقد إنبثق عن هذه الشهادات كل من الشيكات والبنكنوت بشكله الحديث .

ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا ، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد أو عائلات وكانت القوانين تقضى بذلك حماية للمودعين ، وحتى يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها .

وكذلك أخذت وظائف البنوك تتطور ويمكن تلخيصها كما يلي :

- ١ - قبول الودائع
- ٢ - إقراض الأموال للغير ومنح التسهيلات الائتمانية التي إقتصرت في بادئ الأمر على مجرد خصم الكمبيالات التجارية وتحصيلها عند الاستحقاق .
- ٣ - خلق النقود للمساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي .

ثم شاهد القرن التاسع عشر تعديل في قوانين إنشاء البنوك بحيث سمحت تلك التعديلات بتكوين بنوك متخذة شكل شركات مساهمة. ويرجع ذلك إلى إنتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا مما أدى إلى نمو الشركات وكبر حجمها وإتساع نشاطها ، وبرزت الحاجة بالتالي إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات. وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروع في كل مكان ، وكان لهذا أثر كبير في إستخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات .

وفي خلال هذه الفترة تم تأسيس عدد من البنوك المتخصصة في الائتمان العقاري والزراعي والصناعي .

وتجدر الإشارة الى أنه قد برزت بعد ذلك اختلافات جوهرية بين سياسة البنوك التجارية في إنجلترا وسياسة البنوك التجارية في القارة الأوروبية وبالذات في ألمانيا وبلجيكا والى حد ما في سويسرا وإيطاليا . ففي إنجلترا حيث بدأت فيها الثورة الصناعية قبل غيرها وماترتب على ذلك من نمو الشركات ورواج التجارة . وقدمتها هذا من تكوين أموال طائلة في صورة احتياطات ومخصصات وأرباح ساعدت على تمويل الجزء الأكبر من استثماراتهما بحيث لم تكن ثمة حاجة ملحة لالتجأها الى البنوك التجارية للمشاركة في تمويل القروض الطويلة الأجل ، ومن ثم استقر مبدأ اقتصار سلفيات البنوك التجارية في بريطانيا على القروض والسلفيات قصيرة الأجل .

أما في داخل القارة الأوروبية فقد جاءت الثورة الصناعية متأخرة عن إنجلترا ، ونظرا لاستفادة هذه الدول من خبرات المملكة المتحدة فقد أخذت الثورة الصناعية في الانتشار بمعدل أسرع نسبيا بالمقارنة مع الفترات الأولى من نمو الثورة الصناعية في المملكة المتحدة . ونتيجة لذلك برزت الحاجة الى الالتجاء الى البنوك التجارية للمشاركة في تمويل الشركات الصناعية .

وبصفة عامة يمكن القول أن النظم المصرفية في البلاد الأوروبية قد تأثرت في وظائفها الى حد ما باختلاف مراحل تطورها الإقتصادي .

ثانيا : البنوك المركزية :

سنعرض فيما يلي لكلمة عامة عن البنوك المركزية على أن نعرض لوظائفها فيما بعد .

لقد جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة كثيرا عن نشأة البنوك التجارية ففي عام ١٦٦٨ أنشئ بنك السويد . وفي عام ١٦٩٤ أنشئ بنك إنجلترا وفي عام ١٨٠٠ أنشئ بنك فرنسا . وقد قامت البنوك المركزية منذ نشأتها بإصدار

البنكنوت وتولى الاعمال المصرفية للحكومة جنبا الى جنب مع الاعمال المصرفية العادية، وحتى أواخر القرن الثامن عشر لم يكن بنك إنجلترا يقوم بأعمال المقرض الأخير وهي أهم وظائف البنك المركزى .

وخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر أخذت البنوك المركزية تنتشر فى الدول الأوروبية ، وبدأت تدريجيا تباشر وظيفتها الرئيسية فى الرقابة على الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره . وبنمو أسواق المال وإتساعها نتيجة لزيادة النشاط الصناعى ونمو الدخل القومى بدأت البنوك المركزية فى القيام بعمليات السوق المفتوحة ولكن على نطاق ضيق ومنذ منتصف ذلك القرن بدأ استخدام سعر الخصم كأداة لتحديد حجم الائتمان .

وبمرور الوقت اكتسبت البنوك المركزية خبرة فى استخدام هذه الاسلحة التقليدية . وقد شهد نهاية القرن التاسع عشر نقدا شديدا لسياسة البنوك المركزية، وخاصة فى المملكة المتحدة بسبب عدم قيامها فى الوقت المناسب وقبل حلول الازمة وانتشار التضخم باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتفادى الصعوبات .

ومع بداية القرن العشرون استقرت الاوضاع تقريبا بالنسبة للبنوك المركزية حيث امتنع أغلبها تدريجيا عن القيام بالاعمال المصرفية العادية واقتصر نشاطها على الاعمال المصرفية للحكومة والقيام بوظيفة المقرض الأخير للبنوك التجارية ، كما أقتصر حق اصدار البنكنوت على البنوك المركزية وحدها .

الفصل الخامس

خلق نقود الودائع

١ — فكرة نقود الودائع

عندما تقوم البنوك التجارية بمنح الائتمان فإنها بذلك تضع كمية من الوسائل النقدية تحت تصرف المقرضين منها . وتمنح البنوك التجارية إئتمانا بطريقتين مختلفتين :

الأولى : أن يقوم البنك بدفع قيمة القرض للمقرضين مرة واحدة أو على عدة دفعات في شكل نقود قانونية من كمية النقود القانونية التي تكون في حوزته وداخل خزائنه . وفي هذه الحالة يكون كل ما يحدث هو مجرد عملية نقل مبلغ من النقود في حوزة البنك إلى حوزة المقرض دون أن يطرأ أى تغيير على إجمالى كمية النقود المعروضة .

الثانية : أن يقوم البنك بإعطاء المقرض الحق في أن يسحب عليه مبالغ في حدود قرضه وذلك بواسطة الشيكات أو الحوالات . والمقرض يمكنه استخدام هذه المبالغ بواسطة الشيكات أو الحوالات في تسديد قيمة السلع والخدمات التي يريد الحصول عليها تماما كما لو استخدم النقود القانونية طالما أن الشيكات والحوالات كالنقود القانونية تقبل وتستخدم للسداد .

وهنا نجد أن مجموعة من المدفوعات قد تمت دون استخدام النقود القانونية وذلك باستخدام نقود أخرى يخلقها البنك هي نقيود الودائع أى رصيد المقرضين أو الودائع التي خلقها البنك بقيوده المحاسبية في دفاتره . وظهرت الشيكات والحوالات كوسيلة من وسائل نقل ملكية هذه الودائع المخلوقة . وفي هذه الحالة نجد أن

كيفية النقود القانونية الموجودة قد أضيفت إليها كمية أخرى من نوع آخر من النقود هي ما يعرف بنقود الودائع التي خلقها البنك مما يؤدي بالتالي إلى زيادة إجمالي كمية النقود المعروضة .

ولا شك أن نقود الودائع هذه تمثل قوة شرائية يمكن أن تتداول من حساب إلى آخر وفاء لثمن شراء السلع والخدمات المختلفة .

وتستند نظرية خلق نقود الودائع إلى أنه من وجهة النظر الاقتصادية الكلية يمكن للبنك التجاري الذي يزاول نشاطه بانتظام ويتمتع بثقة عملائه الكثيرين الذين يودعون أموالهم لديه ، أن يبني سياسته الائتمانية معتمداً على قاعدة أثبتت صحتها ، وهي أن كل أصحاب الودائع (تحت الطلب) أو حتى أغلبهم لن يأتوا معاً وفي وقت واحد لسحب ودائعهم من البنك . والذي يحدث عادة أن تأتي مجموعة صغيرة من المودعين لسحب قدر من ودائعهم اليوم ، وتأتي مجموعة أخرى غداً ومجموعة غيرها بعد فترة تقصر أو تطول .

وفضلاً عن ذلك فإن ما يحدث دائماً هو أنه بجانب هؤلاء المودعين الذين يسحبون بعض أو كل ودائعهم يأتي مودعون آخرون لا يداع ودائع جديدة في البنك . وفي نهاية المطاف نجد أن النسبة بين المسحوبات من البنك وبين ودائعه هي نسبة ثابتة تقريباً .

وقد أثبتت الخبرة العملية بأنه في ظل الظروف الاقتصادية العادية تكون نسبة المسحوبات من النقود القانونية إلى مجموع ودائع البنك ثابتة إلى درجة كبيرة وعادة لا تتجاوز هذه النسبة ١٠ ٪ من مجموع الودائع ، بل إنه كثيراً ما يحدث أن تقل هذه النسبة بدرجة كبيرة عن ذلك .

وتعتمد البنوك التجارية على هذه الحقيقة التي تعني بقاء جزء كبير من الودائع (تحت الطلب) دون سحب ، ومن ثم لا تحتفظ إلا بنسبة محدودة من ودائعها في شكل

نقود قانونية (في حدود ١٠ ٪) لمقابلة طلبات السحب المحتملة ما لم يلزمها القانون بالاحتفاظ بنسبة أكبر .

٢ - كيفية خلق البنوك التجارية لنقود الودائع :

أولا : - في حالة الاحتياطى الكامل (بنك وحيد) :

إذا فرضنا أن هناك بنك واحد في الدولة، وأن هذا البنك يحتفظ باحتياطى نقدي ١٠٠ ٪ فان هذا يعنى أن وظيفة هذا البنك تنحصر في الاحتفاظ بأموال المودعين مقابل فائدة معينة .

وفي هذه الحالة فان مجموع الودائع يقابلها قيمة المبالغ الموجودة في خزائن البنك ، ومن ثم لا يستطيع البنك والحالة هذه على خلق نقود ودائع .

ثانيا - في حالة الاحتياطى الجزئى (بنك وحيد) :

القروض :

١ - وجود بنك وحيد يحتفظ باحتياطى نقدي غير كامل وإنما يحتفظ بنسبة معينة وليكن ١٠ ٪ مثلا .

٢ - أن هذا البنك يرغب في اقراض ما يزيد على هذه النسبة وأن جميع الذين يقرضهم البنك يحتفظون بقروضهم في حسابات جارية لدى هذا البنك .

٣ - نفرض أن الوديعة الأولية مليون جنيه .

خطوات حساب الودائع المشتقة :

على أساس أن كل قرض يمنحه البنك يفتح به حساب جارى للعميل في نفس البنك .

١ - نضرب الوديعة الأولية في نسبة الاحتياطى نحصل على المبلغ الذى يجب أن يحتفظ به البنك . أى الاحتياطى .

٢ - لإيجاد المبلغ الحر الذى يستطيع أن يتصرف فيه البنك نطرح المبلغ الذى يجب أن يحتفظ به البنك من الوديعة الأولية .

أى أن المبلغ الحر = الوديعة الأولية - قيمة الاحتياطي

٣ - لإيجاد الودائع المشتقة نستخدم المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{الوديعة الأولية} - \text{قيمة الاحتياطي}}{\text{نسبة الاحتياطي}} = \text{الودائع المشتقة}$$

وفي هذا المثال يمكن استنتاج الوديعة المشتقة كالآتي :

$$\text{أ - الاحتياطي} = ١٠٠٠٠٠٠٠ \times \frac{١٠}{١٠٠} = ١٠٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{ب - الودائع المشتقة} = \frac{١٠٠٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠٠}{\frac{١٠}{١٠٠}}$$

$$= \frac{١٠٠ \times ٩٠٠٠٠٠}{١٠} = ٩٠٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

ويمكن تحويل المعادلة السابقة إلى .

$$\text{الوديعة المشتقة} = \frac{\text{الوديعة الأولية}}{\text{نسبة الاحتياطي}} - \text{الوديعة الأولية}$$

ويمكن تصوير ميزانية البنك على النحو الآتي .

ميزانية البنك الوحيد في حالة الاحتياطي الجزئي

نسبة الاحتياطي ١٠ ٪

أصول	خصوم
١٠٠٠٠٠٠٠ نقدية	١٠٠٠٠٠٠٠ الوديعة الأولى
٩٠٠٠٠٠٠ قروض وسلفيات	٩٠٠٠٠٠٠ الودائع المشتقة
١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠

مثال آخر :

نفرض أن نسبة الاحتياطي ارتفعت إلى ٢٠ ٪ .

$$\therefore \text{الودائع المشتقة} = \frac{١٠٠٠٠٠٠٠}{\frac{٢٠}{١٠٠}} - ١٠٠٠٠٠٠٠$$

$$= ١٠٠٠٠٠٠٠ \times \frac{١٠٠}{٢٠} - ١٠٠٠٠٠٠٠$$

$$= ٥٠٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

وتصبح ميزانية البنك في هذه الحالة

نسبة الاحتياطي ٢٠ ٪ .

أصول	خصوم
١٠٠٠٠٠٠٠ نقدية	١٠٠٠٠٠٠٠ الوديعة الاولى
٤٠٠٠٠٠٠ قروض وسلفيات	٤٠٠٠٠٠٠ الودائع المشتقة
<u>٥٠٠٠٠٠٠</u>	<u>٥٠٠٠٠٠٠</u>

١ — بمقارنة الودائع المشتقة في الحالتين السابقتين نجد أن ارتفاع نسبة الاحتياطي ترتب عليه انخفاض مقدار الودائع المشتقة .

٢ — وبمقارنة ميزانية البنك في حالة الاحتياطي الجزئي بحالة الاحتياطي الكامل نجد أن البنك يعجز عن خلق ودائع مشتقة ، بينما يستطيع ذلك في حالة الاحتياطي الجزئي .

نستنتج من ذلك في ظل القروض السابقة .

أولاً - أن الاحتياطي الجزئي لازم لخلق الودائع المشتقة .
ثانياً - أن مقدرة البنك على مضاعفة خلق الودائع تتوقف على نسبة الاحتياطي
فكلما انخفضت النسبة كلما زادت الودائع المشتقة وبالعكس .

ثالثاً - حجم الوديعة الأولية نفسه له دور في مضاعفة خلق الودائع المشتقة
كلما زاد حجم هذه الوديعة كلما زادت الودائع المشتقة .

رابعاً - حجم المعاملات (أى إجمالى الميزانية) يساوى مقلوب نسبة الاحتياطي .
والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو هل مجرد الاحتفاظ باحتياطي جزئي
كاف في حد ذاته في كل الأحوال لزيادة الودائع المشتقة بنفس المقدار ؟

للإجابة على السؤال السابق نغير الفرض الخاص بوجود بنك وحيد في الدولة
ونفترض وجود عدة بنوك ونناقش إمكانية البنك الفرد على خلق الودائع

ثالثاً - إمكانية البنك الفرد مع وجود نسبة الاحتياطي :

لو فرضنا أن هناك عدد من البنوك كل منها يعمل منفرداً فإنا سنجد
ما يأتي :

١ - لا يشترط أن يكون كل العملاء المقترضين من البنك لهم حسابات
في نفس البنك وعلى هذا فانه عندما يمنح البنك قرضاً فانه سوف يواجه
بأحد احتمالين .

الأول - أن يتسحب العميل كل قيمة القرض لاستعماله في أغراض القرض .

الثاني - ليس من الضروري أن يعود كل ما اقترضه العميل إلى البنك .

لاشك أن البنك سوف يحصل على عملاء آخرين وليس من الضروري أن يكون

ما اقترضه يساوى بالضبط ما عاد على خزائنه . ومعنى هذا تسرب جزء من أموال

البنك إلى الخارج ، ولذلك لا يستطيع البنك الفرد أن يقرض كل مبلغ الوديعة ،

ولأنما يقرض جزءاً منه فقط .

ويمكن توضيح ذلك بالمثال الآتي :

نفرض أن البنك حصل على وديعة قدرها ١٠٠ جنيه .

وأن نسبة الاحتياطي ١٠٪ .

وأن الودائع المشتقة إلى القروض الممنوحة ٥٪ .

لحساب الودائع المشتقة نوجد أولا حجم الائتمان الذي يقدمه البنك على

أساس الاحتياطي الجزئي باستخدام المعادلة الآتية (١) :

$$\text{حجم الائتمان} = \frac{\text{الوديعة الأولية (١ - نسبة الاحتياطي)}}{١ - \frac{\text{الودائع المشتقة إلى القروض} + \text{نسبة الاحتياطي}}{\text{نسبة الودائع المشتقة إلى القروض}}}$$

وفي هذا المثال

$$\text{حجم الائتمان} = \frac{١٠٠٠ (١ - ١٠\%) }{١ - \frac{١٠\% + ٥\%}{١٠\%}}$$

$$= \frac{٩٠٠}{١ - \frac{١٥\%}{١٠\%}} = \frac{٩٠٠}{٠,٩٥} = ٩٤٢٠٤ \text{ جنيه}$$

تقرب إلى ٩٤٢٠٤ جنيه .

ثانياً نضرب حجم الائتمان \times نسبة الودائع المشتقة إلى القروض .

$$\text{الودائع المشتقة} = ٩٤٢٠٤ \times \frac{٥\%}{١٠\%} = ٤٧١٠٢ \text{ جنيه}$$

ويمكن تصوير ميزانية البنك على النحو الآتي :

(١) للحصول على مزيد من المعلومات عن هذه المعادلات أرجو إلى الدكتور صبحي تادرس

التقود والبنوك - دار الجامعات المصرية الفصل السابع .

ميزانية البنك الفرد

نسبة الاحتياطي ١٠٪

نسبة الودائع المشتقة إلى القروض ٥٪

أصول	خصوم
جنيه	جنيه
١٠٥ نقدية	١٠٠٠ وديعة أولية
٩٤٢ قروض (حجم الائتمان)	٤٧ ودائع مشتقة
١٠٤٧	١٠٤٧

ويمكن مقارنة هذه الحالة بالأحوال الآتية مع فرض بقاء نسبة الاحتياطي

١٠٪

١ — نفرض أن هذا البنك كان هو البنك الوحيد ، أى أن جميع القروض
تعود إلى هذا البنك .

في هذه الحالة الودائع المشتقة = $\frac{\text{الوديعة الأولية}}{\text{نسبة الاحتياطي}}$ = الوديعة الأولية

$$= \frac{1000}{11} = 90.90 \text{ جنيه}$$

٢ — نفرض وجود بنك فرد ولكن القروض تستنزف نهائيا أى أن
نسبة الودائع المشتقة إلى القروض = صفر .

في هذه الحالة حجم الائتمان = $\frac{\text{الوديعة الأولية (١ - نسبة الاحتياطي)}}{١ - \text{نسبة الودائع المشتقة إلى القروض}}$ نسبة

الاحتياطي × نسبة الودائع المشتقة إلى القروض

$$\text{حجم الائتمان} = \frac{(1 - 0.1) 100}{1 - 0 + 0.1 \times 0} = \frac{0.9 \times 100}{1} = 90 \text{ جنيه}$$

∴ الودائع المشتقة 90 × صفر = صفر

٣ — مع بقاء الوديعة الأولية ونسبة الاحتياطي كما هما نفرض أن نسبة

الودائع المشتقة إلى القروض انخفضت إلى ٢٪.

$$\text{حجم الائتمان} = \frac{(1 - 0.1) 100}{1 - 0.2 + 0.2 \times 0.1} = \frac{90}{0.98} = 91.84 \text{ تقريب}$$

إلى 91.6 جنيه.

∴ الودائع المشتقة = 91.84 × 0.2 = 18.37 تقريب إلى 18 جنيه.

٤ — إذا فرضنا أن نسبة الودائع المشتقة إلى القروض ارتفعت إلى ٧٪.

حجم الائتمان يكون حينئذ 96.0 جنيه والودائع المشتقة تساوي 67 جنيه.

من هذا الجدول نلاحظ .

١ - تزداد مقدرة البنك على منح الائتمان إذا زادت الوديعة الأولية (قارن بين حالتى ١ ، ٧ وحالتى ٢ ، ٨) .

٢ - تزداد مقدرة البنك على منح الائتمان إذا قلت نسبة الاحتياطى (قارن بين حالتى ١ ، ٥ وحالتى ٢ ، ٦) .

٣ - إذا كان الاحتياطى الجزئى شرطاً لازماً لخلق ودائع مضاعفة ، فإن مقدار هذه الوديعة يتوقف على مدى تسرب القروض خارج البنك . ففى حالة البنك الوحيد تكون الودائع المشتقة أكبر بكثير من حالة البنك الفرد (قارن بين حالتى ١ ، ٣٠ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) .

٤ - بالنسبة للبنك الوحيد تزداد مقدرة البنك على منح الائتمان كلما ارتفعت نسبة الودائع المشتقة .

معنى هذا أنه كلما قلت نسبة الودائع المشتقة كلما قلت قيمة الودائع المشتقة ، وكلما زادت نسبة الودائع المشتقة كلما زادت قيمة الودائع المشتقة بحيث تنعدم إذا أصبحت النسبة صفراً وتصل إلى أقصاها عندما تصبح النسبة الواحد الصحيح ، وهذه تمثل حالة البنك الوحيد (قارن الحالات من ١ إلى ٥) .

٥ - تقل نسبة الودائع المشتقة كلما زاد عدد البنوك ، وتزيد كلما قل عدد البنوك حتى تصبح الواحد الصحيح فى حالة البنك الوحيد .

٦ - إذا كانت نسبة الودائع المشتقة صفراً فإن القروض الجديدة تساوى نسبة من الوديعة الأولية بالنسبة للبنك الفرد ، بينما هى تساوى أعداد مضاعفة بالنسبة للبنك الوحيد (قارن حالتى ٣ ، ١ وكذلك ٦ ، ٥) .

٧ - فى حالة البنك الفرد الوديعة الأولية تخلق الائتمان وهذه بدورها

تخلق الودائع المشتقة ، بينما فى حالة البنك الوحيد الودعة الاولى تخلق الودائع المشتقة مباشرة ، والقروض تأتى نتيجة لزيادة الأصول ، إذ أن حجم القروض يساوى دائما حجم الودائع المشتقة .

العلاقة بين البنك الفرد والبنوك مجتمعة :

إذا تسلم أحد البنوك وديعة جديدة واحتفظ بجزء منها كاحتياطي نقدي وأقرض الباقي، وعلى فرض أن المودع سوف يودع قيمة القرض بالكامل فى البنك الثانى فإن البنك الآخر سيقوم بدوره باحتفاظ جزء منها كاحتياطي نقدي ويقرض الباقي ، وهكذا تنتشر عمليات الاقتراض والايداع .

فاذا فرضنا أن الودعة الاولى ١٠٠٠ جنيه وأن نسبة الاحتياطي ١٠٪ .
فى هذه الحالة سوف تكون نسبة الودائع المشتقة صفرا ، ومن ثم يمكن تتبع سير خلق الودائع فى البنوك مجتمعة على النحو الآتى :



جدول رقم (٢)

رقم البنك	الودائع النقدية الجديدة التي يتسلمها البنك	الاحتياطي النقدي	الودائع الجديدة
	(١)	(٢)	(٣)
الأول	١٠٠٠	١٠٠	٩٠٠
الثاني	٩٠٠	٩٠	٨١٠
الثالث	٨١٠	٨١	٧٢٩
الرابع	٧٢٩	٧٢٩	٥٥٦٠١
الخامس	٦٥٦٠١	٦٥٦	٥٩٠٠٥
وهكذا	⋮		
بقية البنوك التالية	٥٩٠٤٠٩	٥٩٠٠٥	٥٣١٤٠٤
	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠	٩٠٠٠

من هذا الجدول نلاحظ أن الودائع الجديدة تتضاعف وهكذا تحقق البنوك مجتمعة ما عجز عنه البنك الفرد .

ولكن يجب أن نلفت النظر إلى أن النتائج التي حصلنا عليها تقوم على الفروض الآتية :

١ — كل مبلغ يتم سحبه من بنك إن لم يرد إلى نفس البنك يتجه إلى بنك آخر وبالكامل . وهذا أمر نظري بحت ، إذ كثيراً ما تسرب النقود من البنوك إلى التداول خارج النظام المصرفي ، وهذا يترتب عليه انكماش حجم الودائع الجديدة بتسعة أمثال مقدار التسرب .

فاذا فرضنا في المثال السابق أن الوديعة الأولية تسرب منها ١٠٠ جنيه خارج النظام المصرفي ، فان المبلغ الباقي داخل النظام المصرفي يصبح ٩٠٠ جنيه ويصبح مقدار الودائع الجديدة ٨١٠٠ جنيه ومقدار الانكماش في حجم الائتمان $9000 - 8100 = 900$ جنيه وهي تعادل تسعة أمثال مقدار التسرب (١) .

وبذلك تصبح الميزانية المجمعة للبنوك كما يأتي :

خصوم	أصول
وديعة أولية	نقدية
١٠٠٠	١٠٠٠
ودائع مشتقة	قروض
٩٠٠٠	٩٠٠٠
<hr/>	<hr/>
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

٢ - تتوقف النتيجة السابقة على وجود نسبة واحدة في كل البنوك وهي في هذا المثال ١٠٪ ولكن الواقع يختلف عن ذلك فقد تكون النسبة أقل أو أكبر من ذلك في البنوك الأخرى . واختلاف النسبة لاشك يؤدي بدوره إلى اختلاف مقدار الائتمان الممنوح كما رأينا من قبل .

٣ - يقوم التحليل كذلك على فرض أن البنوك لا تحتفظ بأى احتياطي نقدي في خزائنها ، ومعنى ذلك أن البنوك مستعدة للتوسع في الائتمان وتقديمها

(١) مقدار التسرب يتوقف على نسبة الاحتياطي شأنه في ذلك شأن الودائع الجديدة . فاذا كانت نسبة الاحتياطي ١٠٪ فان مقدار التسرب يكون ٩ أمثال وإذا كانت نسبة الاحتياطي ٢٠٪ يكون مقدار التسرب ٤ أمثال وهكذا .

لكل من يريدھا ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يعنى أن الافراد يرغبون
رغبة أكيدة فى الحصول على هذه القروض . وهذه أمور ليست مؤكدة
أو واقعية لأنها تتوقف على النشاط الاقتصادى من ناحية وعلى الظروف المحلية
والدولية من ناحية أخرى .

والواقع أن هذه البنوك مجتمعة تستطيع أن تتحقق أئتمان أكبر من البنك الفرد
ولسكنها لا تصل إلى حجم الائتمان بالنسبة للبنك الوحيد .

الفصل السادس

ميزانية البنوك التجارية

نعرض فيما يلي جدولاً يبين الشكل العام لميزانيات البنوك التجارية

الميزانية العمومية للبنك التجارى (س)

خصوم

أصول

(١) رأس المال	(١) نقدية وأرصدة لدى البنوك
(٢) احتياطات	أ - نقدية بالتحزينة وأرصدة
أ - احتياطي قانوني	لدى البنوك والمراسلين
ب - احتياطي عام	ب - أرصدة لدى البنك المركزى
(٣) ودائع وحسابات جارية وودائع	(٢) أذون على الخزانة
توفير	(٣) أوراق مالية واستثمارات
(٤) ودائع أخرى	(٤) أوراق تجارية مضمونة
(٥) بنوك محلية ومراسلون	(٥) قروض وسلفيات
(٦) أرصدة دائنة ومتنوعة	(٦) أرصدة مدينة متنوعة
(٧) أرباح السنة المالية	(٧) أصول ثابتة متنوعة بعد الاستهلاك
حسابات نظامية	حسابات نظامية
(٨) التزامات البنك نظير اعتمادات	(٨) التزامات البنك نظير اعتمادات
مفتوحة وخطابات ضمان	مفتوحة وخطابات ضمان

من العرض السابق لميزانية البنك التجارى نجد .

أولا : فى جانب الخصوم (وهو يمثل موارد البنك) .

موارد البنك تنقسم إلى قسمين موارد ذاتية وموارد غير ذاتية .

الموارد الذاتية :

وتشتمل على رأس المال والاحتياطيات .

١ - رأس المال :

رأس المال هو التزام على البنك بصفته شخصية قانونية قبل مالك رأس المال

وفى هذا الصدد لا بد من التفرقة بين رأس المال الاسمى Nominal Capital

ورأس المال المدفوع Paid - up Capital .

ورأس المال الاسمى هو مجموع رأس المال السكى الذى صدر به قرار إنشاء

البنك ، ورأس المال المدفوع هو ما طالب به البنك ودفعه المساهمون فعلا وهو

الذى يظهر فى الميزانية ، ولا يرد ثانية للمساهمين فى حالة فشل البنك أو حله إلا

بعد الوفاء بجميع ديون البنك . وقد يعادل رأس المال المدفوع رأس المال الاسمى

(أو المصرح به) أو يقل عنه . فإذا فرضنا أن قيمة السهم ١٠ جنيهات دفع منها

أربعة جنيهات فإن الباقى يكون ستة جنيهات . هذا الباقى يطلق عليه رأس المال

الذى لم يطلب Un Called Capital وينقسم رأس المال الذى لم يطلب

إلى قسمين

أ - قسم يستطيع مديرو البنوك أن يطلبوه فى أى وقت كلما اقتضى الأمر

ذلك ويسمى Callable Capital .

ب - القسم الآخر يسمى رأس المال الاحتياطى Reserve Capital ،

ويستطيع المديرون مطالبة المساهمين به فى حالة حل البنك فقط .

وجعل المساهمين مسئولين بقيمة رأس المال الاحتياطي يقوى مركز البنك لدى المردعين (١).

٢ - الاحتياطيات

الفرق بين رأس المال الاحتياطي والاحتياطيات في هذا الصدد أن الأول يطالب به المساهمون في حالة حل البنك فقط في حين أن الاحتياطيات هي مبالغ تكونت على مر الزمن وتكون تحت تصرف السلطات المشتركة في البنك في أى وقت. ومصدر هذه الاحتياطيات الأجزاء المقتطعة من الأرباح قبل عمل حساب الأرباح والخسائر والأرباح غير المرزعة وعلاوات الإصدار. وتنقسم إلى قسمين احتياطي قانوني واحتياطي عام.

والاحتياطي القانوني هو ما يفرضه القانون وهي تقطع بنسبة معينة حتى يصبح مساويا لرأس المال المدفوع. وفي مصر كان الاحتياطي القانوني بالنسبة لبنك مصر ١٠ ٪ سنويا من صافي أرباحه بعد توزيع ٥ ٪ منها على المساهمين حتى يتعادل مع رأس المال المدفوع.

والاحتياطي العام يمثل أرصدة يكونها البنك من تلقاء نفسه دون أى التزام قانوني بهدف تقوية مركز البنك.

وبجانب ذلك توجد الاحتياطيات السرية، وهي لا تظهر عادة في الميزانيات. وتنشأ نتيجة تقليل قيمة الأصول.

الموارد غير الذاتية

وهي تمثل الحسابات الأخرى التي يكون فيها البنك مسئولاً لدى الغير وأهمها

- حسابات الودائع والحسابات الجارية وودائع توفير وودائع أخرى :

يمثل هذا القسم من الحسابات أكبر مبلغ في حصوم البنك، ويتكون من

المبالغ التي يودعها العملاء في الحسابات الجارية، وحسابات الودائع التي يحصلون

(١) الدكتور عبد المنعم البيه المرجع السابق ص ١٤٦

منها على فوائده وحسابات التوفير . والودائع الأخرى تشمل أرصدة الفوائد المستحقة للعملاء وأرباح المساهمين التي لم يتسلموها بعد وكذلك المبالغ التي ترصد في مقابل الديون المدومة وغيرها من الاحتياطات السرية .

ونسبة حسابات الودائع إلى الحسابات الجارية لها أهمية خاصة في بيان مركز النشاط الاقتصادي في المجتمع . فإذا زادت نسبة حسابات الودائع إلى الحسابات الجارية فإن هذا يكون دليلاً على عدم رغبة الأفراد في التوسع في الاستثمارات ، وهذا يعني وجود كساد أو فترة ترقب ينقل فيه الأفراد جزءاً كبيراً من أموالهم من الحسابات الجارية إلى حسابات الودائع للحصول منها على فوائد مضمونة ، وتكون النسبة أقل في حالة الرواج .

والودائع إما أنها تكون وداائع جارية وهي الودائع تحت الطلب، أو وداائع غير جارية وهي الودائع لأجل . وهذه تكون إما لأجل محدد أي لا تسحب إلا بعد انقضاء فترة معينة أو وداائع بإخطار وهي الودائع التي يتعين إخطار البنك بها قبل السحب بفترة معينة ، حتى تتاح الفرصة للبنك لتدبير الموارد اللازمة لمثل هذه الودائع . وتكون معدلات الفائدة في الودائع لأجل أعلى منها في الودائع بإخطار .

وودائع التوفير هي المبالغ التي يدخرها صغار المدخرين وتلجأ إليها البنوك لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الإدخار ، وفي نفس الوقت تكون مصدراً من مصادر موارد البنك . وإجراءات الإيداع والسحب بالنسبة للتوفير أسهل ولكن معدل الفائدة عليها أقل من الودائع الأخرى ، وهذه الودائع تمثل في طبيعتها وداائع صناديق توفير البريد .

ويمثل حساب البنوك المحلية والمراسلون التزامات البنك قبل البنوك المحلية والمراسلين في البلاد الأخرى ، وكذلك الحال بالنسبة للأرصدة الدائنة وكذلك

نلاحظ في جانب الخصوم تحت حسابات نظامية التزامات البنك نظير اعتمادات مفتوحة وخطابات ضمان وهي تعادل الحسابات النظامية في جانب الأصول .

ثانياً - جانب الأصول

يمثل هذا الجانب استخدامات البنك ، أى أنه يبين لنا الطريقة التى يستثمر بها الأموال التى تكون تحت تصرفه . ومن العرض العام لميزانية البنوك نلاحظ أن الأصول مرتبة ترتيباً تنازلياً بحسب درجة السيولة ، بحيث تبدأ بالنقدية الموجودة فى خزائنها وهى أعلى درجات السيولة ثم تنتهى بالأصول الثابتة وهى أقلها سيولة . هذا ويمكن تقسيم جانب الأصول إلى مجموعات ثلاث بحسب نسبة السيولة .

المجموعة الأولى : وتكون فيها نسبة السيولة كاملة وهى تشمل النقود بالخزينة والارصدة لدى البنوك والمراسلين والارصدة لدى البنك المركزى وهذه المجموعة لا يحصل منها البنك على أى فائدة (١) .

المجموعة الثانية : وهى أهم مجموعة فى جانب الأصول إذ يتوقف عليها أرباح البنك وهى تتميز بنسبة سيولة عالية ولكن بدرجات متفاوتة وهى تشمل أذونات الخزانة والقروض عند الطلب والأوراق المالية والاستثمارات قصيرة الاجل والأوراق التجارية المضمونة والقروض والسلفيات .

ويلاحظ أيضاً فى هذه الأصول أنها مرتبة بحسب درجة سيولتها تنازلياً . وهذه المجموعة وإن كانت تمثل جانباً هاماً من أرباح البنك إلا أنه يضع فى الاعتبار الأول عامل السيولة .

المجموعة الثالثة : وهى تشمل الأصول التى يقرر البنك استثمار أمواله فيها بقصد الربح أولاً ولذلك يحتل عامل السيولة الاعتبار الثانى .

(١) طبقاً لقانون إنشاء البنك المركزى يتعين على كل بنك فى مصر أن يحتفظ لدى البنك المركزى دون تقاضى فائدة ٢٠ ٪ من حجم ودائمه .

الفصل السابع

الأرباحية والسيولة

البنك كأي منشأة إقتصادية تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ، هذا الربح يتمثل في زيادة الإيرادات عن التكاليف . أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في جانب الأصول عن الخصوم .

ومن دراسة جانب الأصول في ميزانية البنك وجدنا أن إيرادات البنك تتكون من عمليات الإفراض والاستثمار في بعض الأصول، وكذلك من الأرباح الرأسمالية التي تنشأ نتيجة لارتفاع القيمة السوقية لهذه الأصول . وتشمل التكاليف نفقات الإدارة والتشغيل والفوائد المدفوعة للأفراد مقابل الودائع والقروض، والخسائر الرأسمالية التي تنشأ من انخفاض قيمة بعض الأصول الرأسمالية والديون المدرومة .

وطالما أن تحقيق أكبر ربح ممكن يعنى تحقيق أكبر فائض ممكن بين الإيرادات والتكاليف ، فإن هذا الفائض يمكن زيادته بحجمه إما بزيادة الإيراد أو بتخفيض التكاليف أو بالأمرين معا .

وعندما تواجه الإدارة بهذا الأمر، فإنها تحاول أولاً بزيادة الإيرادات فإذا لم يتيسر لها ذلك فإنها تلجأ إلى تخفيض التكاليف ، وهى تضع هذا المبدأ دائماً في اعتبارها، إذ يمكنها السيطرة على هذا الجانب بنسبة أكبر من مقدرتها على السيطرة على جانب الإيرادات . ولذلك سنبدأ مناقشتنا بجانب التكاليف أولاً .

أهم عناصر التكاليف في البنوك التجارية يتكون من تكاليف الإدارة والتشغيل والفوائد التي يدفعها البنك للغير .

والسياسة الرشيدة في تخفيض التكاليف بالنسبة للبنوك لا تعنى مجرد تخفيض الرقم الإجمالي للتكاليف ، وإنما تعنى الحصول من الوحدة الإدارية على أقصى كفاية ممكنة عن طريق إستخدامها الاستخدام الأمثل . وهذا يعنى اتباع القواعد السليمة في التوظيف بحيث يتعادل الإيراد الحدى للإنتاجية للوحدة من العوامل المستخدمة مع تكلفتها الحدية .

ونظراً لاختلاف طبيعة عمل البنوك عن المنشآت الأخرى لانتشار فروع البنك في نواحي متفرقة ، وحاجة العمليات المالية إلى المرونة بدرجة كبيرة وسرعة إتخاذ القرارات لذلك كان من الضروري إختيار العناصر الممتازة التي تحسن معاملة العملاء، وبعث الثقة في نفوس المتعاملين، لأن أى شك أو تقصير قبل العملاء يجعلهم يتحولون من بنك إلى آخر . وطالما أن حجم الودائع يمثل إمكانية البنك على خلق الودائع فإن أى سحب لهذه الودائع سوف يؤثر بالضرورة في تخفيض حجم الائتمان . وتخفيض التكاليف لا يعنى تخفيض الأجور أو ضغط مصروفات الإدارة كيفما كان، وإنما يعنى تحقيق أكبر قدر من الكفاية بالنسبة لوحدة العمل . وكذلك الأمر بالنسبة للفوائد المدفوعة؛ فالعبرة ليست بالقيمة الاجمالية لهذه الفوائد وإنما بمقدار العائد الذي يحققه البنك من وراء دفع هذه الفوائد . فقد تقضى السياسة الرشيدة في بعض الأحيان دفع فائدة أكبر عن الفائدة السائدة في السوق إذا كان من وراء هذه الزيادة جذب مقدار أكبر من الأموال طالما أن عمليات الإستثمار تغطي الفوائد المدفوعة .

من ذلك نخلص أن السياسة الرشيدة بالنسبة لجانب التكاليف هو إعطاء الأولوية للربحية .

الائرادات (الاصول) :

أهم مصدر من مصادر إيرادات البنك القروض والاستثمارات . وكما رأينا سابقا أن أصول البنك التجارى تتميز بدرجات متفاوتة من السيولة . فالقروض تحت الطلب سيولتها أكبر من القروض لأجل ، ولكن الفوائد التى يحصل عليها البنك منها أقل . فالفائدة تقل بزيادة درجة السيولة حتى إنها تنعدم على النقود بالخزانة والارصده التى لدى البنك المركزى طبقاً للقانون أولدى البنوك الأخرى نتيجة المعاملة بالمثل . وتزيد الفائدة بقلة السيولة حتى أنها تصل إلى أقصاها فى الاستثمار فى الأصول الثابتة كالعقارات

وفى تقدير لمعيار السياسة الرشيدة بالنسبة للايرادات نجد أن الأمر يختلف عن التكاليف إذ يدخل عنصر جديد بجانب الأرباحية هو السيولة ، فإذا استثمر البنك أمواله فى القروض الطويلة الأجل فإنه لا شك سوف يحصل على أرباح أكبر . ولكن من ناحية أخرى تكون درجة خطورتها أيضاً أكبر إذ عجز المقترضون عن الوفاء بالديون .

كذلك يعتبر الاستثمار فى الأوراق المالية من أهم مصادر تكوين الأرباح ، ولكن بعض الأوراق المالية - إن لم يكن أغلبها - تتقلب قيمها السوقية بدرجة كبيرة . فأذونات الخزانة تتميز بنسبة عالية من الأمان ولكنها لا تعطى إلا فوائد قليلة لا تتجاوز فى بعض الأحيان نصف فى المائة . وتفضل البنك لجانب الأمان على جانب الربح قد يحقق فى النهاية خسارة ، نتيجة زيادة التكاليف على الإيرادات وحتى إن كان مركز البنك سليماً من ناحية امكانيته فى الوفاء بطلبات الأفراد فى سحب ودائعهم . ومن ناحية أخرى نجد أن الاستثمار فى الأوراق المالية وإن كان يعطى فائدة أكبر يزيد بمقتضاه الربح الكلى إلا أن تقلبات القيمة السوقية بدرجة كبيرة قد يؤدي

بهذه الأرباح ويحولها إلى خسارة إذا اضطرت البنك إلى تصفيتها في وقت غير ملائم.
فالنظر إلى مجرد تحقيق أكبر ربح ممكن دون النظر إلى السيولة قد لا يؤدي إلى
خسارة البنك فحسب، وإنما قد يؤدي به إلى الإفلاس، وهنا نجد أن البنك يتنازع
عاملان، عامل السيولة من ناحية ليكون مستعداً على الدوام لتلبية مسحوبات
العملاء، وعامل الربح من ناحية أخرى لإرضاء المساهمين على سياسة الإدارة.

لذلك يتعين على البنك أن يوازن بين الحصول على أكبر إيراد ممكن من استثمار
معين والمخاطر التي سوف تنشأ من الاستثمار في هذه الأصول. ونظراً لأن رأس
مال البنوك التجارية قد لا يتعدى في بعض الأحيان عن ١٠٪ من حجم ودائع
الأفراد، لذلك كان من الضروري أن يحتفظ البنك لديه وعلى الدوام بأرصده كافية
لتلبية مسحوبات العملاء من الحسابات الجارية، أي الاحتفاظ بدرجة كبيرة من
السيولة. وفي نفس الوقت على المنشأة أن تحقق أرباح لإستغلال رأس المال في هذا
النوع من الاستثمار بما يحول دون تحوله إلى الاستثمارات الأخرى.

والسياسة الرشيدة في هذا الصدد هي توزيع الاستثمارات في أنواع مختلفة
من القروض والأوراق المالية لتوزيع درجة المخاطرة.

الأربعية والسيولة :

من عرض ماسبق نلاحظ أن نسبة السيولة قد تفوت على البنك فرص كثيرة،
وبالتالي تقلل من الأرباح، في حين أن زيادة الأرباح قد تعرض البنك إلى
عواقب وخيمة تذهب معها لا هذه الأرباح فحسب، وإنما أيضاً رأس المال
وما يترتب على الإفلاس من آثار اقتصادية أخرى على النظام المصرفي بأكمله بعكس
الحال في المنشأة التجارية الأخرى، التي تكون آثارها في أغلب الأحيان قاصرة
على أصحابها أو على حجم صغير نسبياً من النشاط الاقتصادي.

لذلك كانت دراسة الأربحية والسيولة بالنسبة للبنك التجارى من الأهمية بمكان . والأربحية والسيولة قوتان تسيران فى اتجاهين متضادين . أى أن زيادة أحدهما لابد وأن تكون على حساب الأخرى . والسياسة الرشيدة فى هذا الصدد هو العمل على المحافظة على سلامة المركز المالى للبنك ويطلق الاقتصاديون على سلامة البنك اصطلاح « يسار البنك » Solvency ولتحقيق سلامة المركز المالى للبنك يجب أن تتعادل على الأقل القيمة الفعلية للأصول التى يملكها هذا البنك مع التزاماته قبل الغير .

وإذا وضعنا هذه العبارة فى صورة معادلة حسابية فإن

$$\text{يسار البنك} = \frac{\text{القيمة الفعلية للأصول}}{\text{الالتزامات قبل الغير}}$$

فإذا كان الناتج واحد صحيح أو أكبر فإن هذا يعنى أن مركز البنك سليم ، وإذا كانت النتيجة أقل من واحد ، فإن هذا يكون دليلا على عدم سلامة المركز المالى للبنك .

وترجع عدم سلامة المركز المالى للبنك إلى الإفراط فى شراء أوراق مالية تتقلب قيمتها السوقية بدرجة كبيرة ، أو بسبب منح قروض لعملاء مشكوك فى سلامة مركزهم التجارى أو دون الحصول على ضمانات كافية . وضعف المركز المالى للبنك هو الخطوة الأولى لنهاية أى بنك ، إذ يترتب على مجرد علم الناس بهذه الحقيقة زيادة المسحوبات ، فإذا فوجئ البنك بما لم يكره توقعه فإن هذا يؤدى به إلى التوقف . ومن هنا نجد أن يسار البنك يتوقف بالدرجة الأولى على مدى نجاحه فى التوفيق بين عاملى الأربحية والسيولة .

مؤشرات سلامة المركز المالي للبنك :

هناك ثلاثة مقاييس يمكن بها قياس نسبة الأصول التي يحتفظ بها البنك التجاري وهذه هي :

$$١ - \text{نسبة الاحتياطي} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع}}$$

$$٢ - \text{نسبة الرصيد النقدي}$$

$$= \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي} + \text{النقدية بخزينة البنك}}{\text{الودائع}}$$

$$٣ - \text{نسبة السيولة} = \frac{\left[\text{الرصيد لدى البنك المركزي} + \text{النقدية بالخزينة} + \text{قيمة الأصول التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة} \right]}{\text{الودائع}}$$

هذه المقاييس الثلاث لو نظرنا إليها نجد أن كلا منها يعبر عن مستوى مختلف من مستويات السيولة ، ولكن المقياس الأخير هو أهم هذه المقاييس ، نظراً لأن المقياسين الأول والثاني كما رأينا من قبل استعراض ميزانية البنك التجاري تتكون من أصول لا تدر ربحاً على الإطلاق . فالنقد في خزينة البنك بطبيعتها لا تعطى فائدة ، كما أن القانون يحتم عدم تقاضي فائدة على الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي .

أما المقياس الثالث فإنه يشمل على نسبة من الأصول التي تدر ربحاً ، وفي نفس الوقت يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسارة ، أو بخسارة طفيفة جداً في بعض الأحيان .

إذا اعتبرنا عند هذا الحد من المناقشة أن نسبة السيولة هي العامل الاساسى الذى يوجه سياسة البنك فى استثمار ما تحت يديه من أموال ، فما هي العوامل التى تؤثر فى هذه النسبة ؟

هناك مجموعة من العوامل لها جانبان كل جانب منها يعطى أثراً مغايراً للجانب الآخر . والجانب الذى يؤدى إلى زيادة الرصيد النقدى فى البنك التجارى هي :

١ — إيداع نقود جديدة من قبل الأفراد والهيئات .

٢ — سداد القروض التى للبنك لدى الغير .

٣ — تحقيق رصيد دائن للبنك قبل البنوك الأخرى والمراسلين .

٤ — الاقتراض من البنك المركزى .

٥ — زيادة رأس المال .

وإذا كانت هذه العوامل تؤدى إلى زيادة الرصيد النقدى ، فإن عكسها يؤدى إلى إنخفاض هذه النسبة .

لاشك أن زيادة الرصيد النقدى من شأنه أن يؤدى إلى زيادة نسبة السيولة ، وفى بعض الأحوال قد لايزيد الرصيد النقدى الاجمالى للبنك ، ومع ذلك تزيد نسبة السيولة ، إذا قام بعض العملاء بتحويل جزء من أموالهم من الحسابات الجارية إلى ودائع لاجل ، أو قامت السلطات المسئولة بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدى مما يترتب عليه استرداد البنك لجزء من الارصدة التى يحتفظ بها لدى البنك المركزى ، واستخدامه فى الاستثمار أو خلق ودائع جديدة ، والعكس صحيح .

الفصل الثامن

البنوك المركزية

البنك المركزي هو ذلك البنك الذي يقف على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية الاصدار النقدي ، أو من ناحية العمليات المصرفية وتحقيق الرقابة عليها . وغالباً ما نرى أن البنك المركزي ينشأ كبنك تجاري هام ، تمنحه الحكومات سلطات الاصدار كما حدث في هولندا عام ١٨١٤ وانجلترا عام ١٨٤٤ وفرنسا عام ١٨٤٨ وألمانيا عام ١٨٧٥ والسويد عام ١٨٩٧ والولايات المتحدة عام ١٩١٤ وأستراليا عام ١٩٢٤ وإيطاليا عام ١٩٢٦ وكندا عام ١٩٣٥ وإيرلندا عام ١٩٤٢ .

وفي مصر منح البنك الأهلي منذ انشائه في عام ١٨٩٨ حق الاصدار ثم منح بالتدريج سلطات البنك المركزي إلى أن نشأ من بين ضلوعه البنك المركزي المصري عام ١٩٦٠ .

ويتميز البنك المركزي بالميزات الثلاث الرئيسية الآتية والتي تمثل في نفس الوقت وظائفه الأساسية وهي :

- ١ - البنك المركزي هو بنك الاصدار .
- ٢ - البنك المركزي هو بنك البنوك .
- ٣ - البنك المركزي هو بنك الدولة .

اولاً - البنك المركزي بنك الاصدار

يتولى البنك المركزي مهمة إصدار العملة الورقية بالقدر الذي يتفق والسياسة

العامة للدولة ، وبما يعطى أوراق النقد الثقة اللازمة فيها لتعامل الافراد . لذلك يقوم البنك بوضع خطة الاصدار وججم النقد المتداول ويشرف على تنفيذ وتحقيق هذه الخطة .

طرق الاصدار :

اختلف الراى فى شأن إصدار الأوراق النقدية . فهناك رأى يرى أن تصدر البنوك المركزية كمية من الأوراق النقدية وفى أى وقت ، ويقابله فى الاتجاه المضاد رأى يرى تقييد سلطة البنك المركزى فى الاصدار .

اولا - انصار حرية الاصدار

يرى أنصار حرية الاصدار أن تقوم البنوك المركزية بتلبية طلبات الجمهور فى الأوراق النقدية ، على أساس أنها إذ تقوم بهذا العمل إنما تقوم بالموازنة بين العرض والطلب . ويؤسسون دعواهم على الأسباب الآتية :

١ — أن كمية البنكنوت التى يصدرها البنك تتوقف على درجة النشاط الاقتصادى فإذا كان هناك رواج زاد الطلب على الاقتراض ، وهذا يعنى زيادة الطلب على أوراق النقد . ولمواجهة هذا الموقف يتعين على البنك المركزى أن يزيد الاصدار ، والعكس صحيح فى حالة الكساد إذ يقل الطلب على الاقتراض ، وبالتالي يقل الطلب على أوراق النقد ، وهنا أيضاً يتعين على البنك المركزى أن يسحب جزءاً من أوراق النقد المتداول .

٢ — إذا كان النظام النقدى قائم على أساس الذهب فإن البنك المركزى لا يستطيع أن يتجاوز الحدود التى تعرض الاحتياطى الذهبى للنفاذ ، وهذا يعنى أن الاصدار سوف يكون فى حدود حاجة المجتمع لأوراق النقد تبعاً للنشاط الاقتصادى .

نهار تقييد الاصدار :

يرى الفريق الثانى ضرورة وضع قيود على حق البنك المركزى فى الاصدار وذلك للأسباب الآتية : —

١ — يستطيع البنك المركزى — إذا ترك وشأنه — عن طريق سعر إعادة الخصم زيادة أو تقليل حجم القروض . فإذا خفض سعر إعادة الخصم زادت الأوراق المقدمة للخصم والعكس فى حالة رفع سعر إعادة الخصم . ومن ذلك يرى أنصار هذا رأى أن المسألة ليست مسألة توازن بين كمية أوراق النقد وبين حاجة الجمهور ، لأن البنك يمكنه إذا أراد أن يزيد من الأوراق المقبولة للخصم وإنما هو تحقيق التوازن بين العرض من النقود والطلب عليها بما يحقق الاستقرار فى النشاط الاقتصادى .

٢ — البنك المركزى ليست مهمته إصدار النقود فحسب ، وإنما له وظيفة أخرى أهم وهى المعاونة فى رسم السياسة المالية والاقتصادية للحكومة ، لذلك كان من الضرورى أن يكون هناك ارتباط وثيق بين البنك والحكومة يتمثل فى إشراف الحكومة على عمليات البنك لتحقيق الأهداف المرسومة .

٣ — فى ظل نظام الذهب لا بد من تدخل الحكومة للإشراف على سياسة البنك المركزى حتى لا تتعرض قيمة العملة للانخفاض بزيادة الأوراق المصدرة ، ويرجع السبب فى تركيز الاصدار فى البنك المركزى إلى ما يأتى :

١ — تركيز الاصدار فى بنك واحد يزيد من ثقة الناس فى الأوراق المصدرة .

٢ — يستطيع البنك المركزى عن طريق حق الاصدار مراقبة حجم الائتمان فى البنوك الأخرى ، وخاصة فى حالة زيادة الاصدار .

٣ — تفضل الدولة إعطاء البنك المركزى حق إصدار البنكنوت ، حتى لا يحدث

إفراط في الإصدار نتيجة سياسة حزب معين ، كما تقيد الحكومة نفسها عن طريق القانون فيما ينبغي أن تقرضه من البنك المركزي منعا لحدوث التضخم .

قواعد الإصدار

نشأت مع نشأة النقود والنظام المصرفي عدد من القواعد تمثلت في نظم مختلفة للإصدار ، يمكن أن نميز منها النظم الآتية :

١ - نظام الغطاء الذهبي الكامل

في هذا النظام يقيد مقدرة البنك المركزي في الإصدار حجم الذهب الموجود في خزائنه ، أي أن الاحتياطي الذهبي في هذه الحالة يكون بنسبة ١٠٠٪ ، هذا النظام يشبه نظام المسكوكات الذهبية ، وتعتبر أوراق النقد المصدرة بمثابة الأوراق النائية ولكن البنك المركزي لا يقوم بالصرف بالذهب . وهذا النظام وإن كان يعطي ثقة كاملة في أوراق النقد المصدرة إلا أنه يؤدي إلى تقييد سلطة البنك المركزي في الإصدار ، فلا يستطيع تلبية حاجات التجارة إذا ما دعت الضرورة إلى التوسع ، لذلك اضطرت الدول إلى العدول عنه إلى نظم أخرى أكثر مرونة .

٢ - نظام الإصدار الجزئي الوثيق partial Fiduciary issue

اتبعت هذه الطريقة إنجلترا منذ عام ١٨٤٤ ثم اتبعتها بعض البلاد الأخرى بعد ذلك . ويقوم هذا النظام على أن يكون غطاء مقدار ثابت من البنكنوت سندات حكومية ، وما زاد على ذلك يعطى بالكامل بالذهب . ومعنى ذلك أن البنك المركزي إذا أراد أن يتجاوز هذا الحد فلا بد له من تغطية الزيادة في الإصدار بالذهب بنسبة ١٠٠٪ . وإذا كان هذا النظام أكثر مرونة من النظام السابق لأن الحكومة تستطيع زيادة أو تخفيض حجم السندات ، فإن البنك

لا يستطيع تجاوز هذا المقدار إذا تعذر عليه الحصول على ذهب ، مما يؤدي إلى عدم تجاوب حجم الائتمان مع حجم النشاط الاقتصادي .
ولكن مؤيدى هذا النظام يرون أن هذه الطريقة تكبح جماح البنك المركزى إذا أراد التوسع وكان الوقت غير مناسب .

ومع ذلك ظلت هذه الطريقة متبعة في إنجلترا حتى عام ١٩٢٨ حينما بدأت تجعل نظام الاصدار أكثر مرونة عن ذي قبل فسمحت بزيادة الحد الأقصى المسموح (٢٦٠ مليون جنيه في ذلك الوقت) ، كتجربة لمدة عامين على أن يوافق البرلمان بعد ذلك على تجديد الفترة . ولكن ظروف الكساد الكبير وما ترتب عليه أجبرت إنجلترا على تخفيض الحد الأقصى للاصدار إلى ٣٠٠ مليون جنيه في آخر عام ١٩٣٦ حينما باعت جزءاً من الذهب إلى صندوق مال الموازنة . ومنذ ذلك التاريخ أخذت الأوراق المصدرة تنقلب حتى بلغت ٥٨٠ مليون جنيه في سبتمبر ١٩٣٩ ، حينئذ رأت إنجلترا أن تركز كل ما لديها من ذهب في صندوق مال الموازنة وظلت تمتد فترة التجربة أربع سنوات ثم ست سنوات حتى جعلتها في النهاية لأجل غير مسمى وبذلك خرجت إنجلترا عن هذا النظام ، وزادت الأوراق المصدرة حتى بلغت ١٤٠٠ مليون جنيه في نهاية عام ١٩٤٥ (١) .

٣ - نظام غطاء الذهب النسبى

هذا النظام يقوم على أن يكون الذهب غطاء للعملة المصدرة ولكن في حدود نسبة معينة وليكن ٥٠٪ مثلاً، حينئذ تمثل هذه النسبة النهاية القصوى. في هذه الحالة يتكون باقى الغطاء من أوراق حكومية وأصول أخرى تقرها الحكومة . وبالإضافة إلى ذلك تتطلب هذا النظام إيجاد نهاية صغرى من الذهب كاحتياطى إزاء ودائع البنك المركزى .

(١) بلغ الرصيد الذهبى في ذلك الوقت بسعر السوق ٢٨٠٠ مليون جنيه أنظر الدكتور عبد المنعم اليه المرجع السابق ص ٢٠٨ .

هذا النظام يتميز كما نرى بالمرونة من ناحية وبالجود من ناحية أخرى .
فالمرونة تتمثل في أن الغطاء الذهبي لا يمثل ١٠٠٪ ، والجود يتمثل في أن هذه
النسبة في حد ذاتها هي الحد الأعلى للإصدار .

ولم تبت هذه الطريقة دول كثيرة حتى أصبحت منتشرة بعد عام ١٩٢٠ في
أغاب البنوك المركزية التي أنشئت بعد هذا التاريخ ومنها ألمانيا والولايات
المتحدة وكذلك إتبعته مصر هذه الطريقة حيث كان ينص قانون إنشاء البنك
الأهلي الصادر في ١٨٩٨ بألا يقل الذهب الموجود في الغطاء عن ٥٠٪ من قيمة
البنكوت المصدر والباقي يغطي بسندات حكومية وسندات تضمنها الحكومة .
وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩١٦ عندما أوقف العمل بهذا النظام واستبدل
الذهب بأذونات الخزانة البريطانية . ولكن الكساد الكبير أضر الدول التي أتبعته
إلى الخارج عليه وبذلك انتهى هذا النظام .

٤ - نظام الحد الأقصى للإصدار :

يقوم هذا النظام على تحديد نهاية قصوى من الأوراق المصدر والمتداولة من
آن لآخر دون أن يستلزم القانون وجود الذهب في الغطاء . وهذه الطريقة إتبعها
فرنسا في الفترة بين عامي ١٨٧٠ ، ١٨٢٠ . والفرق بين هذا النظام والنظام الذي
إتبعته إنجلترا طبقاً لقانون بيل Peel الصادر في عام ١٨٤٤ ، أن إنجلترا كانت
تمنح البنك المركزي حق الإصدار في أي وقت طالما أنه لم يتجاوز الحد الأقصى
المعين ، في حين قيدت فرنسا هذا الحق بضرورة الحصول على موافقة السلطات
التشريعية أولاً .

هذا النظام وإن كان يتميز بالمرونة فإن تغييره يقتضي تغيير القانون وهذا
يحتاج إلى فترة زمنية قد تؤثر تأثيراً سلباً على نواحي النشاط الاقتصادي . ولذلك
أضطرت فرنسا في النهاية إلى الخروج عليه لصلابته وجوده ، وجعلت الإصدار

متمشياً مع حاجات سوق النقد ، خاصة وأن اشتراط مراقبة البرلمان لم تكن لتمنع التضخم .

٥ - نظام الاصدار الحر :

يسمح هذا النظام للبنك المركزى بإصدار أى كمية من النقود حسب ما يقدره البنك من احتياجات النشاط الاقتصادى بقرارات تصدر منه مباشرة دون أى إرتباط برصيد ذهبي أو أى اعتبار آخر إلا اعتبار مستوى النشاط الاقتصادى وحاجة الاقتصاد القومى للنقود . وهكذا نلاحظ أن نظم الاصدار منذ نشأتها اخذت تنمو نحو اعطاء البنك المركزى مزيداً من المرونة فى الاصدار ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية إذ يصبح على البنك المركزى أن يقوم بدور أكثر إيجابية فى توجيه السياسة النقدية والمالية للدولة .

ثانياً - البنك المركزى بنك البنوك :

البنك المركزى بالنسبة للبنوك الأخرى بمثابة الإيم التى تحتضن أبناءها وتسهر على شئونهم وهى الملاذ لكسا اقتضى الأمر ذلك . فهو البنك الذى تحتفظ لديه البنوك بنسبة من ودائعها ، كما يكون بجانبها كلما احتاجت إلى أموال ، ويقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية التى تملكها البنوك ، كما يقوم بعمل المقاصة بين البنوك لتسوية حسابات البنوك نتيجة تعاملها فيما بينها . ومن الجدير بالذكر أن البنك فى تعاونه مع البنوك الأخرى إنما يبعد تماماً عن منافسته لها خاصة وأنه يركز كل معاملاته مع البنوك والحكومة ويترك للبنوك مجال التعامل مع المؤسسات والأفراد والجمعيات والنقابات وسائر الهيئات والمنظمات غير الحكومية .

ولكى يقوم البنك المركزى بدور الرقابة على البنوك يستعين ببعض الأسلحة التى يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين .

الأولى الرقابة الكمية :

وهي تشمل سياسة سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة وتغيير نسبة الاختياطى النقدى وتحديد نسبة رأس المال إلى الودائع ، وتحديد نسبة مايقترضه البنك التجارى من البنك المركزى ، ومعدل زيادة أصول البنك .

ثانيا الرقابة الكيفية :

تشمل هذه الرقابة بعض الإجراءات التى تتعلق بتحديد حصص مختلفة لأنواع القروض والتميز فى أسعار الفائدة باختلاف أغراض القروض . وأهم الادوات التى يستعين بها البنك المركزى ليقوم بدوره كبنك للبنوك فى توجيه الائتمان والرقابة على البنوك التجارية وهي :

١ — سياسة سعر البنك أو (سعر إعادة الخصم) .

٢ — عمليات السوق المفتوحة .

٣ — تغير النسبة القانونية للاحتياطى .

٤ — التأثير أو الاغراء الادبى .

٥ — الرقابة المباشرة على الائتمان .

٦ — القيام بأعمال المقاصة بين البنوك .

وستتناول كل من هذه الوسائل بشئ من الإيجاز على النحو الآتى :

١ — سياسة سعر البنك Bank Rate Policy

سعر البنك أو كما يطلق عليه سعر إعادة الخصم هو السعر الذى يتقاضاه البنك المركزى نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك

(النقود والبنوك - ٦)

التجارية وهو يمثل أيضا سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها .

وإذا كان البنك المركزي يستطيع أن يؤثر في اتجاه سعر الفائدة السائد في السوق إلا أنه يقوم في الحقيقة بتحديد سعر البنك على أساس القوى المحددة لذلك السعر في السوق .

وقد لعب سعر البنك دوراً بارز الأهمية في السيطرة على حجم الائتمان قبل الحرب العالمية الأولى عند ما كان نظام الإصدار يقوم على قاعدة الذهب ، ولكن أهميته بدأت تقل بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة خروج البلاد عن قاعدة الذهب وظهور سياسات أخرى .

وكان أهم دور يلعبه سعر البنك في ظل نظام الذهب إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات . وقد كان الاختلال يحدث في ذلك الميزان نتيجة :
أولاً - قلة الصادرات بسبب ارتفاع التكاليف النسبية .

ثانياً - هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج للاستفادة بالفرص المتاحة للاستثمار هناك . والطريقة التي كان يتبعها البنك المركزي لإعادة التوازن في هذه الحالة هو رفع سعر البنك . فعند ما يقوم البنك المركزي برفع سعر البنك ترتفع بالضرورة معدلات الخصم في البنوك التجارية ، فتقل الأوراق التجارية المقدمة للخصم وهذا بدوره يؤدي إلى إنكماش حجم العمليات وانخفاض مستوى الأجور ، فإذا انتهى الأمر إلى هذا الوضع زاد الطلب على منتجات هذا البلد بسبب انخفاض التكاليف النسبية فتعود الصادرات مرة أخرى إلى الارتفاع ، كما تعود رؤوس الأموال للاستفادة بمعدلات الفائدة المرتفعة ، وهكذا حتى يعود التوازن مرة أخرى إلى ميزان المدفوعات . ويحدث العكس إذا زاد الذهب في البلد ابتداءً . ولكن مدى نجاح سياسية سعر البنك يحتاج إلى أن تقوم البنوك التجارية على الفور

بتعديل معدلات الخصم استجابة للتغير في سياسة البنك المركزي في تعديل سعر البنك ، كما يشترط كذلك أن يتميز الاقتصاد القوي بمرونة كافية بحيث تتغير الأسعار تبعاً لتغير سعر البنك .

ولكن بعد هجرة المجتمع المعاصر لنظام الذهب ، وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، وتقييد التجارة الخارجية ، والرقابة على انتقال رؤوس الأموال لم يعد لسعر الفائدة ذلك الدور الفعال الذي كان له من قبل . لاشك أن البنوك المركزية كانت تتبع سياسة أخرى بجانب سعر الفائدة في ظل نظام الذهب إلا أنها لم تكن الوسيلة الأساسية ، وإنما كانت سياسات مكملة للسياسة الأولى وهي سياسة سعر البنك .

وأثناء الحرب العالمية الأولى استخدمت كثير من الدول سياسة سعر البنك لتمويل نفقات الحرب كما استطاعت البنوك المركزية بعد العودة إلى نظام الذهب استخدامه في المحافظة على مستوى الائتمان وسعر الصرف الخارجي ، ولكن كان أثرها في هذه المرة أقل مما كان عليه من قبل ، حتى إذا ما انتهى نظام الذهب لم تعد هذه السياسة هي السياسة الأولى في الرقابة على حجم الائتمان .

ومع ذلك لا يزال لسعر البنك دوره كسلاح من أسلحة البنك المركزي يتمثل فيما يأتي .

١ — تخفيض سعر البنك يزيد من حجم الأوراق التجارية المقدمة من البنوك التجارية لإمادة خصمها لدى البنك المركزي ، وهذا من شأنه أن يزيد في إمكانية البنوك التجارية على زيادة حجم الائتمان .

٢ — هناك علاقة بين سعر البنك وسعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من المقترضين ، نظراً لأن سعر إعادة الخصم هو بمثابة تكلفة تحملها

البنوك للحصول على الأموال من البنك المركزي؛ فإذا ارتفع سعر البنك فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة سعر الفائدة على القروض .

٣ — يعتبر سعر البنك إحدى الوسائل التي يمكن للبنوك التجارية عن طريقها الحصول من وقت لآخر على الأموال اللازمة لها بتكلفة منخفضة نسبياً وهي بذلك أقل من استعمال طرق أخرى .

٤ — سعر البنك يعتبر وسيلة لتمكين البنوك التجارية من تعديل حجم احتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي ليتماشى مع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي إذ حدث اختلال في هذه النسبة ، وإذا كانت هناك طرق أخرى لإداء هذه الوظيفة إلا أن سياسة سعر البنك تعتبر أسرع وأكثر فعالية في تحقيق عملية التعديل .

٥ — سياسة سعر البنك وسيلة يستخدمها البنك المركزي في التأثير على حجم كمية النقود ، وهي في الحقيقة الوظيفة الرئيسية لسعر البنك . غير أن نجاح هذه السياسة في تأدية هذه الوظيفة يتوقف إلى حد كبير على مسارعة البنوك التجارية للاستفادة بمزاياه ، لذلك لم يعد البنك المركزي يقتصر على هذه السياسة ، وإنما أصبح يستخدم وسائل أخرى منها سياسة عمليات السوق المفتوحة .

تناقص أهمية سعر البنك :

أشرنا إلى تناقص أهمية سعر البنك بعد الحرب العالمية الأولى، وظهور وسائل أخرى جديدة ، وخاصة مع بداية الحرب العالمية الثانية . ويمكن تلخيص الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تناقص أهمية سعر البنك فيما يلي :

١ — زيادة حجم الائتمان فضلاً عن انتشار فروع البنوك في المناطق المختلفة

وقلة استعمال الكيالات التجارية وتقييد التجارة الخارجية .

٢ — ظهور اذونات الخزائنة واحتلالها مكانة كبيرة في سوق النقد .

٣ — تناقص أهمية سوق لندن المالي كأ كبر سوق للتمويل والاقتراض ، وظهور أسواق أخرى تنازعها الأهمية كسوق نيويورك لرأس المال وأسواق باريس وامستردام وزيورخ .

٤ — صعوبة انتقال رؤوس الأموال من دولة لأخرى .

٥ — جمود الهيكل الاقتصادى بسبب القيود الاقتصادية التى اتبعتها كل دولة أثناء الحرب والأخذ بأسلوب التخطيط فى الأسعار والأجور والإنتاج والتجارة الدولية .

٢ - عمليات السوق المفتوحة :

هى إحدى الوسائل التقليدية التى اتبعتها البنوك المركزية للتأثير على الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية ، ويقصد بها العمليات التى اتبعت فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة وبعض البلاد الأخرى عن طريق قيام البنك المركزى بشراء وبيع الأوراق الحكومية فقط وذلك تمييزاً لها عن بيع وشراء الأوراق المالية بصفة عامة سواء أكانت حكومية أو خاصة ويدخل فى ذلك إعادة خصم الأوراق التجارية وشراء وبيع الصرف الأجنبي .

وعن طريق شراء وبيع البنك المركزى لسندات الحكومة واذونات الخزنة تتغير احتياطيات البنوك التجارية لدى البنك المركزى ، وبالتالي تتغير إمكانية هذه البنوك فى خلق الودائع .

فاذا أراد البنك المركزى أن يقلل من حجم الائتمان فإنه يدخل سوق الأوراق المالية بائعاً ، وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزى ، وتقل احتياطياتها من النقود السائلة، فيقل تبعاً لذلك مقدرة البنوك التجارية على خلق الودائع ، ويمكن شرح هذه الفكرة بالمثال الآتى :

نفرض أن البنك المركزى باع سندات حكومية لشخص ما أو لبنك من

البنوك . في هذه الحالة المشتري سيقدم شيك إلى البنك المركزي مقابل السندات . هذا الشيك سيقيد في حساب هذا البنك فينخفض رصيده بمقدار هذا الشيك وانخفاض رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي يترتب عليه تخفيض نسبي مقابل في حجم الائتمان . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عندما يبيع البنك المركزي للسندات يزيد من الكمية المعروضة من هذه الأوراق فتتخفض أسعارها . وانخفاض أسعار الأوراق المالية يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وهذا بدوره يؤدي إلى قلة رغبة رجال الأعمال في الاقتراض .

ويحدث العكس إذا فرضنا أن البنك المركزي دخل السوق مشترياً ، نظراً لأن الشيك الذي يستلمه المشتري يرسل إلى البنك المركزي عن طريق البنك التجاري فيزيد رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي ، وهذا معناه زيادة احتياطي البنك التجاري لدى البنك المركزي . هذه الزيادة في الاحتياطي تزيد من قدرة البنك التجاري على التوسع في الائتمان ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى دخول البنك المركزي مشترياً يزيد من الطلب فتتفع أسعار الأوراق الحكومية وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الطلب من جانب أرباب الأعمال على الاقتراض .

النتائج المترتبة على عمليات السوق المفتوحة :

١ — زيادة أو نقص كميات النقود كلما اشترى أو باع البنك المركزي أوراق مالية .

٢ — زيادة أو نقص القروض والاستثمارات التي تقوم بها البنوك التجارية تبعاً لزيادة أو نقص احتياطياتها لدى البنك المركزي .

٣ — زيادة أو نقص الطلب على الائتمان تبعاً لانخفاض أو ارتفاع معدلات الفائدة على القروض .

ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أن مجرد زيادة أرصدة البنوك التجارية يؤدي

إلى زيادة أو نقص القروض الفعلية لرجال الأعمال ، ولكن كل ما تؤدي إليه هذه السياسة هو زيادة أو نقص المقادير المتاحة من الأموال للاقراض لدى البنوك التجارية ، أو بعبارة أخرى ليس مجرد عمليات السوق المفتوحة هي التي تخلق الائتمان فعلا ، وإنما يتوقف هذا على :

١ — رغبة الأفراد والمؤسسات في الاقراض وهذا بدوره يتوقف على توقعاتهم بالنسبة للظروف المستقبلية .

٢ — المصادر الأخرى المتاحة لأرباب الأعمال من الأموال (الاحتياطيات والأرباح المحتجزة) .

٣ — رغبة البنوك نفسها في الاقراض ، وهذه الرغبة قد تضعف إذا ساد شعور الخوف والحذر على مستقبل القروض كما حدث في حالة الكساد .

فبالرغم من أن هذه السياسة قد نجحت في أحيان كثيرة إلا أنها تعرضت للفشل في الولايات المتحدة في الفترة بين ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ بسبب زيادة المضاربات على الأوراق المالية زيادة كبيرة ، وكذلك في الفترة بين ١٩٢٩ ، ١٩٣٢ بسبب الكساد الكبير والتشاؤم الذي ساد العالم في ذلك الوقت .

ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح هذه السياسة في تلك الفترة إلى مما يلي :

١ — عمليات السوق المفتوحة في حد ذاتها لا تؤكد أن موقف رجال الأعمال سوف يتغير بالضرورة تبعاً لتغير تلك العمليات ، فقد يستمر النشاط الاقتصادي في التوسع بالرغم من بيع البنك المركزي للأوراق المالية ، كما أنه قد ينكش بالرغم من شرائه للأوراق المالية. لقد زادت الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية ومع ذلك كان رجال الأعمال يترددون في الاستفادة من مزايا الاقراض بسبب التشاؤم الذي كان سائداً ، بل حدث أكثر من ذلك أن ازدادت المكتنزات بالرغم من انخفاض معدلات الفائدة .

٢ — كانت بنوك الودائع نفسها تخشى من التوسع في الاقراض ، خشية ان تكون الاستثمارات غير مربحة، بالرغم من ارتفاع احتياطياتها النقدية ومع ذلك فان هذه السياسة دورها الذي لا ينكر في ظل النظام الرأسمالي اذ تلجأ اليها البنوك المركزية لتدعيم سياسة تغير سعر البنك ، وذلك لكي تجبر البنوك التجارية على تغيير معدلات الخصم تمشيا مع التغير في سعر البنك . ففي حالة الرواج تتضافر سياسة بيع الاوراق المالية مع رفع سعر البنك على كبح جماح التضخم، وذلك عن طريق تخفيض الاحتياطي النقدي للبنوك، كما تتضافر سياسة شراء الاوراق المالية مع سياسة تخفيض سعر البنك في حالة الكساد ، للتوسع في الاقراض عن طريق زيادة الارصدة النقدية .

وتحقيقا للفائدة يرى بعض الكتاب أنه يجب على البنوك المركزية الا تقصر عمليات السوق المفتوحة على الاوراق الحكومية قصيرة الاجل فحسب ، وإنما يجب أن يمتد إلى الاوراق الحكومية طويلة الاجل ، وخاصة في حالة الكساد ، لان الاولى تؤثر فقط على أسعار الفائدة قصيرة الاجل . في حين أن المطلوب في هذه الحالة هو التأثير على أسعار الفائدة الطويلة الاجل . فشراء البنك للأوراق الطويلة الاجل يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة الطويلة الاجل ، وهذا بدوره يشجع على زيادة الاستثمارات . ولكن مما لا شك فيه أن هناك ارتباطا دائما بين أسعار الفائدة قصيرة الاجل وأسعار الفائدة الطويلة الاجل .

٣ — تغير النسب القانونية للاحتياطي :

جرى التنظيم الحديث للنظام المصرفي على أن تحتفظ البنوك التجارية بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي . هذه النسبة تعتبر حد أدنى لما يحتفظ به البنك من أرصدة سائلة لمقابلة طلبات السحب من المودعين . كما أشرنا عند دراسة خلق الودائع أن امكانية البنك على خلق الودائع إنما تزيد أو تنقص بزيادة أو نقص

الودائع النقدية التي يحصل عليها البنك التجارى . فإذا رأى البنك المركزى أن البنوك تجاوزت حدود التوسع فى النشاط الاقتصادى مما يهدد بظهور موجة من التضخم ، فإن البنك المركزى يستطيع أن يكبح جماح هذا التضخم برفع نسبة الاحتياطى القانونى . حينئذ تضطر البنوك التجارية إلى تخفيض حجم الائتمان إما بالتشدد فى منح القروض الجديدة أو باستدعاء القروض تحت الطلب .

كذلك إذا أراد البنك أن يحدث توسعاً فى النشاط الاقتصادى فإنه يخفض من هذه النسبة ، وهكذا نجد أن البنك المركزى يستطيع عن طريق تغيير النسبة أن يؤثر فى مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان .

وقد لجأت الولايات المتحدة إلى إتباع هذه الوسيلة فى عامى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ وفى عام ١٩٣٧ عندما إجتاح النشاط الاقتصادى الولايات المتحدة رفع مجلس البنوك الاحتياطية النسبة إلى الحد الأقصى المسموح به فى القانون . بينما خفضت هذه النسبة فى عام ١٩٣٨ عندما اتجه النشاط الاقتصادى إلى الانحسار . ولكن هذه النسبة لم تحقق الأثر المنشود فى كلتا الحالتين للأسباب الآتية (١) .

١ — كانت معظم البنوك الأعضاء تحتفظ بنسبة أكبر من النسبة القانونية فلم تتأثر بارتفاع النسبة .

٢ — عند رفع النسبة اضطرت بعض البنوك إلى التصرف فى بعض استثماراتها لكي تصل بنسبة الاحتياطى إلى النسبة الجديدة ، وقد حدث هذا فى وقت غير ملائم ، فتعرضت لخسائر كبيرة .

٣ — فى خلال هذه الفترة كانت البنوك الأعضاء فى شرق الولايات المتحدة تحصل على أموال كثيرة عن طريق استيراد الذهب ، وهذا جعل مقدرتها على خلق الاحتياطيات النقدية مقدرة كبيرة بينما لم تنفع البنوك الداخلية بهذه المزايا

(١) الدكتور عبد المنعم اليه المرجع السابق ص ٢٥٩

بالرغم من أن النسبة الجديدة كانت نسبة واحدة. ولكن بالنسبة للدول النامية يعتبر هذا السلاح من أقوى الأسلحة لضيق حجم السوق المالية مما يجعل أثر تغيير سعر البنك أو عمليات السوق المفتوحة أقل من تأثير نسبة الاحتياطي .

وإذن كان هناك من يرى أن سياسة تغيير نسبة الاحتياطي أكثر تعقيداً من سياسة عمليات السوق المفتوحة ، نظراً لأن أثر تغيير نسبة الاحتياطي هو أثر مباشر وفوري في حين أن عمليات السوق المفتوحة تحتاج إلى وقت أكبر نسبياً لتحقيق أهدافها، كما إنها أكثر فعالية من تغيير سعر البنك لمكافحة التضخم لأنها تضع قيداً كمياً مباشراً على مقدرة البنوك على التوسع في خلق الائتمان . وفي الحقيقة لا تستطيع البنوك المركزية أن تستغني بسلاح من هذه الأسلحة الثلاثة عن الآخر ولذلك فإنها غالباً ما تستخدم الأسلحة الثلاثة جنباً إلى جنب .

٤ — التأثير أو الاغراء الادبي :

تقوم هذه السياسة كسلاح من أسلحة البنك المركزي على توجيه النصح للبنوك وذلك بعدم التوسع في تقديم القروض وخاصة القروض التي توجه للمضاربة إذا مارأت في ذلك ثمة خطر على الاقتصاد القومي . ويأخذ هذا التوجيه الادبي أشكال مختلفة منها ارسال مذكرات إلى البنوك الأعضاء بالامتناع عن قبول أوراق معينة ، أو عدم الافراض لمشروعات معينة . كما تأخذ شكل تحذير بعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية أو عدم تقديم الاموال المطلوبة. كما تعمل أيضاً لاغراء البنوك على التوسع في الائتمان كما حدث في أثناء الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة حينما أوعزت البنوك المركزية إلى البنوك الأعضاء لتقديم ما تحتاجه الصناعات الأساسية من ائتمان .

ولكن مدى نجاح هذه السياسة يتوقف على :

١ — مدى أهمية البنك المركزي بالنسبة للبنوك الأخرى .

٢ — مدى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزى .

٥ — الرقابة المباشرة على الائتمان :

عندما وجدت البنوك المركزية أن الأسلحة السابقة قد قصرت عن تحقيق السياسات المستهدفة فى بعض الأحيان لجأت إلى التدخل المباشر فى الرقابة على الائتمان عن طريق (١) .

١ — تعديل هامش الضمان . عندما وجدت البنوك المركزية أن البنوك استمرت فى التوسع فى الوقت الذى كانت ترغب فيه فى الانكماش ، وعندما وجدت كذلك أن السياسات الأخرى لم تجد نفعا ، لجأت إلى رفع نسبة هامش الضمان للقروض من أجل المضاربة .

وشرح ذلك إنه كان البنك يمنح ٨٠٪ مثلا من القيمة السوقية للأوراق المالية ، فان هذا يعنى أن هامش الضمان ٢٠٪ فإذا رأى البنك أن يقلل من حجم الائتمان من أجل المضاربة فإنه يرفع هامش الضمان إلى ٤٠٪ وهذا يعنى أن البنك لا يستطيع أن يمنح قروض إلا فى حدود ٦٠٪ من القيمة السوقية للأوراق المالية .

٢ — تحديد الأغراض التى يقدم البنك من أجلها الائتمان ومدة القرض والإجراءات التنظيمية الأخرى .

٣ — الرقابة الإدارية عن طريق التفتيش على الحسابات والأصول المملوكة للبنك وطريقة الإدارة والسياسة المتبعة .

٦ — القيام بأعمال المقاصة بين البنوك :

يقوم البنك المركزى بكنك البنوك بتسوية الحسابات المدينة والدائنة بين البنوك عن طريق غرفة المقاصة . فعن طريق احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة

(١) الدكتور ضبحى قريصة المرجع السابق ١٩٧٠ ص ١٨٧ .

لدى البنك المركزى تتم يوميا تصفية المراكز وذلك بتحويل الشيكات بين البنوك وبعضها البعض ، بدلا من قيام كل بنك على حدة بتحصيل ودفع ما عليه للبنوك الأخرى ، وفكرة غرفة المقاصة نبعت أصلا من رغبة البنوك المختلفة فى تسوية حساباتها ثم تطورت إلى قيامها بدراسة المسائل التى تؤدى إلى التعاون بين البنوك، وإتخاذ القرارات التى تؤدى إلى ذلك .

ثالثا — البنك المركزى بنك الدولة :

يقوم البنك المركزى بالاشتراك مع الحكومة ، فى وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة . لذلك لا يمكن أن تدار هذه البنوك إدارة مستقلة عن السياسة التى ترسمها الدولة لتحقيق الصالح الاقتصادى العام، وهذا ما يفسر شرط ملكية الدولة للبنك المركزى ، لتضمن بذلك تعاونا وثيقا بينه وبين السلطة الحكومية . ويعتبر البنك المركزى بمثابة المستشار المالى للدولة ، ومصدراً هاماً من مصادر الائتمان. وسنتناول هذا بالتفصيل عند الكلام عن علاقة البنك المركزى المصرى بالسلطات العامة .

أهمية البنوك المركزية فى الدول النامية :

فى ختام هذه الدراسة نعرض بإيجاز لأهمية وجود بنك مركزى فى الدول النامية .

دار جندل طويل بعد الحرب العالمية الأولى عن أهمية وجود بنك مركزى فى كل وحدة سياسية . وانقسم رأى بين رجال البنوك ورجال السياسة فى هذا الصدد .

وكان رأى رجال البنوك وخاصة رجال البنوك المركزية أنه لا ضرورة لإنشاء بنك مركزى فى كل وحدة سياسية وخاصة البلاد المتخلفة لضيق السوق

المالية في هذه البلاد، بينما ذهب رجال السياسة إلى ضرورة إنشاء مثل هذه البنوك لتجنب النفوذ الاجنبي .

غير أن رجال البنوك المركزية الذين كانوا يعارضون التوسع في البنوك المركزية تحولوا في العقد الثالث من القرن العشرين إلى مؤيدى إنشاء بنوك مركزية كثيرة بدعوى حماية قيمة النقود . وفي مؤتمر بروكسل الذى عقد في عام ١٩٢٠ حول استقرار أسواق الصرف الاجنبي استطاع الخبراء العالميون في شئون النقد إقناع رجال السياسة باتخاذ قرار بضرورة إنشاء بنك مركزى في البلاد التى ليس فيها مثل هذه البنوك .

ولكن انعكست الآية مرة أخرى بعد عام ١٩٤٠ إذ بدأ رجال البنوك يخشون من إستغلال رجال السياسة للبنوك المركزية بما يعرض الاستقرار النقدى للخطر، في حين أصبح رجال السياسة أكثر إصراراً على التوسع في إنشاء هذه البنوك وخاصة الدول المستقلة حديثاً ، حتى لاتضحى مصلحة البلاد في سبيل البنوك الاجنبية .

وقد ساعدت بعض عوامل سياسية معينة في البلاد النامية لتحجيز إنشاء بنوك مركزية . فالمستعمرات في سعيها للحصول على استقلالها كانت ترى في إنشاء البنك عنصراً هاماً للتخلص من النفوذ الاجنبي .

كما ذهب رأى القائل بعدم ضرورة التوسع في البنوك المركزية الى تأييد وجهة نظره بإبراز هذه الحجة ، وهى على شكل تساؤل على النحو التالى .

إذا كان من المتفق عليه أنه في نظام مالى متقدم ينصب عمل البنوك المركزية على التأثير على الائتمان، والرقابة على البنوك التجارية، فليس هناك ضرورة لإنشاء بنوك مركزية في البلاد ذات النظم غير المتقدمة، لانه لا توجد في هذه البلاد ما يمكن مراقبته ، وبالتالي فلا لزوم له إذا لم تكن له سلطة الرقابة .

والرأى المخالف لهذا رأى يناقش هذه الدعوى على النحو الآتى :

إن هذا الرأي ليس صحيحاً لأنه بنى على فهم خاطئ لماهية البنوك المركزية إذ يجب ألا يقتصر عمل البنوك المركزية في الدول النامية على أعمال البنوك المركزية في الدول المتقدمة أخذاً بالأسلوب البريطاني عن عدم قيامه بالعمليات المصرفية العادية ، وإنما يجب أن يتمدها إلى القيام ببعض العمليات المصرفية الأخرى .

ويستند هذا الرأي المعارض إلى أن الرأي القائل بعدم قيام البنك المركزي بالأعمال المصرفية العادية إنما نشأ كنتيجة لفكرة التخصص وتقسيم العمل ، الذي كان يرى أن يختص البنك المركزي بالإشراف على البنوك الأخرى ويتجنب النزول في الأسواق كأى بنك آخر ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن الجمع بين الوظيفتين يجعل هناك تعارضاً بين واجبه كبنك مركزي وواجبه كبنك تجارى . فضلاً عن أن البنوك الأخرى قد لا تجد في البنك المركزي رائداً تحترمه إذا وصل معها في منافسة .

وأنصار هذا الرأي يستمدون حججهم في تخصيص البنك المركزي من علاقة بنك إنجلترا مع البنوك الأخرى في الماضي ، ومن سوء التفاهم السائد بين البنك المركزي في استراليا والبنوك الأخرى بسبب التنافس في الخمسينات من القرن الحالى . غير أن الرأي القائل بقيام البنك المركزي بالأعمال المصرفية العادية يرى أنه لا داعى للمبالغة في تقدير الأخطاء التي وقع فيها موظفو بنك إنجلترا ، كما أن تجارب استراليا ليست كافية للحكم على هذا الموضوع بدقة . وإنتهى الرأي إلى أنه إذا كان الواجب عدم الدخول في المنافسة بصفة عامة ، إلا أن هذا يجب ألا يكون مانعاً من الدخول إذا لزم الأمر (١) .

ويضيف الرأي القائل بقيام البنك المركزي ببعض الأعمال المصرفية الأخرى

(١) معهد الدراسات المصرفية : محاضرات د. س. سيرز بدعوة من البنك الأهلي في أبريل ١٩٥٦ .

بأن هناك فوائد كثيرة من قيام البنك المركزى بالأعمال التجارية الخاصة بالجمهور فى بعض البلاد على الأقل التى تعتبر متخلفة إقتصادياً وترغب فى التنمية .

فالبنوك فى هذه البلاد تكون فى العادة ضعيفة وتعجز بمفردها عن القيام بدور التنمية . فى هذه الحالة يجب أن يكون البنك المركزى مستعداً لسد هذه الثغرة ، فإذا لم تكن هناك ثغرات ، وجب أن يقف بعيداً فى الميدان .

كما أن قيام البنك المركزى فى مثل هذه البلاد فى أول الأمر بأعمال البنوك العادية يمكن البنك عن طريق فروع المنتشرة من الحصول على المعلومات الكافية عن الأحوال الاقتصادية فى البلاد ، كذلك يمكن عن طريق الممارسة والمران خلق طبقة من الموظفين الذين يستطيعون إدارة أعمال البنك المركزى بكفاءة .

وقيام البنك المركزى كبنك للحكومة فى هذه البلاد له دور هام وهو الربط بين القروض العامة والسياسة الائتمانية ، كما أن له فائدة أخرى وهو إعطاء الفرصة للبنوك المركزية الصغيرة للقيام ببعض الأعمال اليومية ، إذ أن هذه الأعمال فضلاً عن أنها تربي طبقة من الموظفين تكون لهم خبرة بالعمليات اليومية كما أشرنا من قبل فإنها يمكن أن تساعد إلى حد ما على التنمية الهادئة للاقتصاد القومى كما أن اشتراكها فى الأعمال اليومية فى الدول النامية يعطيها الفرصة لتوجيه الائتمان توجيهاً مباشراً عن طريق التعرف على مراكز الضعف فى الاقتصاد القومى .

الفصل التاسع

تطور النظام المصرفي المصري

لستعرض فيما يلي بإيجاز هيكل النظام المصرفي وتطوره ونظام الإصدار المصري ، وسنتناول في هذا العرض مايلي :

- ١ - فكرة عامة عن البنوك في مصر .
- ٢ - البنك الاهلي المصري والبنك المركزي .
- ٣ - نظام الإصدار في مصر .
- ٤ - نظرة عامة عن دور البنوك في المجتمع الاشتراكي .

أولا - فكرة عامة عن البنوك في مصر :

١ - ظهرت البنوك في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وكانت معظمها بنوك أجنبية عبارة عن فروع لبيوت المال الأوروبية . وأول بنك أنشئ في مصر بنك أوف إيجبت عام ١٨٥٦ وكان مركزه الرئيسي في لندن ثم توالى بعد ذلك إنشاء البنوك الأجنبية مثل البنك الانجليزي المصري عام ١٨٦٤ والبنك العثماني في نفس السنة وبنك الكريدى ليونيو عام ١٨٧٤ وبنك دى روما عام ١٨٨٠ وهكذا .

واقصر نشاط هذه البنوك على تقديم القروض بفوائد مرتفعة وتمويل التجارة الخارجية والرهون العقارية والسلع الاستهلاكية . وكان أغاب نشاط البنوك هذه مركزاً على الزراعة وخاصة محصول القطن .

وفي عام ١٨٩٨ أنشئ البنك الاهلي ليقوم بمهمة الإصدار والنشاط التجاري كما سنرى ذلك من دراسة تطور البنك الاهلي .

وظلت البلاد محرومة من بنك مصر حتى عام ١٩٢٠ حين أنشئ بنك مصر كؤسسة وطنية تستهدف تمويل المشروعات الصناعية الجديدة . وقد نجح البنك في أداء دوره كما يجب بالرغم من المصاعب التي واجهته في عام ١٩٢٩ ، حيث تدخلت الحكومة لمساعدته مقابل اشتراكها في الرقابة على سياسة البنك

وفي عام ١٩٥١ صدر القانون رقم ٥٧ منح بموجبه البنك الاهلى المصرى سلطات البنك المركزى وحق الاشراف على الجهاز المصرفى .

وبعد العدوان الثلاثى صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بتصير البنوك الاجنبية ، كما صدر القانون رقم ١٦٣ لنفس السنة بمنح البنك المركزى سلطات واسعة للاشراف والرقابة على الجهاز المصرفى . وفى عام ١٩٦٠ تم تأميم البنك الاهلى وبنك مصر والبنك البلجيكى والدولى بمصر ، كما قسم البنك الاهلى الى قسمين مستقلين أحدهما يطاق عليه البنك المركزى المصرى لمزاولة أعمال البنوك المركزية والآخر يحتفظ بإسم البنك الاهلى للقيام بالنشاط التجارى . وفى عام ١٩٧١ أدجت البنوك فى خمس بنوك كبرى يختص كل منها بالعمل مع قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادى بهدف تسهيل الرقابة المالية عليه .

٢ - كما عرفت مصر البنوك المتخصصة العقارية والزراعية قرب نهاية القرن الماضى ، وكذلك تم تأسيس البنك الصناعى فى عام ١٩٤٧ ولكن كان نشاطه ضئيلا بسبب قيام بنك مصر بتمويل الجزء الأكبر من النشاط الصناعى المصرى منذ عام ١٩٢٢ .

وفىما يتعلق بالائتمان الزراعى أنشئ بنك التسليف الزراعى لمنح الملاك والمزارعين قروض طويلة الاجل تصل إلى ٢٠ عاما بغرض شراء الآلات الزراعية واستصلاح الاراضى وشراء الماشية . ثم تحول هذا البنك إلى المؤسسة

المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى ، وأخذ على عاتقه عمليات تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للزراع ومعاونة الجمعيات التعاونية الزراعية في أداء مهمتها: ويقتصر منح الائتمان على الجمعيات التعاونية دون غيرها ، على أن تتولى هذه الجمعيات بدورها صرف القروض لأعضائها ، كما تقدم لهم البذور والسباد .

وكانت البنوك العقارية تقوم بتقديم القروض والتسهيلات إلى قطاع الاسكان وعمليات التشييد والمرافق سواء أ كانت قروض قصيرة الأجل أم طويلة الأجل . وقام البنك الصناعى من جانبه بالعمل على النهوض بالصناعة وذلك بالمشاركة في تدعيم المؤسسات الصناعية وتمويل مشروعاتها ، ولكن كانت إمكانيته محدودة إلى حد ما ، وكانت السلف التى يمنحها البنك الصناعى تنقسم إلى ثلاثة أنواع . النوع الأول سلف قصيرة الأجل لاتزيد عن ١٢ شهرا بضمان خامات ومواد مصنوعة أو بضمان شخصى . والنوع الثانى سلف لآجال متوسطة لاتزيد على ١٠ سنوات لمساعدة الصناعات القائمة ، والنوع الثالث سلف لآجال طويلة لاتزيد عن ٢٠ سنة لإنشاء صناعات جديدة .

ثانيا - البنك الاهل المصرى والبنك المركزى :

١ - ألتىء البنك الاهلى المصرى كشركة مساهمة فى يونيو ١٨٩٨ لمدة ٥٠ عاما وكان أصحاب الامتياز روفائيل سوارس من تجار القاهرة وكولستين سلفاجو من تجار الاسكندرية وأرنست كاسل من رجال الأعمال فى لندن .

وقد اكتتب أرنست كاسل بخمسين ألف سهم وكل من سوارس وسلفاجو بخمسة وعشرين ألف سهم قيمة كل سهم ١٠ جنيهات استرلينية ، وتم الاتفاق على أن يدفع عند الاكتتاب ربع القيمة أى ٢ ١/٢ جنيه استرلى عن كل سهم على أن يحدد مجلس الادارة مواعيد تسديد الأقساط الأخرى حتى يتم تسديد قيمة الاسهم بالكامل . ويزيد رأس مال الشركة فى عام ١٩٠٧ باصدار ٥٩٠ ألف

سهم جديد قيمة كل منها ١٠ جنيهات استرلينية بحيث يصبح رأس مال البنك ٣ مليون جنيه استرليني .

٣ - تطوير البنك الاهل الى بنك مركزى :

عندما خرجت انجلترا من قاعدة الذهب فى سبتمبر ١٩٣١ بدأت الحكومة المصرية فى التفكير فى إنشاء بنك مركزى ، كما أوصى المؤتمر الإقتصادى العالمى الذى اشتركت فيه مصر عام ١٩٣٣ بضرورة إنشاء البنوك المركزية . لذلك رأت الحكومة أن تفاوض البنك الاهل فى إنشاء بنك مركزى ووقع اختيارها على هذا البنك بالذات لما اكتسبه من خبرة فى المجال المصرفى ولقيامه بمهمة إصدار البنكنوت وانتهى الامر فى مارس ١٩٣٩ إلى تقديم مشروع قانون للبرلمان بتحويل البنك الاهل إلى بنك مركزى يقوم على أسس معينة أهمها :

أولا - إصدار تشريع بمد أجل امتياز إصدار أوراق النقد . ٤ سنة .

ثانيا - إدخال بعض التعديلات على القانونى الأساسى للبنك منها .

(أ) جعل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المصريين .

(ب) تعيين رئيس مجلس إدارة مصرى بعد انتهاء فترة الرئيس الحالى فى ذلك الوقت والذى كان يجمع بين صفتى رئيس مجلس الإدارة والمحافظ على أن يعين نائب لرئيس مجلس الإدارة من المصريين فورا .

(ج) تحويل جميع أسهم البنك إلى أسهم إسمية ابتداء من ٢٥ يونيو ١٩٤٨

(د) إلغاء لجنة لندن والاستعاضة عنها بعضوين من المقيمين خارج القطر

ثالثا - تسوية بعض المسائل الإدارية والمالية وذلك عن طريق :

(أ) تمصير البنك تدريجيا .

(ب) حصر النشاط التجارى للبنك فى العمليات الكبرى .

(ج) استمرار البنك في القيام بوظيفته كبنك للحكومة .
(د) تعديل الاتفاقية الخاصة بتوزيع الأرباح الناتجة عن الإصدار بحيث تحصل الحكومة على ٨٥ ٪ من صافي الأرباح ، وتقديم تسهيلات للحكومة في حدود ٢ مليون جنيه عند الضرورة ، على أن يتقاضى البنك فائدة بمعدل ١ ٪ على المائتي ألف جنيه الأولى ومعدل يزيد ¼ ٪ عن سعر بنك إنجلترا على المبالغ التي تزيد على ذلك .

(هـ) إصدار التشريع اللازم بقيام البنك الأهلى كبنك مركزى .
وبعد مناقشات مستفيضة صدر قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠ يتضمن الأحكام السابقة ومد أجل إمتياز الإصدار لمدة ٤٠ عاماً .
وفي عام ١٩٥١ صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بتحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى محدد أهداف البنك وإدارته وعلاقته بالحكومة ونظام الإصدار .

ومن أهم ما تضمنه هذا القانون .

- ١ - يكون البنك الأهلى المصرى البنك المركزى للدولة مادة ١ .
- ٢ - تثبيت قيمة النقد المصرى وتنظيم الائتمان والإشراف على الجهاز المصرفى بما يكفل المصلحة العامة باعتباره المقرض الأخير ، وذلك فى حدود مقتضيات هذه المصلحة ، وخاصة عند وقوع اضطراب اقتصادى أو مالى محلى أو عام .
والتعاون مع السلطات العامة فى المسائل الخاصة بالسياسة النقدية والمصرفية م ٢ .
- ٣ - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من ١٥ عضواً لمدة خمسة سنوات بشرط أن يكون عضو مجلس الإدارة مصرىاً بالمولد . وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس ، على أن تعين الحكومة المحافظ ونائبه .

٤ — يقوم برسم سياسة البنك اللجنة العليا لشئون النقد والاثنان والصرف
وهي تتكون من ستة أعضاء برئاسة وزير المالية أربعة منهم يمثلون
الحكومة . ٩٢

٥ — يتولى مندوبو الحكومة المعينون طبقا للنظام الاساسى للبنك مراقبة
تنفيذ القانون وتنفيذ السياسة التي ترسمها اللجنة العليا . ١٠

٦ — يظل للبنك إمتياز إصدار أوراق النقد ، وتكون عمليات إصدار
أوراق النقد قائمة بذاتها ومستقلة عن العمليات الأخرى ويمسك البنك حسابا
خاصا لتلك العمليات ، ويكون نصيب الحكومة ٨٥ ٪ من صافي أرباح
الإصدار .

٧ — يجوز للبنك أن يقدم قروضا للحكومة لتغطية العجز في الميزانية بشرط
الأتزید هذه القروض على ١٠ ٪ من متوسط إيراد الميزانية العامة خلال
السنوات الثلاث السابقة ، وتكون هذه القروض لثلاثة أشهر قابلة للتجديد ،
على أن تؤدي خلال اثني عشر شهرا على الأكثر من تاريخ تقديمها .

٨ — يمتنع على البنك مزاولة العمليات التجارية الصغرى إلا إذا قضت
المصلحة العامة بغير ذلك ، ولا يجوز له أن يستعمل في الإفراض لأغراض غير
تجارية ودائع البنوك التجارية التي نص القانون على الاحتفاظ بها لدى البنك
المركزي كنسبة من الودائع .

٣ — البنك المركزي المصري

صدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١

وحدد أهداف البنك المركزي بطريقة أشمل على النحو الآتي :

(١) التأثير في توجيه الاثنان لمواجهة إحتياجات الأنشطة التجارية

والصناعية والزراعية .

(ب) إتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية والمالية سواء
أ كانت محلية أم عامة .

(ج) مراقبة الهيئات المصرفية بما يكفل سلامة مركزها المالي .

(د) إدارة إحتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي .

وفيما يتعلق بإدارة البنك الفنى اللجنة العليا لشئون النقد والائتمان ، كما جعل
وسائل تنظيم الائتمان سواء أ كانت المباشرة أو غير المباشرة أكثر فعالية ، كما
تعدى إشرافه إلى البنوك غير التجارية .

وفي عام ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٤٠ بتأميم البنك الاهلى ، كما صدر
القرار الجمهورى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم البنك الاهلى إلى بنكين البنك
المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى ، وجعل كل منهما مؤسسة عامة ذات
شخصية مستقلة ، الاول يقوم بأعمال البنك المركزى طبقا للقانون رقم ١٦٣ لسنة
١٩٥٧ والثانى يقوم بالأعمال المصرفية المعتادة . كما ألغيت المؤسسة المصرية العامة
لبنوك وأحيلت اختصاصاتها للبنك المركزى .

ثالثا - نظام الإصدار فى مصر :

١ - قام نظام الإصدار منذ إنشاء البنك الاهلى فى عام ١٨٩٨ حتى قيام
البنك المركزى على النحو التالى :

أ - نصف الغطاء ذهب والنصف الآخر سندات تختارها الحكومة ولكن
دون مسئولية عليها .

ب - فى حالة عدم توفر كل السندات أو بعض السندات اللازمة ينحتم زيادة
رصيد الذهب لسيا حتى يكون لكل أوراق النقد المتداولة غطاء بكامل قيمتها .

ج - يتم تقويم السندات المستخدمة فى الغطاء بالسعر اليومى أو بالقيمة
الاسمية على الأكثر .

في ظل هذا النظام كانت هناك حرية تحويل البنكوت إلى ذهب وبالعكس حتى ٢ أغسطس ١٩١٤ حيث تقرر منذ ذلك التاريخ أعفاء البنك الاهلى من شرط التحويل إلى ذهب ، وأصبحت منذ ذلك التاريخ الاوراق النقدية التي يصدرها البنك أوراق إلزامية ، ومع ذلك ظل شرط الغطاء الذهبي النسبي ساريا .

وفي ٣٠ أكتوبر ١٩١٦ أصدر وزير المالية آنذاك قراراً باستخدام أذونات الخزانة البريطانية كغطاء بدلا من الذهب ، ومن ثم ارتبط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترليني بسعر ثابت حتى خروج مصر من الكتلة الاسترلينية عام ١٩٤٧ .

٢ - بداية استقلال الجنيه المصرى :

في عام ١٩٤٧ خرجت مصر من كتلة الاسترليني وصدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ بتعديل نظام الاصدار . وقد قرر هذا القانون أن تغطى الزيادة في الإصدار عند تاريخ العمل بهذا القانون بإذون الخزانة المصرية ، وبالنسبة للجزء المشروط تغطيته بأوراق مالية أخرى أوجب القانون تغطيته بسندات الحكومة المصرية أو بسندات مضمونة من الحكومة أو بإذون الخزانة المصرية كما نص القانون على أن تيسر الحكومة للبنك المصدر الحصول على أذونات الخزانة المصرية لاستخدامها في الغطاء في حدود ٥٠ مليون جنيه (١) . على أن يفتح مقابلها حساب خاص لا تسحب منه الحكومة ، وظل الأمر كذلك حتى تم تحويل البنك الاهلى إلى بنك مركزى في عام ١٩٥١ .

٣ - نظام الاصدار في ظل قانون البنك المركزى :

١ - يجب أن يقابل أوراق النقد المتداولة بصفة دائمة ويقدر قيمتها تماما بصيد مكون من ذهب ، وصكوك أجنبية ونقد أجنبي وسندات وأذون الحكومة المصرية .

(١) رفعت إلى ١٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٥٠ لمواجهة احتياجات تمويل القطن .

ويحدد مقدار الذهب اللازم بقاؤه في الغطاء بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع البنك وبعد موافقة مجلس الوزراء . ويعين وزير المالية بالاتفاق مع البنك وبعد موافقة مجلس الوزراء الصكوك الأجنبية والعملات الأجنبية التي تستخدم غطاء للاصدار .

٢ - كل زيادة في الاصدار بعد صدور القانون يجب أن يغطى بالذهب أو بصكوك أجنبية قابلة للصرف بالذهب ، أو نقد أجنبي قابل للصرف بالذهب أيضا ، أو بسندات الحكومة أو أذون الخزانة المصرية .

٣ - في حالة زيادة مقدار الذهب والصكوك الأجنبية القابلة للصرف بالذهب وكذلك في حالة نقص المصدر من أوراق النقد يتم عن طريق الحكومة تحديد الأذونات التي تسحب من الغطاء .

٤ - يجوز تغطية أوراق النقد المصدر في حدود ٥٠ مليون جنيه كما يجوز عند الاقتضاء زيادة المبلغ بما لا يتجاوز ٥٠ مليون جنيه أخرى على أن ترصد قيمتها في حساب خاص بوزارة المالية ، وعلى أن تتعهد الحكومة بعدم السحب عليها .

٥ - يعاد تقويم الذهب الموجود في ذلك الوقت في الغطاء على أساس السعر الذي أقره صندوق النقد الدولي في ١٨ سبتمبر ١٩٤٩ . وتؤول للحكومة صافي الزيادة الناشئة عن إعادة تقويم الرصيد الذهبي الموجود في الغطاء لاستخدامها في مشروعات التنمية وتحسين ميزان المدفوعات وتدعيم قيمة النقد .

٦ - في عام ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٢٤٢ بتوحيد جميع أذونات الخزانة التي صدرت لغطاء البنسكوت وتمويل القطن ، ورخص لوزير المالية والاقتصاد باصدار أذون على الخزانة في حدود ٥٠ مليون جنيه يجوز زيادتها عند الاقتضاء ٥٠ مليون جنيه أخرى مع إلغاء نظام الحساب الخاص الذي كان يقضى بعدم السحب منه .

٧ - وفي عام ١٩٥٧ صدر القانون رقم ١٦٣ ونص فيه على ادخال الأوراق التجارية القابلة للخصم ضمن أنواع الغطاء .

كما نص هذا القانون على أن يكون تحديد مقدار الذهب الذي يدخل في الغطاء بقرار من رئيس الجمهورية ، على أن تحدد أنواع ونسب الأصول الأخرى بقرار من وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى البنك .

رابعا : نظرة عامة عن دور البنوك في المجتمع الاشتراكي :

لاشك أن الجهاز المصرفي من أشد الأجهزة ارتباطا بالنظم الاقتصادية القائمة في كل وحدة سياسية من وحدات العالم . وتختلف المهام التي يضطلع بها الجهاز المصرفي في النظام الاشتراكي عنها في النظام الرأسمالي . فالبنوك في النظام الرأسمالي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الربح ، وهي تتسابق في منافسة بعضها البعض في هذا المجال ، في حين نجد أنها في النظام الاشتراكي تعتبر الصالح العام للاقتصاد القوي هو الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه من خلال اعتبارات اقتصادية عديدة يمكن إجمالها فيما يأتي :

١ - تعتمد الدولة الاشتراكية في تنظيم إقتصادياتها على قوى التخطيط ، وهي في سعيها لتحقيق الصالح العام تبدأ بالسيطرة على وسائل الإنتاج اللازمة لتحقيق أهداف الخطة العامة للتنمية . والجهاز المصرفي من أهم الأجهزة التي تسيطر عليها الدولة الاشتراكية ، وهي في ذلك تختلف عن الدولة الرأسمالية التي تعتمد على قوى السوق وعلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

ومن هنا يختلف دور الجهاز المصرفي في المجتمعين من ناحية الشكل والدور الذي يلعبه والمهام المطلوبة منه .

٢ - تقوم الدولة الاشتراكية بإعداد خطة للائتمان تهدف إلى توزيع وإستخدام أرصدة الائتمان سواء الطويل الأجل أم قصير الأجل ، ويكون ذلك عن طريق

دراسة قطاعات الاقتصاد القومى ، واحتياجاتها الائتمانية . وما يمكن أن تقدمه الخطة من مبالغ ، ويوضع كل ذلك أمام البنوك وتحدد الدولة لكل بنك دوره فى الخطة الائتمانية ونصيبه من الموارد والإستخدامات . ويقوم كل بنك بعد ذلك بتوزيع الانصبة على فروعها لتحقيق أهداف الخطة وتحدد الخطة الائتمانية فى الاطار الآتى (١)

أولا - الإستخدامات :

١ - الائتمان الممنوح للقطاع العام والمشروعات العامة (وحدات الإستثمار) .

(أ) قروض قصيرة الأجل .

(ب) قروض طويلة الأجل .

٢ - الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والأفراد .

(أ) قروض قصيرة الأجل :

(ب) قروض طويلة الأجل ،

ثانيا - الموارد :

١ - الأرصدة الدائنة للقطاع العام (وحدات تمويل)

(أ) حسابات جارية .

(ب) أرصدة ودائع

(ج) حسابات أخرى .

٢ - أرصدة ودائع الأفراد بمختلف فروعها .

٣ - حسابات الدولة .

٤ - حسابات العالم الخارجى .

٥ - إيرادات محروقة البنوك .

(١) المعهد القومى للتخطيط فى مصر : تخطيط الائتمان فى الاقتصاد الاشتراكى باللغة الانجليزية .

٣ - يقوم البنك المركزى فى الدولة الاشتراكية بالاشتراك فى تقدير ووضع السياسات النقدية والائتمان والمالية للدولة ، وهو يتحكم فى حجم أوراق النقد المصدرل بالزيادة أو النقص اللازمين تبعاً لتلك السياسات .

٤ - يقرر البنك المركزى كذلك عن طريق استخدام سعر البنك فى التأثير على حجم الائتمان ، بطريقة أكثر فعالية من النظام الرأسمالى ، كما يمكنه كذلك أن يؤثر فى قدرة البنوك فى منح القروض عن طريق نسبة الاحتياطى القانونى .

٥ - فى ظل النظام الاشتراكى تقوم مجموعة البنوك بالعمل فى تنسيق وتكامل وتعاون أكثر لتقديم الخدمات المصرفية بعيداً عن التنافس باعتبار أنها تعمل ككل فى خدمة الاقتصاد القومى .

٦ - تصبح سياسة إنشاء فروع جديدة للبنوك مرتبطة بالصالح العام لنشر الخدمات المصرفية فى كل انحاء البلاد .

٧ - يسهل على البنك المركزى فى النظام الاشتراكى القائم على التخطيط أن يحقق الاهداف والتوجيه والاشراف والمتابعة للخطة الائتمانية بوضع أنظمة تكفل تحقيق هذه الأمور بيسر وسهولة . غير أن هذا بدوره يعتمد على مقدار وضوح أهداف الخطة وحسن توزيع القطاعات على البنوك ، ثم على كفاءة البنوك نفسها فى استخدام وتوزيع الائتمان داخل قطاعاتها ومدى مراقبتها للاستخدامات . كما يتوقف من ناحية أخرى على مدى متابعة البنك المركزى لكل هذه الأمور مع الربط بين الخطة الائتمانية والخطة النقدية من ناحية والخطة الاقتصادية الشاملة للتنمية من ناحية أخرى .

هذا ، ولو ألقينا نظرة إلى الجهاز المصرفى المصرى فى الوقت الحالى نجد أنه التجأ إلى التأميم والادماج فى عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٣ كضرورة لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة العامة للتنمية عن طريق سيطرة الدولة على الجهاز المصرفى

واختصر عدد البنوك إلى خمس بنوك كبيرة تزاوّل جميع أنواع النشاط المصرفي وفق تقسيم محدد للقطاعات حتى يسهل عليه تنفيذ السياسة الائتمانية الموضوعية بما يؤدي إلى دفع عجلة الانتاج وتنشيط الاستثمار.

كما أعيد تنظيم القطاع المصرفي المصري في يوليو ١٩٧١ على أن ينفذ من أول يوليو ١٩٧٢ بهدف الوصول إلى الحجم الأمثل للوحدة المصرفية من جهة وإمكانية تحقيق الرقابة على الائتمان المصرفي الموجه للقطاع العام بصفة خاصة من جهة أخرى وأخذ التنظيم الجديد الشكل الآتي :

١ — بنك التجارة الخارجية . ويقوم به البنك الأهلي المصري بجانب قيامه بخدمة عمليات شهادات الاستثمار لإرتباطها به منذ نشأتها .

٢ — بنك التجارة الداخلية وتمويل الحاصلات الزراعية ويقوم به بنك مصر

٣ — بنك الخدمات وتشمل الصحة والتعليم والمواصلات ويقوم به بنك

القاهرة :

٤ — بنك العمليات الانتاجية المتعلقة بالصناعة والزراعة ويقوم به بنك

الاسكندرية .

٥ — بنك القطاع العقاري ويشمل الائتمان العقاري وعمليات التشييد

والاسكان والمرافق ويقوم به البنك العقاري .

مع الإبقاء على البنك المركزي ليقوم بوظائفه التقليدية طبقاً للقانون .

ومن الجدير بالذكر أن هذا التقسيم يتعلق فقط بالقطاع العام ، أما القطاع

الخاص فله حرية التعامل مع أي من هذه البنوك . كما تم الإبقاء على المؤسسة العامة

للائتمان الزراعي والتعاوني وفروعها وهي تحت إشراف وزارة الزراعة .

كذلك أنشئت الدولة في التنظيم الأخير للنظام المصرفي البنك الدولي المصرفي للتجارة

الخارجية والتنمية . ليقوم بتنشيط حركة التجارة الخارجية بين مصر والعالم الخارجى وتدعيم الروابط الاقتصادية بيننا وبين الدول العربية ، وبما يحقق إمكانية مواجهة إحتياجات التنمية من العملات الحرة فى الفترة المقبلة .

ولإختبار هذه التجربة عند التطبيق ، فمن الضرورى متابعة النشاط المصرفى بحيث تقدر كفاءة كل وحدة مصرفية على ضوء الخدمات التى سوف تؤدىها للقطاع المسئولة عنه بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى كفاءة كذلك .

وقد أعطى التنظيم الجديد للجهاز المصرفى حق الرقابة على التدفقات المالية لوحدات القطاع العام كل فى قطاعه عن طريق نظام محاسبى محدد يتفق وخطة انتمية الاقتصادية والاجتماعية والميزانية العامة للدولة .

وفى مجال الرعاية الاجتماعية أنشأت الدولة حديثاً بنك ناصر الاجتماعى ليقوم بصرف قروض بدون فوائد ومعاشات للذين يعملون فى مجالات لا تطبق عليها قوانين التأمينات الاجتماعية ، وهو تحت إشراف وزارة الخزانة وقد آلت اليه أخيراً تدعيم له سندات الذين خضعوا للحراسة قبل عام ١٩٦٤ ، حتى يكون مظلة للتأمينات الاجتماعية كما نص ذلك الميثاق الوطنى .

غير أنه مما هو جدير بالذكر احتمال النظر فى التنظيمات الخاصة بالنظام المصرفى على ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى وتشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية والاجنبية .

الفصل العاشر

قيمة النقود

أولا قيمة النقود والأثمان :

أشرنا من قبل إلى أن الأفراد يطلبون السلع لحاجتهم إليها ، وكلما زادت منفعة السلعة كلما اشتدت الحاجة إليها ، إلا أن تقدير المنفعة يختلف من شخص إلى آخر ومن وقت لآخر أيضاً أى أن المنفعة مسألة شخصية . وهذا يعنى أن قيمة الشيء ليست متساوية بالنسبة لجميع الأفراد ، بل ليست متساوية بالنسبة لشخص واحد من وقت لآخر . وبالتالي فإن قيمة النقود ليست متساوية لجميع الأشخاص . فقد تكون قيمة الوحدة النقدية مرتفعة جداً بالنسبة للرجل الفقير ، وأقل منفعة للرجل الغنى . ومن هنا كانت صعوبة قياس القيمة . كما أشرنا إلى أن من إحدى وظائف النقود ، هى وظيفتها كقياس للقيمة ، وهى تقوم بهذه الوظيفة بقصد تحديد أسعار السلع .

ولكن بما أن المنفعة هى مسألة شخصية وليست موضوعية (أى أنها تتصل أكثر بالشخص نفسه) فإن ذلك يقلل من دور النقود للقيام بهذه الوظيفة .

كما يجب أن يكون مفهوماً أن قيمة السلعة وثمنها ليس شيئاً واحداً فإذا كانت قيمة سلعة معينة تعادل ضعف قيمة سلعة أخرى ، فلا يقتضى ذلك بالضرورة أن يكون ثمن السلعة الأولى ضعف ثمن السلعة الثانية ، فالقيمة شيء والثمن شيء آخر . إلا أنه يمكن النظر إلى قيمة النقود فقط من خلال أثمان السلع ، وعلى هذا تستخدم الأثمان الخاصة بالسلع للدلالة ، أو ك مؤشر لقيمة النقود . أى أن تفسير القيمة يظهر من خلال علاقتها بأثمان السلع ، ومن هنا تصبح قيمة النقود وحدة

للمقياس من خلال علاقتها بالأثمان . أما المقاييس الأخرى مثل القدم ، الباردة ، المتر ، الكيلو ... الخ فهي ليست مقياساً للقيمة وإنما هي مقياس للشئ نفسه .

ثمن النقود :

نستطيع أن نوضح بناء على ما سبق أن هناك فرقاً بين الثمن والقيمة . هذا الفرق يظهر بصورة جلية عند ذكر قيمة النقود و ثمن النقود . فقيمة النقود هي كمية السلع أو الأشياء التي يمكن أن نشتريها بوحدة النقود أما ثمن النقود فهو ما يدفع مقابل استخدام النقود أو بعبارة أخرى سعر الفائدة .

ثانياً - التغيرات في قيمة النقود :

تميزت التغيرات التي طرأت على قيمة النقود بثلاث اتجاهات هامة .

فقد مالت النقود في الفترة الطويلة إلى الانخفاض ، مما يترتب عليه إرتفاع في أسعار السلع تبعاً لذلك . أما في الفترة المتوسطة الأجل فقد صاحب التوسع في الإنتاج الصناعي ، زيادة في إنتاج الذهب ، وهذه أدت إلى حدوث تغيرات في قيمة النقود . أما في الفترة القصيرة الأجل ، فقد إرتبط التغير في قيمة النقود بالدورات التجارية . ونستعرض فيما يلي اتجاهات التغير في قيمة النقود في الفترات الثلاث .

أولاً - حركات الأثمان في الفترة الطويلة الأجل :

لقد تقلبت قيمة النقود في خلال الفترة الطويلة التي مرت منذ بدأ الناس في استخدام النقود في التبادل إلى وقتنا الحال . ففي بداية تلك الفترة كانت ترتفع قيمة النقود ، وخاصة في الفترة التي كانت تسود فيها موجة الكساد حيث كانت الأسعار تميل إلى الانخفاض .

ففي الفترة بين القرن الحادى عشر والقرن الرابع عشر كانت النقود نادرة ، وكانت أغلب المدفوعات تتم عن طريق المقايضة ولكن في أواخر تلك الفترة

أخذت أسعار السلع في الارتفاع تدريجياً ، وبالتالي مالت قيمة النقود إلى الانخفاض ، وأصبح هذا الانخفاض هو الاتجاه العام لقيمة النقود ، أما في الفترة التي وقعت بين الحربين الأولى والثانية ، فقد كان الانخفاض في قيمة النقود استثنائياً وكانت الدول تلجأ إلى اتخاذ مثل هذا الاجراء بغية تحقيق أهداف معينة مثل الوصول إلى حالة العاملة الكاملة .

ثانياً - حركات الائتمان في الفترة المتوسطة الأجل :

أشرنا إلى عرض النقود كان يرتبط بعرض الذهب في ظل نظام قاعد الذهب . ففى خلال القرن التاسع عشر إزداد عرض النقود بزيادة الانتاج العالمى من الذهب ، وفي خلال هذه الفترة التي تمتد ما بين ٢٢ و ٢٩ سنة كانت الأسعار تميل إلى الارتفاع تارة ثم تنخفض تارة لتعود إلى الارتفاع مرة أخرى في شكل موجات متعاقبة . فإذا زاد عرض الذهب بنسبة أكبر من عرض السلع مالت الأسعار إلى الارتفاع ، وإذا زاد عرض السلع بنسبة أكبر من عرض الذهب مالت الأسعار إلى الانخفاض .

وكان يترتب على ارتفاع الأسعار انخفاض قيمة النقود وبالعكس ترتفع قيمة النقود إذا مالت الأسعار إلى الانخفاض . وإذا رجعنا إلى تقلبات قيمة النقود في خلال القرن التاسع عشر نلاحظ أربعة اتجاهات سميت بحركات الائتمان في الفترة المتوسطة . هذه الاتجاهات هي :

أولاً - الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٤٩ . في خلال هذه الفترة مالت الائتمان إلى الانخفاض بوجه عام ، إذ زادت الكمية المنتجة من السلع بدرجة أسرع من زيادة الكمية المستخرجة من الذهب .

ثانياً : الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٧٤ في خلال هذه الفترة مالت الأسعار إلى الارتفاع بسبب .

أ — اكتشاف الذهب في كل من كاليفورنيا وأستراليا .

ب — التوسع في استعمال الشيكات .

ج — زيادة الائتمان وخاصة بعد تحديد الكمية المصدرة من البنكنوت في

انجلترا طبقاً لقانون بيل عام ١٨٤٤ .

كأمات الأسعار السلعية إلى الارتفاع في كل من بروسيا والنمسا وروسيا في

الفترة من ١٨٤٧ إلى ١٨٥١ .

ثالثاً - الفترة ١٨٧٤ - ١٨٩٦ . في خلال هذه الفترة أخذت دول كثيرة تسير

على قاعدة الذهب . فإلمانيا أتبع هذا النظام عام ١٨٧٣ وفرنسا في عام ١٨٧٨ .

في خلال هذه الفترة عادت الأسعار إلى الارتفاع مرة أخرى .

رابعاً - الفترة من ١٨٩٦ - ١٩١٤ مالت الأسعار في خلال تلك الفترة

إلى الارتفاع بسبب زيادة اكتشاف الذهب . وخاصة في جنوب إفريقيا ، حتى

أنها أصبحت تمد العالم بنصف الكمية المنتجة من الذهب سنوياً .

ثالثاً - حركات الائتمان في الفترة القصيرة الأجل :

كانت الأسعار تميل إلى الارتفاع خلال فترة الانتقال من حالة الكساد إلى

حالة الرواج . وهذه الفترة هي التي اتسمت بالزيادة في النشاط الصناعي وحدوث

الدورات التجارية بين الرواج والكساد أثناء القرن التاسع عشر وأوائل القرن

العشرين . ففي خلال فترة الكساد كانت الأسعار تميل إلى الانخفاض فترتفع قيمة

النقود ، في حين أن الأسعار كانت تميل إلى الارتفاع في فترة الرواج فتدبل قيمة

النقود إلى الانخفاض .

ثالثاً - قياس التغيرات في قيمة النقود :

تستخدم الأرقام القياسية في أغراض متعددة منها قياس المستوى العام للأسعار

وذلك بإختيار سنة معينة تكون هي سنة الأساس ، والسنة المطلوب معرفة التغيرات فيها بالنسبة لسنة الأساس هي سنة المقارنة . وقد كانت الأرقام القياسية تستخدم في بداية الأمر لقياس أسعار الجملة ، إلا أنها استخدمت فيما بعد لقياس أسعار التجزئة . ودلالة الأرقام القياسية هي أن ارتفاع الأرقام القياسية يعنى انخفاض قيمة النقود ، حيث أن قيمة النقود هي مقلوب الرقم القياسى لأسعار الجملة .

ولكن مما هو جدير بالذكر أن الأرقام القياسية للأثمان ليست في الواقع مقاييس كاملة لقيمة النقود ، وإنما هي مقاييس نسبية ، تساعد على عمل المقارنات الخاصة بالقوة الشرائية للنقود في وقت مامع قوتها الشرائية في أوقات أخرى (١) .

(١) الدكتور عبد المنعم البيه المرجع السابق ص ٣٣٠ .

الفصل الحادى عشر

النظرية النقدية التقليدية

نستعرض أصول التفكير النقدى التقليدى من خلال مناقشتنا للموضوعات
الاربعة التالية فى أربعة مباحث متعاقبة :

- أولا : قيمة النقود فى التفكير التقليدى .
- ثانيا : معادلة التبادل ونظرية كمية النقود .
- ثالثا : نظرية الارصدة النقدية الحاضرة ومعادلة كامبردج .
- رابعا : نظرية الفائدة التقليدية (الادخار والاستثمار فى الفكر التقليدى) .

المبحث الاول

قيمة النقود فى الفكر التقليدى

فى كلمة موجزة تتوقف قيمة النقود عند التقليديين على تفاعل قوى عرض
وطلب النقود .

فن دراستنا فى نظرية القيمة التقليدية ، نخلص إلى أن القيمة الاقتصادية
لأية سلعة أو خدمة إنما تتوقف على تفاعل العوامل المتصلة بعرض السلعة أو
الخدمة مع العوامل المتصلة بطلبها . والجديد الذى نريد أن نضيفه هنا هو أن
قيمة النقود ، هى الأخرى ، وكأى سلعة أو خدمة فى الاقتصاد ، تخضع لنفس
المفهوم التقليدى السابق ، ومن ثم فإن قيمة النقود تتحدد بتفاعل عوامل وقوى
عرض وطلب النقود . ومع ذلك فلا ينبغي أن نقف بنا المناقشة عند هذا الحد ،
إذ لا يتساوى مفهوم عرض وطلب النقود مع عرض وطلب غير النقود من

السلع والخدمات . وإذا كان الأمر كذلك فإنه يستلزم القاء بعض الضوء على مفهوم عرض وطلب النقود .

١ - عرض النقود

سبق لنا أن درسنا أن عرض النقود ، في النظم النقدية الحديثة ، إنما يتألف من ثلاثة أنواع من النقود :

١ - أوراق البنكنوت .

٢ - النقود المساعدة (أوراق النقد الحكومية والمسكوكات الرمزية) .

٣ - النقود المصرفية (نقود الودائع) .

ويطلق على النوعين الأولين من النقود إصطلاح « النقود القانونية » ، بينما يختص النوع الثالث من النقود بإصطلاح « النقود غير القانونية » .
ومع ذلك فإن هذه المناقشة إنما تشدنا حتما إلى التفرقة بين مفهومين فيما يتعلق بعرض النقود ، وهما :

١ - عرض النقود في اللحظة الواحدة .

٢ - عرض النقود خلال فترة ممتدة من الزمن .

ذلك أن عرض النقود في اللحظة الواحدة إنما يتألف من الأنواع الثلاثة من النقود ، والتي أشرنا إليها حالا ، ومن ثم ينصرف العرض بهذا المعنى إلى كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع في لحظة معينة من الزمن . وواضح أن هذا المعنى إنما ينصرف إلى مجموع الأنواع الثلاثة السابقة من النقود . ومع ذلك فلن يجدينا كثيرا في مجال دراسة قيمة النقود ، في العرف التقليدي ، أن نقف بمفهوم عرض النقود عند هذا الحد ، وإنما ينبغي أن ندخل في اعتبارنا ببيان عرض النقود خلال فترة زمنية ممتدة .

ويفيدنا في بيان ذلك أن فلفت النظر في البداية إلى أن الوحدة النقدية إنما تستخدم ، خلال أية فترة ممتدة من الزمن ، أكثر من مرة في تسوية المدفوعات وإجراء المبادلات . وليبان ذلك نتبع ورقة مالية من فئة الجنيه تخرج من يد بائع الأحذية إلى جيب القصاب لقاء شراء كمية من اللحم ، غير أن القصاب ما يلبث أن يدفع بها إلى الصيدل لقاء شراء بعض العقاقير ، ويقدمها الصيدل إلى بائع الكتب مقابل شراء بعضها ، ويسوقها بائع الكتب بدوره إلى بائع الأقمشة ثمناً لشوب من القماش ، ويدفعها بائع الأقمشة إلى بائع الأحذية لقاء شراء حذاء . وبتتبع هذه الورقة المالية نجد أنها قد انتقلت خمس مرات من يد إلى أخرى ، واستخدمت في إجراء خمس عمليات الاستبدال ، أى أنها دارت خمس مرات حتى عادت مكانها الأصلي ، ومن ثم فإنها تكون قد حلت محل خمس ورقات من فئة الجنيه ، وذلك بافتراض أن الوحدة النقدية لا تستخدم في إجراء المبادلات إلا مرة واحدة فقط .

وقد اصطلح على تسمية متوسط عدد مرات انتقال الوحدة النقدية من يد إلى يد « بسرعة تداول النقود » ، ويستخرج سرعة دوران النقود بقسمة حجم المعاملات أو المبادلات التي تمت داخل المجتمع خلال فترة معينة من الزمن على متوسط كمية النقود المعروضة للتداول خلال نفس الفترة .

نخلص مما تقدم إلى أن عرض النقود عبر أية فترة ممتدة من الزمن لا يتكون فقط ، عكس الحال بالنسبة لعرض النقود في اللحظة الواحدة ، من كمية النقود الخاضعة للتداول ، إنما يتألف من متوسط كمية النقود المطروحة للتداول مضروباً في متوسط عدد مرات انتقال وحدة النقد من يد إلى أخرى في غمار عمليات تسوية المبادلات خلال نفس الفترة . أى أنه يتألف من متوسط الكمية النقدية في التداول مضروباً في سرعة تداول النقود .

فإذا رمزنا لمتوسط الكمية النقدية المتاحة للتداول بالرمز « ن » وسرعة تداول النقود بالرمز « س » ، فإن عرض النقود خلال أية فترة ممتدة من الزمن « د » ، إنما يتحدد بالعلاقة التالية :

$$D = N \times S$$

ب - الطلب على النقود

من البديهي أن يتحدد الطلب ، في العرف الاقتصادي ، وبالنسبة لأية سلعة أو خدمة ، بما يستقر لهذه السلعة أو الخدمة من منافع مقررة ، أى بما لها من مزايا ووظائف ، ومنطقي ألا يشذ الطلب على النقود عن هذه البديهية .

وفي الحقيقة فإن الفكر التقليدي لا يعرف للنقود سوى وظيفة واحدة ، إلا وهي تسوية المبادلات . ذلك أن النقود ليست في نظرهم سوى مجرد « عربة لنقل القيم » ، وهذا هو مضمون مبدأ « حياد النقود » عند التقليديين . فالتقليديون لا يرون للاكتناز مكانا في النظام الاقتصادي ، ولا يسلبون للنقود بوظيفة « مخزن القيمة » ، ذلك أن كل ما يدخر يستثمر . فالتساوى حتمي ودائم ومستمر بين الادخار والاستثمار ، وبالتالي فإن النقود لا تطلب لذاتها ، وإنما لإجراء وتسهيل عمليات التبادل . ذلك أن القاعدة العامة هي ، كما يقرر ساي ، أن العرض يخلق الطلب المساوى له ، وأن المنتجات تتبادل مع المنتجات ، وأن النقود ليست سوى ستار يخفي المظاهر دون أن يغير من حقائق الأشياء .

وإذا ما سايرنا هذا المنطق التقليدي ، فإن النقود لا تطلب إلا بدافع واحد وهو تسوية المبادلات ، وبالتالي يتحدد الطلب عليها بحجم المبادلات أو الصفقات التي يراد إبرامها في إطار النظام الاقتصادي خلال فترة ممتدة من الزمن .

ج - تحديد قيمة النقود : تتحدد القوة الشرائية للنقود ، طبقا لقوانين العرض والطلب بالعلاقة بين الحجم الحقيقي للصفقات (في صورة كيات وأحجام طبيعية كملايين القناطير والأطنان أو الأمتار أو ساعات العمل) التي يراد استخدام النقود في تسويتها خلال فترة ممتدة من الزمن ؛ وبين عرض النقود خلال نفس الفترة ، على أننا نفضل أن نطلق على عرض النقود خلال فترة زمنية ممتدة اصطلاح « التيار النقدي » .

المبحث الثاني

معادلة التبادل ونظرية كمية النقود

أولا : معادلة التبادل

تقرر معادلة التبادل حقيقة تساوى قيم كافة المبادلات مع مجموع المبالغ النقدية المتداولة ، وذلك عن أى فترة زمنية .

وتتعلق هذه الحقيقة بمجرد بديهية من بديهيات الفكر ، ذلك أنه لما كانت النقود لا تطلب لذاتها ، وإنما بدافع تسوية المبادلات ، فانه من حتمية المنطق أن يتساوى إجمالى مجموع قيم عمليات التبادل التي تمت في الاقتصاد خلال أية فترة من الزمن مع مجموع المبالغ النقدية التي استخدمها المجتمع في تسوية المبادلات خلال نفس الفترة المعنية .

ولتوضيح هذا المفهوم فإننا نزل به إلى مستوى جزئى حيث نفترض أن شخصا ما قد اشترى خمس أمتار من القماش ، وأن ثمن المتر من هذا القماش هو ثلاثون قرشا ، ومن ثم تكون قيمة هذه الصفقة ، أى الكمية السلعية المتبادلة مضروبة في الثمن هي ١٥٠ قرشا . ومن الضروري أن تتساوى هذه القيمة مع المبلغ النقدى المستعمل في تسوية الصفقة . وبصورة حسابية بسيطة فإننا نكتب البديهية السابقة

كما يلي :

$$٥ \times ٣٠ = ١٥٠ \text{ قرشا}$$

على أن ما يصدق على هذا المستوى الجزئى ، يصدق كذلك بالنسبة للمجتمع ككل وهو ما ترجناه فى حتمية تطابق مجموع قيم عمليات التبادل عبر أية فترة زمنية مع مجموع المبالغ النقدية المستخدمة فى تسوية عمليات التبادل هذه فى النظام الاقتصادى محل البحث . وباستخدام رموز وأسلوب المنطق الرياضى فالتنا نصوغ المفهوم السابق فى العلاقة التالية :

$$ل \times م = و \times س$$

حيث تشير $ل$ ، إلى الحجم الحقيقى للمبادلات التى أجريت عبر الفترة قيد الدراسة. بينما ترمز $م$ ، إلى متوسط أثمان السلع والخدمات التى تبادلت بالنقود خلال نفس الفترة ، أى المستوى العام للأثمان . فى حين تمثل $و$ ، متوسط الكمية النقدية المتاحة للتداول عبر نفس الفترة وأخيرا تشير $س$ ، إلى سرعة تداول النقود - أى عدد مرات انتقال وحدة النقد فى المتوسط من يد إلى يد فى تسوية المبادلات خلال هذه الفترة كما نلاحظ أن المقدار $ل \times م$ ، إنما يرمز إلى القيمة النقدية لكافة عمليات التبادل الواقعة أثناء فترة الدراسة ، بينما تمثل الكمية $و \times س$ ، التيار النقدى خلال نفس الفترة والذى تم استخدامه فعلا فى اجراء المبادلات الموضحة قيمتها بالطرف الآخر للمعادلة .

وتتم نسبة ، معادلة التبادل ، إلى الأستاذ $د. أ. فيشر$ ، إذ قد رأى هذا المفكر الاقتصادى أن نظرية النقود ، يمكن أن تكسب مزيدا من الوضوح إذا استخدمت معادلة التبادل فى شرحها (١) .

ونخلص مما تقدم إلى أن معادلة التبادل إنما تجمل لنا جماع ، العوامل الكمية

(١) Fisher (I) : (The Purchasing power of Money). 1911. p 51

التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد المستوى للأثمان، (١). إذا كان

$$ل \times م = ن \times س \quad \text{فإن :}$$

$$\frac{ن \times س}{ل} = م$$

وإذا ما رمزنا لقيمة النقود (القوة الشرائية للنقود) بالرمز د ق ، ، فإننا نستنتج أن :

$$\frac{ن \times س}{ل} = د$$

وهذا يعني أن $ق = \frac{1}{م}$ وهو ما يترجم حقيقة أن النقود ليست سوى مقلوب المستوى العام للأثمان .
ونستنتج من كل ما تقدم أن :

١ - هناك ثلاثة عوامل تمارس تأثيراً مباشراً على المستوى العام للأثمان ، ألا وهي عرض النقود وسرعة تداولها والحجم الحقيقي للصفقات التي تتم تسويتها نقداً .

٢ - هناك علاقة طردية بين التغير في كمية النقود أو سرعة تداولها وبين التغير في مستوى الأثمان .

٣ - أن للتغير في سرعة تداول النقود نفس اتجاه أثر التغير في كمية النقود على المستوى العام للأثمان .

(١) د. محمد زكي شافعي : « مقدمة في النقود والبنوك » . دار النهضة العربية . بيروت

٤ — هناك علاقة عكسية بين التغير في حجم السلع والخدمات المتاحة للتداول والتغير في المستوى العام للأثمان .

معادلة التبادل وتفسير حالات الرواج والكساد :

تساعدنا الميكانيكية البسيطة المتمثلة في العلاقات الرياضية الواضحة التي تتضمنها معادلة التبادل في تفسير الظواهر النقدية الملازمة لحالات الرواج والكساد .

ففي حالة الكساد يكون الجهاز الانتاجي للاقتصاد القومي غير مشغل تشغيلا كاملا ، حيث يكون كثير من الموارد الإنتاجية في حالة بطالة ، وينتج الاقتصاد القومي حجماً من السلع والخدمات أقل مما تسمح به طاقته الكاملة . ومن ثم فإن الحكومة إذا ما لجأت إلى علاج الكساد عن طريق بيع السندات الحكومية في غمار عمليات السوق المفتوحة ، على أن تستخدم حصيلة هذه العمليات في التوسع في النفقات العامة ، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عرض النقود (التيار النقدي) أي M ، وهو الطرف الأيسر لمعادلة التبادل ، وهو ما يستلزم بدوره زيادة الجانب الأيمن لهذه المعادلة . على أنه لما كان الجهاز الانتاجي للاقتصاد القومي يعمل بأقل من طاقته الانتاجية الكاملة فإن من المتوقع أن تنخفض زيادة مماثلة في الكمية K ، عن طريق زيادة الحجم الحقيقي للمعادلات K ، أي زيادة حجم الإنتاج الجاري من السلع والخدمات بأكثر مما ينصرف الأثر إلى رفع الأثمان .

ويحدث عكس ذلك في أحوال الرواج ، حيث تكون الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي مشغلة تشغيلا كاملا أو قريباً من التشغيل الكامل . ومن ثم ينصرف الأثر الرئيسي لزيادة عرض النقود إلى ارتفاع المستوى العام للأثمان ، مما ينتج عنه هذا الأثر إلى زيادة حجم الإنتاج الجاري K ، من السلع والخدمات

وذلك نظراً للاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية في أيام الرواج^(١) ومن ثم لا ينبغي الالتجاء إلى سياسة زيادة عرض النقود في أحوال الرواج ، بل وعلى العكس من ذلك ، يجب أن تتجه السياسة الاقتصادية إل تجنب التضخم النقدي ، في حالات الرخاء ، عن طريق ضغط النفقات ، أى تخفيض عرض النقود .

علاقات الكمية في الفترة الطويلة :

عرضنا فيما سبق لمختلف العوامل الكمية التي تتفاعل بصفة مباشرة في عملية تحديد المستوى العام للأثمان ، ألا وهي كمية النقود ، وسرعة دورانها ، والحجم الحقيقي للمبادلات . على أن من الاقتصاديين المحدثين من يرون أن هذه العوامل الثلاثة مجتمعة لا تمارس تأثيرها على المستوى العام للأثمان إلا في المدى القصير فقط ، أما في المدى الطويل فإن العامل الجوهرى المؤثر والنعال في تحديد المستوى العام للأثمان إنما يتحصل في كمية النقود ، أى في التيار النقدي فقط دون غيره من العوامل الباقية (سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات) .

وتفسير ذلك ، أن الحجم الحقيقي للمبادلات (مستوى العمالة والانتاج، يميل كل منهما في المدى الطويل لأن يتوقف على عوامل غير نقدية في الأصل) مثل الفن الانتاجي ، ومدى وفرة أو ندرة عوامل الانتاج ، وحجم الطاقة العاطلة ، ونوع تدريب الأيدي العاملة) ، كذلك فإن سرعة تداول النقود تتحدد في الفترة الطويلة

(١) بما يؤدي إليه ذلك من الثبات النسبي لحجم المعاملات « ك » وعليه تؤدي زيادة عرض النقود مباشرة إلى ارتفاع في الأسعار ، كما حدث في الولايات المتحدة عام ١٩٥٠ ، بسبب الحرب الكورية حيث زادت النفقات العامة والماسة ، سواء أ كانت انتاجية أم استهلاكية كما نشطت حركة البنوك في خلق الائتمان ، ومن جهة أخرى كانت العمالة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في ظل ظروف اقتصاد الحرب مما قرب عليه ارتفاع جنوني للأثمان .

أنظر : د. عبد المنعم اليه : « اقتصاد النقود والبنوك » . الطبعة الثانية : ١٩٥٦ .

بناء على مؤثرات غير نقدية في الأصل كذلك (كالفن الإنتاجي المستخدم ، ومدى سهرة أو صعوبة المواصلات والاتصال ، فضلا عن درجة نماء الجهاز المصرفي ، وإنتشار التسييلات الخاصة بالدفع) .

مؤدى ذلك أن يصبح كل من الحجم الحقيقي للصفقات (المبادلات) وسرعة تداول النقود ، عاملين مستقلين ، في الفترة الطويلة ، عن كمية النقود ، أى عن المؤثرات النقدية . وبذلك ينحصر الأثر النهائي للتغيير في كمية النقود ، في تقلبات مستوى الائتمان ، غير أنه من المسلم به بأن هذه التقلبات سوف تكون بصورة تقريبية غير منضبطة . على أن ذلك لا يمنعنا من تقرير قاعدة عامة صحيحة تنصرف إلى أن قيمة النقود تنخفض ، في الفترة الطويلة ، وكفاءة المواد الاقتصادية ، مع زيادة كيتها .

ثانيا : نظرية كمية النقود :

نود بادىء ذى بدىء أن ننبه إلى أن معادلة التبادل ليست بنظرية من نظريات النقود غاية ما فى الأمر أن الاقتصاديين التقليديين قد درجوا على استخدام أمثال هذه العلاقات المبسطة فى عرض أصول النظريات النقدية التقليدية ، وهى ما تعرف اصطلاحاً بنظرية كمية النقود .

وتمتد جذور هذه النظرية فى العهد القديم حتى القرن الثانى لليلاد ، حيث يعزى إلى المفكر الرومانى « جوليوس باولوس » (Julius Paulus) فضل التعبير عن هذه الفكرة نحو عام ٣٠٠ بعد الميلاد . ويرجع المؤرخون بالنظرية فى العصر الحديث إلى « جان بودان » (١٥٣٠ — ١٥٩٦) ، وإن كان الذى صاغها لأول مرة هو « جون لوك » (١٦٣٢ — ١٧٠٤) ، ثم تعاقب عليها عديد من المفكرين بالصقل والتهديب ، من أمثال « مونتسكيو » (١٦٨٩ — ١٧٥٥)

و. كاتيلون ، (١٦٨٠ - ١٧٣٤) ، وهيوم (١٧١١ - ١٧٧٦) ، ويمود إلى د فيشر ، فضل حمل لواء النظرية والدفاع عنها في القرن الحالى .

مضمون النظرية :

تنهض نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الفروض المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل ، فى التأثير على مستوى الائتمان حيث يرى أنصار هذه النظرية فى كمية النقود العامل الفعال والمؤثر فى تحديد المستوى العام للائتمان - أى قيمة النقود . بل وتخلص النظرية ، إذا ما تأكدت صحة الفروض التى تستند إليها ، إلى أن التغير فى قيمة النقود يتناسب تناسباً عكسياً مع التغير فى كميته . ومعنى ذلك أن زيادة كمية النقود إلى الضعف يترتب عليه انخفاض قيمتها إلى النصف والعكس صحيح .

ويتخذ أنصار النظرية من معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم . فقد رأينا معادلة التبادل فى صورتها الأساسية

$$L \times M = v \times S$$

وخلصنا منها إلى أن

$$\frac{v \times S}{L} = M$$

ورأينا أن هذه المعادلة إنما تجمع لنا كافة العوامل المباشرة التى تمارس تأثيراً ميكانيكياً مباشراً على المستوى العام للائتمان ، ألا وهى كمية النقود ، وسرعة تداولها ، والحجم الحقيقى للبادلات التى تستخدم النقود فى تسويتها .

وقد قامت نظرية كمية النقود مستندة إلى عدة فروض فيما يتعلق بماهية وطبيعة كل عامل من هذه العوامل الثلاثة .

ويمكن تلخيص الفروض التى تقوم عليها نظرية كمية النقود فيما يلى :

- ١ - اعتبار كمية النقود متغير مستقل « م » .
- ٢ - النظر إلى المستوى العام للائتمان كتفسير تابع « م » ، (إلا في أثناء فترات الانتقال .
- ٣ - اعتبار كل من مربعة تداول النقود « م » ، والحجم الحقيقي للبادلات « ل » (كمعامل ثابتة معطاة ، أو كمعامل مستقلة بطيئة التغير ، لا ارتباط بين تغيراتها وتغيرات كمية النقود .
- ٤ - أن الطالب على النقود يتصف بمرونة الوحدة (طلب متكافئ المرونة) .
وواضح أننا إذا ما سلينا ابتداءً بهذه الفروض الأربعة السابقة ، فإن يتبقى أمامنا إلا إقرار النتيجة التي خلص إليها أصحاب النظرية ، من أن زيادة كمية النقود إلى النصف يترتب عليها انخفاض قيمتها إلى النصف .

مناقشة الفروض التي تستند إليها النظرية :

١- اعتبار كمية النقود متغير مستقل :

الواقع أن هذا الفرض غير صحيح . ذلك أننا نعلم أن تقلبات مستوى الائتمان إنما تؤثر عادة في حجم البنوك المصدر أى كمية النقود . ويرفض « كينز » ، المنطق السكى الذى يرى عكس ذلك ، أى الذى يقرر أن كمية النقد المتداولة هى التى تقرر المستوى العام للائتمان . والواقع أنه ليست لدينا أية تجارب تمددنا بها الخبرة تمكنا من رفض منطق كينز أو التسليم بوجهة نظر أنصار نظرية الكمية وهو ما يعنى أن افتراض اعتبار كمية النقود كتغير مستقل أصبح اليوم أمراً غير ذى بال .

٢ - اعتبار المستوى العام للائتمان متغير تابع :

الواقع أن تجارب الخبرة العلمية إنما تحدونا إلى رفض هذا الفرض غير الواقعى . ذلك أن الائتمان تمتلك من القدرة الذاتية على الحركة ما يجعلها تتغير

من تلقاء ذاتها دون أن تتدخل في ذلك أية مؤثرات خارجية . ومن ثم تقودنا الخبرة إلى التسليم بعكس الفرض السابق . فإذا تغيرت الاسعار ، فإن كمية النقود (وخاصة ودائع البنوك) لا تلبث أن تتغير استجابة للارتفاع أو الانخفاض في مستوى الائتمان . ومن هنا يذهب بعض الكتاب ، والحق معهم ، إلى نسبة الدور الحاسم في التغيير إلى الائتمان والحجم الحقيقي للبادلات ، دون أن يمتد لكمية النقود في هذا المجال بغير دور سلبى ، إلا لفترة قصيرة عند بلوغ موجة الرخاء قمتها .

٣ - افتراض ان سرعة تداول النقود والحجم الحقيقى للبادلات عوامل مستقلة وثابتة :

سلم أنصار النظرية باستقلال هذين العاملين نظراً لتوقف كليهما على مجموعة من المؤثرات الموضوعية التى تختلف اختلافاً كلياً عن المؤثرات التى تحكم الآخر ، إذ تتوقف سرعة تداول النقود على درجة نمو النظامين المصرفى والمالى ، وعادات تسوية المدفوعات ، وكثافة السكان ، وسرعة النقل ، بينما يتوقف الحجم الحقيقى للبادلات على العوامل الموضوعية التى تحكم المقدرة الانتاجية للاقتصاد القومى مثل حجم السكان وحيويتهم ، وحجم القوة العاملة ومستواها الفنى ، وحجم الموارد الطبيعية ومستواها كما وكيفا ، ومدى مهارة الادارة ، ومدى توفر رؤوس الاموال وعرض سلع الانتاج ، فضلاً عن درجة تشغيل كافة عوامل الانتاج السابقة . ومن الملاحظ أن تغيير كمية النقود لا يمارس أى أثر ملحوظ على المؤثرات التى تحكم هذا العامل أو ذاك ، ومن هنا يكتسب هذان العاملان صفة الاستقلال . على أنه لما كانت العوامل الموضوعية التى تحكم كلا من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقى للبادلات عوامل بطيئة التغيير ، فإن ذلك ينعكس في نظرة أنصار نظرية الكمية ، إلى كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقى

للبيادلات باعتبارها عوامل مستقلة ثابتة - أو ، على الأقل ، عوامل مستقلة
تقسم بقدر كبير من الاستقرار نسبيا .

والواقع أن تجارب الخبرة إنما تؤكد لنا عكس ذلك المنطق الكمي التقليدي
حيث تسلم التجارب العلمية بمحدوث تقلب في سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي
للبيادلات في المدى القصير ، دون أن تكون هذه عوامل ثابتة كما يرى أصحاب
نظرية الكمية . كذلك فإن البيانات الاحصائية ترفض التسليم بما تنسبه نظرية
الكمية إلى كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للعمليات من استغلال
في التغيير . فبالنسبة لسرعة تداول النقود نجد أنها ترتفع مع زيادة كمية النقود
وارتفاع مستوى الائتمان ، اذ يؤدي توقع استمرار ارتفاع الائتمان وتدهور
قيمة النقود إلى زيادة حجم الانفاق النقدي ، ويرتقب على ذلك مضاعفة أثر زيادة
كمية النقود على مستوى الائتمان . وعكس ذلك يحدث في حالة انخفاض كمية
النقود وانخفاض الأسعار ، حيث تنخفض سرعة تداول النقود . أما بالنسبة
للحجم الحقيقي للبيادلات - فاننا نلاحظ أنه يزداد كذلك مع زيادة كمية النقود
وارتفاع الائتمان ، نتيجة لما يترتب على ارتفاع الائتمان غير المتوقع من التأثير
على الحجم الحقيقي للانتاج ، بما يؤدي اليه ذلك من انقسام أثر الزيادة في كمية
النقود بين ارتفاع الائتمان وارتفاع الحجم الحقيقي للانتاج . والعكس صحيح
في حالة انخفاض كمية النقود وانخفاض الائتمان ، حيث ينخفض الحجم الحقيقي
للبيادلات بتأثير انخفاض الحجم الحقيقي للانتاج . ومن هنا يبين أن كلا من سرعة
تداول النقود والحجم الحقيقي للبيادلات ليستا بالعوامل المستقلة أو الثابتة ،
ويسقط بذلك أحد الفروض الجوهرية للنظرية الكمية .

٤ - الفراض أن الطلب على النقود متكافئ - المرونة (انصاف الطلب على النقود
بمرونة الوحدة) :

ويعني هذا الفرض أن هناك تناسباً محكماً بين التغير في عرض النقود والتغير في

قيمتها ، وبحيث يترتب على زيادة كمية النقود إلى النصف انخفاض قيمتها إلى النصف . ويتوصل أنصار النظرية إلى هذا الغرض عن طريق افتراض ثبات الطلب على النقود ، ذلك أن هذا الطلب يتوقف على الحجم الحقيقي للبادلات ، إذ أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما تتطلب بمناسبة إجراء التبادل . وطالما سلمنا بالفرض الثالث للنظرية ، والذي ينصرف إلى ثبات الحجم الحقيقي للبادلات فإنه سواء زادت كمية النقود أو انخفضت فإنها سوف تستخدم في شراء هذا القدر الثابت من السلع والخدمات ، بما يترتب عليه من وجود تناسب محكم بين التغير في أثمان السلع والخدمات والتغير في كمية النقود . وإذا كنا قد رفضنا سلفاً فرض ثبات الحجم الحقيقي للبادلات فإن هذا الرفض إنما يهدم في نفس الوقت فرض تكافؤ مرونة طلب النقود ، حتى أن كثيراً من أنصار النظرية أصبح ينادى اليوم قبل خصومها ببطالان هذا الفرض .

نقد نظرية كمية النقود :

وبالإضافة إلى كافة أوجه القصور السابقة الموجهة إلى فروض النظرية الكمية فما زالت أمامنا كثير من نواحي الانتقادات الموجهة إلى البنيان المنطقي للنظرية :

أولاً : أن النظرية الكمية تتجاهل كلية آثار سعر الفائدة على المستوى العام للأثمان . ذلك أن انخفاض سعر الفائدة له من الآثار مثل ما للزيادة في كمية النقود على مستوى الأثمان . فانخفاض سعر الفائدة يصير حافزاً للتوسع في الاقتراض وهو ما يؤدي إلى زيادة كمية النقود ، وتشجيع نمو الانتاج . ويتبعه انخفاض هذا كله عن ارتفاع الأثمان .

ثانياً : يرى بعض الكتاب أن النظرية الكمية تدرس قيمة النقود دراسة ساكنة دون أن تعنى ببيان القوى التي تحكم قيمة النقود في ظل عالم متحرك - إذ أن النظرية

تتصدى فقط لبيان أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود ، ودون أن تبين ابتداءً كيف تحددت قيمة النقود في الأصل . كذلك ففي تحديد ما للعوامل التي تحكم قيمة النقود تفترض قيام التحليل في ظل عالم ساكن ، حيث تسلم بثبات كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للبادلات ، وهي أمور لا يمكن التسليم بها في ظل عالم متحرك ، وكما رأينا ، حتى في نطاق المدى القصير .

ثالثاً : أن نظرية كمية النقود تنظر ، في مجال تحديد قيمة النقود ، إلى عرض النقود ، دون دراسة دور الطلب عاينها في تحديد قيمتها . ولقد تجاهلت هذه النظرية أهمية الطلب على النقود في تحديد قيمتها حينما افترضت أن الطلب على النقود يتصف بمرونة الوحدة . وقد تآنى ذلك لأنصار النظرية بالتسليم بأن عرض النقود كله سوف يوجه لأغراض المبادلة ، دون الإكتناز . على أن من الكتاب من يرى أن التعديل الذي أدخله « فيشر » ، في صياغته لمعادلة التبادل ، وذلك بإدخال سرعة تداول النقود في الحساب ، يمكن أن يبتعد بالنظرية بعيداً عن هذا النقد . ولقد لاحظنا أن سرعة تداول النقود ليست سوى مقلوب النسبة من الموارد الحقيقية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة نقد مائل ، وعلى ذلك فكلما زاد طلب الأفراد على الأرصدة النقدية الحاضرة ، كلما قلت سرعة تداول النقود ، وهو الأمر الذي ينعكس في انخفاض كمية النقود ومستوى الائتمان وفي هذا ما يبين عن أن النظرية الكمية في صياغة « فيشر » لها قد أخذت الطلب على النقود في محل الاعتبار .

رابعاً : هناك كذلك ما أخذ إحصائي على النظرية — وهو ما أخذ متعلق بمشاكل التجميع في نطاق الائتمان . ذلك أن هناك قصوراً جوهرياً في تمثيل (م) للمستوى العام للائتمان . فمن المسلم به أن تغيرات الأسعار لا تسير في اتجاه واحد في وقت في وقت واحد . بل وإذا ما حدث ذلك فرضاً فإنه لا يمكن أن يتم عملاً بنسبة

واحدة . ففي فترات الرواج مثلاً ترتفع الأسعار بنسب متفاوتة ، إذ بينما يرتفع ثمن سلعة ما إرتفاعاً طفيفاً ، يسجل ثمن سلعة أخرى إرتفاعاً جنونياً ، ونفس التفاوت نلاحظه في فترات الكساد وانخفاض الأثمان . وأمام هذه الحقائق العملية فإننا لا نستطيع التسليم بمنطق النظرية الكمية الذي ينصرف إلى أن زيادة كمية النقود ترفع الأثمان بطريقة تلقائية بنفس النسبة . إذ أن هذا المنطق يقتضى التسليم مقدماً بفرض مؤداه أن مرونة الطلب على النقود (١) هي الوحدة - وهو فرض لسنا في حاجة إلى دحضه وبيان عدم صحته . ومن ثم فإن الأمر الطبيعي والمشاهد عملاً أن تتفاوت نسب تغير الأثمان إرتفاعاً وإنخفاضاً من سلعة لأخرى (٢) .

ويظهر كذلك قصور الجهود الإحصائية عن إستخراج مستوى عام منطقي ومقبول للأثمان ، بالطريقة التي تعرضها النظرية الكمية من أمرين إضافيين :
١ - أن الحكومات ، في أغلب بلدان العالم الآن ، تمنح إعانات لبعض السلع بينما تفرض ضرائب على البعض الآخر . ومن ثم فعلى حين تنخفض أثمان المجموعة الأولى من السلع عن مستوى تكلفتها الحدية ، ترتفع أثمان الثانية عن مستوى تكلفتها الحقيقية .

ب - أن الرقم الممثل للمستوى العام للأثمان ، ليس قاصراً على تمثيل متوسط

(١) أو مرونة الطلب على السلع والخدمات محل التبادل - ذلك أن النقود ليست سوى وسيط تبادل عند التقليديين .

(٢) باستعراض نسب الزيادة في أسعار بعض مجموعات السلع في بعض الدول في الفترة (١٩٣٩ - ١٩٤٧) نجد أن أسعار السلع الغذائية قد ارتفعت بمقدار الثلث (٣٣.٣٪) بينما ارتفعت أسعار السلع المنزلية بمقدار النصف (١٠٠٪) ، كما زادت أثمان المشروبات الروحية والسجائر بنسبة (١٥٠٪) ، وفي نفس الوقت ظلت إيجارات المساكن على ما كانت عليه قبل الحرب . أنظر : د. عبد المنعم اليه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٢ .

ثمان السلع الاستهلاكية ، وإنما يتضمن ، بالإضافة إلى ذلك ، تمثيل جميع المعاملات التي تتم تسويتها بالنقد ، مثل أثمان المواد الخام والآلات والأجور والربح والفوائد والأرباح ، والمضاربات في سوق الأوراق المالية ، والسعر المقرر لمختلف أنواع الضرائب ، والعبء النقدي لها ... وهو ما يستلزم أن تكون د م ، متوسطاً مرجحاً لأسعار مختلف الكميات السابقة - وهو ما لا يمكن تحقيقه عملاً بالنسبة للضرائب ، وما ينعكس ، في النهاية ، في كون د م ، في معادلات الكمية لا تمثل المستوى العام للأثمان تمثيلاً صحيحاً .

خامساً : هناك من الكتاب الاقتصاديين من يرى أن « نقطة الضعف الرئيسية في نظرية الكمية هي في كونها لم تعط عناية كافية للشريات والمبيعات الحقيقية من السلع » .

البحث الثالث

نظرية الارصدة النقدية الحاضرة ومعادلة كامبردج

أولاً : نظرية الارصدة النقدية الحاضرة :

في حديثنا عن الطلب على النقود ، رأينا أن التقليديين الأول (١) قد أخذوا الطلب على النقود بمعنى واحد فقط ، ألا وهو تسوية المبادلات . وذكرنا كذلك في هذا المقام أن « النقود ليست في نظرهم ، سوى مجرد [عربة لنقل القيم] ، وهذا هو مضمون مبدأ [حياد النقود] في النظرية التقليدية » . فالتقليديون الأول لا يرون للإكتناز مكاناً في النظام الاقتصادي . وبالتالي لا يسلطون للنقود بوظيفة « مخزن القيمة » ، ذلك أن كل ما يدخر يستثمر ، بمعنى أن التساوي حتمي

(١) التقليديون الأول هم ريكاردو وأتباعه من أمثال مالتس وسينور وميل الاب

ودائم بين الادخار والاستثمار، وبالتالي فإن النقود لا تتطلب لذاتها، وإنما لتسهيل التبادل أى تسوية المبادلات .

على أننا إذا ما تقدمنا خطوات على طريق التفكير التقليدى ، بحيث نصل بهذه الخطوات إلى رحاب التقليديين المحدثين ، أمثال مارشال ، وبيجو ، فسوف نجد أن الطلاب على النقود سوف يتسع نطاقه بحيث يكون قابلاً لأن ينصرف إلى معنيين لا معنى واحد .

فقد عرف التقليديون المحدثون أن الطلاب على النقود قد يحدث نتيجة قيام للنقود بوظيفتها كوسيط للتبادل ، كما قد ينشأ هذا الطلاب بالنظر إلى وظيفة النقود كخزن للقيمة ، أى كأداة للوفاء بالمدفوعات الآجلة .

وفى المعنى الأول ، يتحدد حجم الطلاب على النقود ، فى أية فترة زمنية ، بالقيمة النقدية لإجمالى المبادلات الاقتصادية التى يراد استخدام النقود فى تسويتها بشئ أنحاء البلاد ، خلال هذه الفترة الزمنية ، كما تتوقف القوة الشرائية للنقود أى تتوقف قيمة النقود ، أو المستوى العام للأثمان ، على العلاقة بين الحجم الحقيقى للمبادلات التى يراد تسويتها بالنقود ، خلال الفترة الزمنية قيد البحث ، وبين عرض النقود المخصص لتسوية المبادلات أثناء نفس الفترة .

وفى المعنى الثانى ، يتحصل حجم الطلاب على النقود ، فى كمية النقود التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها فى صورة أرصدة نقدية حاضرة ، فى أية لحظة من الزمن كما تتوقف قيمة النقود (مستوى الأثمان) على العلاقة بين حجم الأرصدة النقدية الحاضرة التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها ، فى أية لحظة من الزمن ، وبين عرض النقود المخصص للاحتفاظ به كأرصدة حاضرة فى نفس اللحظة .

وتسمى الطريقة الأولى فى تفسير قيمة النقود ، بطريقة المبادلات أو الصفقات Transactions approach وقد تصدينا لشرح هذه الطريقة عن

طريق استخدام معادلة التبادل ، كأداة تحليلية لتبسيط العرض ، بينما تسمى الطريقة الثانية ، بطريقة الارصدة النقدية الحاضرة ، Cash-Balance approach ، وقد استند اليها جماعة من أساتذة مدرسة كامبردج للاقتصاد السياسي ، في عرض وتقديم مجموعة من الأصول الرياضية تدور حول تفسير قيمة النقود . وهذه الأصول الرياضية في قيمة النقود ، هي ما استقر العرف الاقتصادي على تسميتها ، بمعادلة كامبردج ، ، وقد تعددت صيغ هذه المعادلة بتعدد الدارسين لها واختلاف وجهات النظر فيما بينهم ، حتى يمكننا القول بوجود عدد من الصيغ لهذه المعادلة مساو لعدد المؤلفات التي تعرضت لمناقشة موضوع قيمة النقود ، وصدرت عن هذه المدرسة .

وفي عرضنا لأسلوب مدرسة كامبردج في التحليل النقدي ، فإننا سوف نقاش معادلة كامبردج للارصدة النقدية الحاضرة ، في صورة صياغات مارشال ، وبيجو ، وكينز في مراحل تفكيره المبكرة أثناء الفترة الأولى من حياته .

وننبه من البداية إلى أن هذا الفريق من الاقتصاديين لم يهاجموا معادلة التبادل كما صاغها فيشر ، بل أنهم ، عكس ذلك ، يسلون بفائدتها التحليلية من حيث كونها أداة سهلة لبيان العوامل الكمية المباشرة التي تحكم مستوى الائتمان (قيمة النقود) . على أن هذه الطائفة من المفكرين ترى في استخدام طريقة الارصدة النقدية الحاضرة لبيان العوامل التي تحكم قيمة النقود ، أداة ميكانيكية أبرع من الناحية التحليلية .

§ ١ — صيغة مارشال (١)

يرى مارشال ، أن معادلة التبادل لا تكشف عن العوامل الأصلية التي تحكم سرعة تداول . وأن بيان هذه العوامل تستدعي البحث في الأسباب التي تدفع

(1) Marshall, (A): Money, Credit, and Commerce. Macmillan 1924.

الأفراد في الاحتفاظ بنسبة من مواردهم في صورة نقدية سائلة. فالواقع أن تأثير كمية النقود على مستوى الائتمان لا يحدث بطريقة كمية مباشرة ومنضبطة ، كاستفاد من صيغة « فيشر » لمعادلة التبادل ، إذ أن تأثير كمية النقود على المستوى العام للائتمان إنما يتم عن طريق التأثير في النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم في صورة نقد سائل .

ولقد قام « مارشال » بقياس الطلب على النقود ، بحجم الدخل القومي الحقيقي ، في فترة ما ، مضروباً في النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من هذا الدخل في صورة سائلة . ومن ثم تقدم « مارشال » بالصيغة التالية (١) .

$$D = H \cdot Y$$

حيث ترمز (D) إلى الطلب على النقود بدافع المعاملات ، وتشير (Y) إلى الدخل القومي الحقيقي للجماعة . وأخيراً تنصرف (H) إلى النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة سائلة .

والواقع أن صياغة « مارشال » السابقة إنما تعرض لنا دالة رياضية ، تجعل من حجم الطلب على النقود متغيراً تابعاً لمستوى الدخل القومي الحقيقي ، في صورة نسبة من ذلك الدخل (H) ، وإن كان « مارشال » قد أشار إلى أن الطلب على النقود يتوقف ، بالإضافة إلى الدخل الحقيقي على الثروة أيضاً .

ونلاحظ أن التقدم الذي أحرزه مارشال وغيره من فريق مدرسة كامبردج ، إنما يتمثل أساساً في أنهم لم يخضعوا النظرية النقدية لمجموعة من العوامل الكمية ذات التأثير الميكانيكي الجامد كما تجسم ذلك عند « فيشر » ، بل أن علماء « كامبردج » قد جعلوا من الظواهر النقدية حقائق إرادية تخضع لنظرة وسلوك الأفراد ،

(1) Marshall ; op. cit., p. 44

وتحدد معايرها في نظريات التصرف الاقتصادى والمنفعة والاختيار . فالظاهرة النقدية حقيقة اجتماعية وليست علاقة ميكانيكية .

§ ٢ — صيغة « بيجو »

يرى « بيجو » ، أن طبيعة الاقتصاد النقدى الحديث تستلزم أن يحتفظ الافراد بجزء من مواردهم في صورة نقد سائل ، لتسوية المعاملات وإجراء المدفوعات والاحتياط . ذلك أن التزامات الافراد لا يلغى بعضها بعضاً ، وهو ما تفترضه نظم المقايضة . ويتحدد ذلك القدر من النقد السائل (هـ) الذى يرغب الافراد في الاحتفاظ به ، عند بيجو ، وكما هو الحال عند مارشال ، بالنسبة (هـ) من الدخل الحقيقى للجماعة (ى) — أى بنسبة من الموارد الحقيقية للمجتمع (م) . وبذلك تكون دالة الطلب على النقود عند بيجو ، وعلى نحو شبيه لدالة الطلب النقدى عند مارشال ، في الصورة التالية :

$$P = M \cdot H$$

ولما كانت قيمة النقود تتحدد ، وكأى سلعة اقتصادية ، بالعلاقة بين قوى العرض والطلب ، فإننا إذا مارمنا لقيمة النقود بالرمز (ن) نستطيع أن نتفهم صياغة بيجو التالية لبيان قيمة النقود :

$$N = \frac{M \cdot H}{P}$$

حيث تشير الكمية (هـ . ر) إلى حجم الطلب على النقود لباعث المعاملات ،

(1) Pigou, (A) :The value of Money. The Quarterly Journal of Economics, 1917 Reprinted in Readings in Monetary Theory. A.E.A. - P. 164

ويتحدد هذا الطلب بنسبة (هـ) من الموارد الحقيقية للجماعة (ر) ، بينما ترمز (و) إلى عرض النقود المخصص للمعاملات .

ونلاحظ على هذه الصياغة ما يلي : —

(١) أن النسبة (هـ) التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من مواردهم في صورة نقد سائل ، تتوقف على أمور وإعتبارات كثيرة منها الملاءمة واليسر ، ودرجة تقدم النظام المصرفي ، وتغلغل العادة المصرفية ، أي مدى ما للجماعة من عادات ائتمانية في تنظيم طرق ووسائل الدفع . كذلك تتوقف على التوقعات المتعلقة بحركة الائتمان في المستقبل ، وكذلك صورة تلقى وإنفاق الدخول . وبيان ذلك أن (هـ) تميل إلى الانخفاض إذا ما توقع الأفراد اتجاه الأسعار نحو الارتفاع أما إذا كانت الدخول تأتي بطريقة منتظمة ، وبحيث تتفق فترات تلقى الدخل مع فترات إنفاقه .

(٢) أن الموارد الحقيقية للمجتمع (ر) تتوقف على حجم الموارد الانتاجية الطبيعية والبشرية المتاحة والمستغلة ، كحجم القوة العاملة ومستوى كفايتها الفنية ، ونوع الفن الانتاجي المستخدم ، وكفاءة التنظيم والإدارة ، فضلاً عن مساحة الأراضي المتاحة للاستخدامات المختلفة ، ومدى استغلال الجماعة لمواردها ، وهو ما يتوقف على العادات الاجتماعية والدينية ، والأنماط الثقافية للمجتمع ، بالإضافة إلى مدى استقرار النظام السياسي للدولة .

(٣) أن هناك علاقة طردية بين التغير في كل من (هـ) أو (ر) والتغير في قيمة النقود (و) . بمعنى أن زيادة أو نقص (هـ) أو (ر) أو كليهما يترتب عليه زيادة أو نقص قيمة النقود . والعبرة هنا بالآثر النهائي للتغير في (هـ) و (ر) — وذلك أن (هـ) قد تزيد بينما تنخفض (ر) إنخفاضاً كافياً لإلغاء أثر الزيادة في (هـ) ، على (و) ، وتكون النتيجة هي ثبات قيمة النقود دون تغيير .

٤ — أن هناك علاقة عكسية بين التغير في عرض النقود (هـ) والتغير في قيمتها (و) — بمعنى أن زيادة عرض النقود يتسبب عنه انخفاض قيمتها ، والعكس صحيح.

وقد عني د بيجو ، بلفت نظرنا إلى اعتبارين هامين :

الأول : ينصرف إلى أن حجم الموارد الحقيقية للجماعة (ر) والتغير فيه إنما يخضعان لعوامل تخرج عن إرادة الأفراد في الجانب الأكبر منها ، على الأقل في المدى القصير . بينما تخضع هـ — أي نسبة ما يحتفظ به الأفراد من موارد كنفود سائلة ، لإرادة الأفراد وحريتهم في الاختيار بناء على اعتبارات المنفعة الحدية . ومن ثم يمكن اعتبار (هـ) المؤثر الفعال في تقرير قيمة النقود .

أما الثاني ، فيتعلق ببيان العلاقة بين صيغة د بيجو ، وصيغة د فيشر ، لمعادلة التبادل ، ومن ثم فهو ينصرف في نفس الوقت إلى بيان العلاقة بين النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من مواردهم الحقيقية في صورة نقد سائل ، أي (هـ) عند بيجو ، وبين سرعة تداول النقود ، أي (سم) في معادلة التبادل .
ففي معادلة التبادل :

$$ل \times م = ه \times س$$

وولما كانت (م) ترمز إلى المستوى العام للأثمان ، وهو كما نعرف ، مقلوب قيمة النقود ، فإننا نعبر عن المستوى العام للأثمان (م عند فيشر) ، بمقلوب قيمة

$$\text{النقود (أي } \frac{1}{ه} \text{ في صيغة بيجو)}$$

كذلك لما كانت (ل) في معادلة التبادل ترمز إلى الحجم للمبادلات التي استخدمت النقود في تسويتها ، فإننا نأخذها مساوية تماماً للحجم الحقيقي للموارد المتاحة للجماعة عن نفس الفترة (أي ر في صيغة بيجو) .

ومن ثم تتحول معادلة التبادل إلى الصورة التالية $\frac{v}{u} = s \times n$

ومنها نستنتج أن $s = \frac{v}{u \times n}$ (١)

ولما كان يجوز قد عرض صياغته كالتالي $\frac{v \cdot h}{n} =$

فإننا نستنتج منها أن $h = \frac{u \times n}{v}$ (٢)

ومن العلاقتين (١)، (٢) نخلص من النتيجة التالية $\frac{1}{s} =$

أى أن النسبة من الموارد الحقيقية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة سائلة ليست سوى مقلوب سرعة تداول النقود.

هذه الخلاصة الرياضية ، في الواقع هي ما دفعت بيجو إلى تقرير أن صياغته ليست سوى صورة أخرى معدلة لمعادلة فيشر للتبادل ، وأن الصيغتين متعادلتان تماما — إلا أننا لا نستطيع إغفال ذلك التقدم الذي أحرزه « بيجو » ، في صياغته ، وذلك بإرجاعه الظاهرة النقدية إلى حظيرة السلوك الاقتصادي عن طريق ادخال اعتبارات الحساب المنفعي والموازنة الحدية والاختيار في الحساب إذ أن النسبة من الموارد الحقيقية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة نقد سائل ، إنما تتوقف على قرارات ارادية تصدر من جانب الأفراد ، وتتصل باعتبارات الراحة والسهولة أو اليسر والملائمة ، وعادات الأفراد فيما يتعلق بتلقي الدخل وإنفاقه من ناحية ، وتجنب مخاطر عدم القدرة على الدفع أو توقي الخسائر التي تلحق بالفرد نتيجة تقلبات الأثمان أو التوقف عن الدفع من ناحية أخرى .

§ ٣ — صيغة « كينز »

أورد لورد كينز في كتاباته المبكرة بعض صور لمعادلات الكمية في ثانياً
شرحه لبعض خطط الإصلاح النقدي في كتابه *Tract on Monetary Reform*
ولقد سار « كينز » في عرضه لهذه الصور على نهج علماء مدرسة كامبردج ، وإمتداداً
لسابقه أمثال مارشال ، وبيجو ، بما يرخص لنا في إستعراض صياغة كينز لمعادلة
الكمية في هذا المجال من البحث .

وقد بدأ كينز عرضه بدراسة ذلك الحجم من النقود الذي يرغب الأفراد في
الاحتفاظ به في صورة سائلة ، حيث رأى أن ذلك الحجم إنما يتوقف على اعتبارين
أولهما هو درجة ثراء الأفراد أما الآخر فهو عادات الأفراد في الوفاء بالمدفوعات .
وخلص كينز من ذلك الى أن الأفراد يحتفظون بالكمية من النقد السائل التي تكفي
لشراء ما يحتاجون اليه من السلع والخدمات ، أما الزيادة في عرض النقود عن
ذلك القدر من السيولة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ به لتسوية المعاملات ،
فإنهم يحتفظون بها في صورة ودائع مصرفية . على أن البنوك لا تحتفظ بكل ودائع
الأفراد في صورة نقود خاملة ، بل تمارس عمليات الائتمان والاقتراض ، ولا تحتفظ
في مواجهة ودائع الأفراد إلا بمقدار أقل من النقود يتوقف على نسبة الاحتياطي
القانوني المعتمدة .

فإذا ما رغبت الأفراد في شراء الكمية (ك) من سلع الاستهلاك ، وكان
متوسط أثمان هذه السلع هو (م) ، فإننا نقدر أن الأفراد سوف يحتفظون
بقدر من النقد السائل يقدر بحاصل ضرب الكمية المطلوبة من سلع الاستهلاك في
متوسط أثمان هذه السلع — أي (ك × م) ، ويقوم الأفراد بإيداع باقي
دخولهم التي تزيد عن هذا القدر في صورة ودائع جارية بالبنوك التجارية . وإذا
ما فرضنا أن حجم ودائع الأفراد لدى البنوك يمكنهم من شراء الكمية (ك)

من سلع الاستهلاك ، فإننا نستطيع تقدير حجم نقود الودائع لدى البنوك التجارية بالكمية ($E \times M$) — أى بكمية سلع الاستهلاك التى تستطاع هذه الودائع شراؤها مضروبة فى متوسط أثمان هذه السلع . ولما كانت البنوك لا تحتفظ بكافة ودائع الأفراد فى صورة نقد حاضر ، فإنها تقوم بتشغيل هذه الودائع فى عمليات الإقراض ، ولا تحتفظ من هذه الودائع إلا بنسبة معينة تعرف بنسبة الاحتياطي ولتزمز لها بالرمز (C) . ومن ثم نستطيع أن نقدر حجم الرصيد السائل الذى تحتفظ به البنوك لمواجهة طلبات السحب من جانب عملائها بالكمية ($E \times M$) . وإذا ما كانت (N) تشير إلى عرض النقود المتاح أمام الجماعة لتسوية مبادلاتها فى فترة معينة ، فإننا نقدر أن هذا العرض النقدي سوف يتوزع على النحو التالى :

$$N = E \times M + C \times E$$

$$N = M (E + C)$$

$$M = \frac{N}{E + C}$$

وخلص كينز إلى أنه إذا استطعنا التسليم بثبات كل من E ، C ، فإن (M) تتغير فى نفس اتجاه تغير (N) وبنفس النسبة — بمعنى أن زيادة كمية النقود إلى الضعف يترتب عليها ارتفاع مستوى الائتمان إلى الضعف كذلك .

إلا أن « كينز » قد رأى خطأ التسليم بثبات كل من (E ، C) — حيث قرر أن هذه الكميات إنما تتغير بالقطع مع تغير كل من (N) أو (M) أو كليهما .

وأمام هذا الاستنتاج الأخير ، قرر « كينز » مايلي : —

١ — أن التغير في مستوى الائتمان الذي يصاحب تغير المصدر من أوراق البنكنوت سيكون أمراً من الصعب التنبؤ به .

٢ — ويترتب على هذا أنه إذا أردنا ضبط الائتمان ، فمن المستحسن أن نلاحظ عملية خلق الودائع وأن نتحكم فيها ، قاركين حجم البنكنوت المصدر ليحذوا حذو الودائع من تلقاء نفسه ، حيث قد أثبت التجارب أن حجم إصدار البنكنوت غالباً ما يتغير بتغير مستوى الائتمان . ومن ثم ينحصر تركيزنا أساساً في مراقبة خلق الودائع ، ذلك أن الودائع تؤثر في حجم المصدر من أوراق البنكنوت . ومن هنا يرى كينز خطأ النظرية الكمية التي تدعى أن كمية النقد المتداول هي التي تقرر المستوى العام للائتمان — ذلك أن العكس ، في منطق كينز هو الصحيح .

المبحث الرابع

النظرية التقليدية للفائدة

عند التقليديين تكون الفائدة ثمناً لعرض رأس المال ، ومن ثم فهي تتحدد ، كأي ثمن ، بتفاعل قوى العرض والطلب ، أي عرض الادخار والطلب على الاستثمار ، والآخر محكوم بمستوى الانتاجية الحدية لرأس المال . كذلك فالفائدة أيضاً ، وكأي ثمن ، يتكفل ، عن طريق تلقائية حركتها ، بتحقيق التوازن التلقائي والدائم بين عرض وطلب رأس المال (الادخار والاستثمار) .

وينحدر منحني عرض رأس المال (الادخار) إلى أعلى جهة اليمين ، في علاقة طردية بين مستوى سعر الفائدة وحجم الادخار ، وليترجم زيادة المدخرات الممكنة عند ارتفاع سعر الفائدة وانخفاضها مع انخفاضه .

كما ينحدر منحني الطلب على رأس المال (الاستثمار) إلى أسفل جهة اليمين ، في علاقة عكسية بين مستوى الفائدة وحجم الطلب الاستثماري ، وليترجم زيادة

الطلب على رأس المال مع انخفاض الفائدة ، وانخفاض هذا الطلب يارتفاع الفائدة .
فالفائدة ترتفع وتنخفض تبعاً لانخفاض الادخار وارتفاعه ، وتبعاً لارتفاع
الاستثمار وانخفاضه . كذلك فإذا ما حدثت وازدادت المدخرات عن الاستثمارات
فإن ذلك الوضع يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ، ولما كان انخفاض الثمن يؤدي
إلى انخفاض العرض مع زيادة الطلب ، فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى
انخفاض الادخار وزيادة الاستثمار ، وينتج عن ذلك ارتفاع سعر الفائدة بما
يزيد من الادخار ويقلل من الاستثمار حتى يتساويا معاً تلقائياً . والفرض العكس
أن تزداد الاستثمارات عن المدخرات ، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ،
وينتج عن ذلك خفض المدخرات وتزداد ، وتثبط الاستثمارات فتتكش ، ويؤدي
ذلك بدوره إلى انخفاض سعر الفائدة بما يقلل من الادخار ويزيد من الاستثمار حتى
يتساويا كذلك تلقائياً .

ومعنى ذلك أن حركات الفائدة تضمن لنا التساوى الدائم بين الادخار
والاستثمار ، أى تضمن لنا أن يتحول كل ادخار إلى استثمار — وهو ما يعتبر
شرط ضروري لصحة قانون د ساي ، للأسواق ، وهو يفترض التساوى الدائم
بين العرض الكلى والطلب الكلى ، ذلك أن كل ما يعرض يطلب ، إذ أن العرض
يخلق في نفس الوقت طلباً مساوياً له على المنتجات الأخرى . وفي ذلك ما يدعم
فرض التشغيل الكامل التلقائي ، في الفكر التقليدي .

نقد النظرية التقليدية للفائدة :

الواقع أن النظرية التقليدية في سعر الفائدة نظرية معيبة لا كثر من سبب :

أولاً : فهي ترى أن كل ادخار لابد من أن يتمخض عن فائدة ، وبناء عليه
فهي لا تسلم بوجود ادخار دون فائدة ، أى لا تسلم بوجود الاكتناز ، وهو

مدخرات سائلة لا تستثمر ، ولا تدر فائدة . وهذا المنطق يقتصر بالتالى على اعتبار النقود مجرد «عربة لنقل القيم» ودون أن يرى لها أى دور «كمخزن للقيمة» أى كأداة للوفاء بالقيم المستقبلية ، ومستودع لحفظ القيمة إلى المستقبل . وهذا التحليل بطبيعته يستبعد عنصر الزمن من الدراسة الاقتصادية ، بما يحويه من توقعات ، وما يستلزمه بالتالى من اكتناز .

ثانيا : وكما سلم التقليديون أولا بعدم وجود ادخار لا يدر فائدة ، فانهم قد سلخوا كذلك بعدم وجود فائدة لا تتولد عن ادخار ، فلكى يحصل الفرد على الفائدة لا بد من القيام بالادخار ولا مناص له عن ذلك ، وبناء عليه فإننا إذا ما أدخلنا فى اعتبارنا نشاط البنوك التجارية فى خلق نقود الودائع ، لإنهارت نظرية التقليديين للفائدة ، حيث يعنى وجود الائتمان المصرفى إمكان وجود فائدة لا تتولد عن الادخار ، ذلك أن البنوك التجارية تخلق النقود عن طريق قنود دفترية وهمية بإضعاف ما لديها من احتياطات قانونية ، وتحصل من وراء ذلك على فوائد دون أن تترتب هذه الفوائد عن ادخار فعلى .

ثالثا : كذلك فإن التقليديين فى نظريتهم لسعر الفائدة يفترضون ثبات حجم الدخل القومى . ذلك أن النظرية تستبعد أثر تغيرات الدخل على الادخار — وهو ما يعتبر شرطاً ضرورياً لإمكان النظر إلى كل من منحى الادخار ومنحى الاستثمار باعتبارهما عاملين مستقلين عن بعضهما ، وهذا بدوره شرط ضرورى لإمكان الاعتماد على هذين المنحنيين فى تحديد سعر الفائدة .

والحقيقة أننا لانستطيع التسليم مع التقليديين ، بإستقلال منحى الادخار عن منحى الاستثمار — ذلك أننا لانستطيع أن نسلم بالفرض الحاطىء غير الواقعى المتعلق بثبات حجم الدخل القومى . فالواقع أن منحى الادخار يتوقف على منحى

الاستثمار — وهو ما يتم عن طريق تغيرات الدخل القومى ، ذلك أن الدخل دالة في الاستثمار كما أن الادخار دالة في الدخل. فإذا حدث وازداد حجم الاستثمارات فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الدخل ، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم المدخرات . والعكس صحيح في حالة فرض إنسكاش الاستثمار بما يتمخض عنه انخفاض الدخل وتقلص الادخار . ونرى هنا تقدم أن كلا من الادخار والاستثمار ليسا بالقوتين المستقلتين ، نتيجة لإدخال حقيقة تقلبات الدخل القومى في الاعتبار ، ومن ثم فلا يمكن الاعتماد عليهما في تحديد سعر الفائدة . إذ يجب أن تنصرف عملية تحديد سعر الفائدة إلى البحث عن قوتين مستقلتين عن بعضهما ، وهذا هو ما تم في إطار النظرية النقدية الحديثة لسعر الفائدة على يد « كينز » وأتباعه .

الفصل الثاني عشر

التحليل النقدي الحديث

(النقود في الفكر الكينزي)

عرضنا ، فيما تقدم ، لبيان أجمالى لمكونات النظرية النقدية التقليدية . ورأينا أن التحليل النقدي التقليدي ، وهو يدعم مبدأ حياد النقود ، لا يعترف لها إلا بدور وسيط التبادل أو ، وبمعنى آخر ، هو لا يولى ظاهرة الاكتناز مكانا من النموذج الاقتصادي ، قد انتهى إلى فصل مجال دراسة النظرية النقدية عن حقل بحث نظرية التشغيل والنتائج القوي ، حيث انحصر مجال دراسة النظرية النقدية في بيان العوامل التي تتحكم في قيمة النقود ، واعتمدت هذه النظرية عند التقليديين في تحليلها لقيمة النقود على مجموعة من العلاقات الرياضية ، والعوامل الكمية . فيما يعرف بمعادلات التبادل أو معادلات الكمية في صورها المختلفة ، دون الاعتراف للنقود بأى أثر على مستويات التشغيل والإنتاج والدخل القومي ، أى دون الاعتراف للنقود بأى أثر على التوازن الإقتصادي ، - ، ذلك أن التحليل التقليدي يقوم على تقسيم الاقتصاد إلى نموذجين : الاقتصاد العيني ، و الاقتصاد النقدي ، ورأى التقليديون أن التوازن الإقتصادي للنظام إنما يتحدد بتفاعل علاقات القوى الداخلة في إطار النموذج العيني ، ذلك أن العرض يخلق الطلب المساوى له عند أى مستوى من العمالة ، نظراً لأن كل ادخار يتحول حتماً إلى استثمار بفعل تلقائية حركات سعر الفائدة . وبناء على ذلك فإن انتقال حقل البحث من النموذج العيني إلى النموذج النقدي لا يغير من صحة وقيمة النتائج المستخلصة في إطار علاقات النموذج العيني ، ذلك أن النقود محايدة ، لا تعمل شيئاً ، أو هي في التصوير التقليدي ليست سوى ستاراً يخفي الحقيقة دون أن يغير جوهرها .

وأمام كل هذه الفرضيات خرج التقليديون بالمستخلصات التالية :-

١ — مبدأ حياد النقود . وترتب عليه فصل النظرية النقدية عن نظرية التشغيل والدوران .

٢ — مبدأ تلقائية التوازن الاقتصادى ، وتمنح عنه تعميم مبدأ الحرية الاقتصادية ، والمناداة بعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى .

على أنه ما إن ترمست الدنيا بأحداث الكساد العظيم الذى وقع فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فى خريف عام ١٩٢٩ ، وانتقل منها إلى أوروبا الغربية ، ثم ما لبثت كافة الاقتصادات العالمية أن عانت من أثاره ، حتى ظهرت واضحة للعيان مشالب وعيوب الفلسفة الاقتصادية التقليدية . ذلك أن النقود ليست بالعنصر

المحايد وإنما تمارس تأثيرا خطيرا على مستويات التشغيل والإنتاج والدخل القومى ، كما أن التوازن الاقتصادى ليس بالامر التلقائى الحتمى ، بل أن حجم العمالة ومستوى الدخل أمور كلها تتوقف على حالة ومستوى الطلب الكلى .

واستلزمته هذه الأحداث كلها ثورة حقيقية فى الفكر الاقتصادى ، والنظرية النقدية جزء من هذا الفكر . ولقد تمثل التطور الذى شمل النظرية النقدية فى تغيير حقل دراستها ، وأدوات التحليل التى تستخدمها ، وهو ما حدث فى نطاق النظرية الكينزية . فقد حصر كينز موضوع النظرية النقدية فى تحليل آثار النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى (مستويات العمالة والإنتاج القومى وأحجام التقلبات فيها) بدلا من اقتصار مجال بحث النظرية على تفسير قيمة النقود (أى العوامل التى تحكم المستوى العام للأثمان) . ذلك أن كينز لم ير فى المستوى العام للأثمان (قيمة النقود) سوى متغير تابع ، أو مجرد انعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية ، وهى مستوى العمالة والدخل القومى (وبالتالى مستوى الطلب الفعال) . كذلك

فقد استبدل كينز بأداة التحليل التقليدية (التي تنصرف إلى تحليل العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها ، وتعتمد بالتالى على الصور الرياضية المعروفة بمعادلات التبادل أو علاقات الكمية) أداة أخرى تعرف اصطلاحاً في الفكر الاقتصادي الحديث ، بالطلب الفعال . ذلك أن الطلب الفعال هو المتغير المستقل الذي يحدد مستويات العمالة والناتج والدخل القومى .

وعلى ذلك فإن الطلب الفعال هو الجزء من الطلب الكلى المتوقع الذى يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن . ومن ثم فهذا الطلب الفعال هو ، دون إجمالى الطلب الكلى ، هو الذى يحرك عجلات الانتاج ويحدد حجم العمالة ومستوى الدخل طالما أن المحرك الأول لنظام الاقتصاد الحر هو باعث الربح . وبناء عليه فإن الطلب الفعال يشتمل على كل المبالغ المتوقعة انفاقها سواء عن طريق القطاع العام أو القطاع الخاص ، وسواء أكان الإنفاق موجهاً لشراء سلع الاستهلاك أو لشراء معدات الاستثمار . ومن هنا نخلص إلى أن الطلب الفعال ينقسم إلى قسمين رئيسيين الطلب على أموال الاستهلاك ، والطلب على أموال الاستثمار .

ويكتسب الطلب الفعال صفة المتغير الاسامى المستقل الذى يحدد مستويات التشغيل والانتاج والدخل بوصفها متغيرات تابعة ، بسبب توقف هذا الطلب على ثلاث متغيرات مستقلة أساسية ، وهى الميل للاستهلاك ، ويحكم الطلب على أموال الاستهلاك ، والكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة ، ويحكم الطلب على أموال الاستثمار . وبذلك جعل كينز من الطلب الفعال أداة هامة أو أساسية من أدوات التحليل الاقتصادى ، بل وأداة بالغة الأهمية من أدوات السياسة الاقتصادية والمالية (١) .

(١) أنظر ، التحليل الكلى والدورات التجارية « - للدؤاف دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ ص ٥٩ .

خلاصة ما تقدم ، أن النظرية النقدية الحديثة ، على يد كينز وأتباعه ، لم تعتمد في تفسير قيمة النقود على العلاقة بين عرض النقود والطلب عايتها ، أى لم تعتمد على « علاقات السمية » بل اعتمدت أساسا على الطلب الفعال ، أى على وحدة النفقة وعلى حجم التشغيل .

ونتيجة لاعتماد النظرية النقدية الحديثة في تحليل قيمة النقود على المفاهيم الكينزية المتعلقة بالاستهلاك والادخار والاستثمار والتشغيل والدخل ، فقد خاف كثير من الاقتصاديين في مجال استعراض الفكر الاقتصادي الحديث ، بين نه النظرية النقدية ، ومجال نظرية التشغيل . حقا أن التحليل الكينزى قد ألغى الف الذى كان قائما ، بموجب التفكير التقليدى ، بين النظريتين ، عن طريق بيار الآثار الحقيقية للنقود على مستويات التشغيل والدخل ، إلا أن هذا لا ينب أن يدفعنا إلى الخلط المطلق بين نوعين متميزين من التحليل ، التحليل الكينزى وتحليل الدخل القومى . ونحن لم نقصر إلى استعراض خصائص تحليل القومى في الفكر الاقتصادي الحديث ، فذلك له مجال آخر غير هذا المؤلف وإنما نرى هنا إلى بيان ببيان التفكير النقدى الحديث ، وهو ما نعتقد لنا عمله من خلال ثلاثة مباحث على التوالى ، وكما يلى :

المبحث الأول : بعض المفاهيم الأساسية لنظرية كينز .

المبحث الثانى : النظرية الحديثة لسعر الفائدة .

المبحث الثالث : قيمة النقود في التحليل الكينزى .

(١) نزيد من الايضاح يمكن الرجوع الى « التحليل الكلى والدورا للرجع السابق .

المبحث الاول

بعض المفاهيم الاساسية لنظرية كينز

نعرض في هذا المبحث بإيجاز لبعض المفاهيم الاساسية لنظرية كينز والتي لها صلة مباشرة بالتحليل النقدي الحديث .

اولا - الطلب الكلى الفعال

يعتبر منحني الطلب الكلى عاملا حيويا في نظرية التوظيف ، لان الطلب الكلى إذا كان كبيرا بدرجة كافية ، فانه يمكن استخدام كل الموارد المتاحة مع منحني عرض معين ويرتفع منحني الطلب الكلى من أسفل إلى أعلا جهة اليمين ، وبذلك يختلف عن منحني الطلب العادى الذى ينحدر من أعلى إلى أسفل ، وكذلك يختلف منحني الطلب الكلى عن منحني الطلب العادى في قياس العلاقة بين المتغيرين .

فمنحني الطلب العادى يعنى العلاقة بين الثمن وكمية السلع المطلوبة عند هذا الثمن فاذا انخفض الثمن زادت الكمية المطلوبة عند هذا الثمن ، ولذلك تكون العلاقة بين المتغيرين عكسية ، في حين أن منحني الطلب الكلى يعنى العلاقة بين الانتاج الكلى وثمان هذا الناتج ومن هنا تصبح العلاقة طردية .

ويختلف منحني الطلب الكلى عن منحني العرض الكلى ، فبينما يعتمد منحني العرض الكلى على الظروف الفنية للإنتاج يعتمد منحني الطلب الكلى على العوامل النفسية . فهو يبين لنا مقدار النقود التى يتوقع أن ينفقها المجتمع على منتجات الصناعة عند المستويات المختلفة من الانتاج ، وهذه المبالغ نفسها هى متحصلات أرباب الاعمال إذا نظرنا اليها من زاوية أخرى .

ويتوقف شكل ووضع منحني الطلب الكلى عند كل مستوى من مستويات العمالة على انفاق المجتمع على الاستهلاك من ناحية . والانفاق على الاستثمار من ناحية أخرى .

والنقطة التي يتعادل عندها العرض الكلي مع الطلب الكلي عندما يكون الأخير أكبر ما يمكن هي النقطة التي تحدد لنا العمالة عند مستوى التوازن في الفترة القصيرة

هذه النقطة أطلق عليها كينز الطلب الفعال

فالطلب الفعال إذن هو ثمن الطلب الكلي الذي يصبح فعالاً ، لأنه يعادل بين ثمن العرض الكلي والطلب الكلي ، وهو يمثل وضع التوازن في الفترة القصيرة . وفي أي مجتمع يمثل الطلب الفعال كمية النقود المنفقة فعلاً على المنتجات وهو يمثل متحصلات كل عوامل الإنتاج ، لأن كل المبالغ التي يحصل عليها أرباب الأعمال لا بد أن تدفع في شكل أجور و ربح ، وفائدة و ربح .

وهكذا نجد أن الطلب الفعال = الدخل القومي وهو يمثل قيمة انتاج المجتمع لأن الثمن الإجمالي للنتاج القومي هو نفسه متحصلات أرباب الأعمال من بيع المنتجات وطالما أن المنتجات إما أنها سلع استهلاكية أو سلع استثمارية فإن الطلب الفعال سيكون معادلاً من ناحية الانفاق القومي على سلع الاستهلاك + الانفاق القومي على سلع الاستثمار ومن ناحية أخرى سيعادل .

إجمالي المتحصلات القومية من بيع السلع الاستهلاكية + إجمالي المتحصلات القومية من بيع السلع الاستثمارية .

الخلاصة هو أن :

الطلب الفعال = الدخل القومي = قيمة الناتج القومي .

وهو يساوي كذلك

الانفاق على السلع الاستهلاكية + الانفاق على السلع الاستثمارية = المتحصلات من بيع السلع الاستهلاكية + المتحصلات من بيع السلع الاستثمارية.

٢ - الاستهلاك :

افترض كينز أن الاستهلاك يعتمد على الدخل في صورة علاقة دالية محددة أى إذا زاد الدخل زاد الاستهلاك وبالعكس ، ولكن كينز كان يعتقد أنه بزيادة الدخل يزيد الاستهلاك ولكن بنسبة متناقصة .

١ - الميل للاستهلاك :

هو الجزء المنفق على الاستهلاك بالنسبة للدخل ، فإذا فرضنا أن شخص دخله ١٠٠٠ جنية ينفق منه على سلع الاستهلاك ٨٠٠ جنية فإن الميل للاستهلاك لهذا

$$\text{الشخص} = \frac{\text{مقدار المبلغ المنفق على الاستهلاك}}{\text{الدخل}} = \frac{٨٠٠}{١٠٠٠} = ٨ \text{ و}$$

والميل للاستهلاك لآى فرد فى المجتمع يعتمد على مجموعتين من العوامل .

أولاً - عوامل شخصية : تمثل وجهة نظر شخصية بحتة نحو الاستهلاك .

ثانياً - عوامل موضوعية : وهى تمثل الحقائق الموضوعية عن المجتمع الذى يعيش فيه هذا الشخص .

وسنبداً أولاً بعرض العوامل الموضوعية وهى تتمثل فى :

- ١ - ثبات مستوى الأثمان .
- ٢ - التغيرات فى أذواق المستهلكين .
- ٣ - الأرباح أو الخسائر القدرية .
- ٤ - التغيرات فى السياسة الضريبية وحجم الاحتياطي لدى الشركات .
- ٥ - التغير فى التوقعات .
- ٦ - التغير فى سعر الفائدة .
- ٧ - التغير فى توزيع الدخل .

ثانيا - العوامل الشخصية :

يرى كينز أن هناك عوامل رئيسية تؤدي إلى ميل الأفراد إلى الاقتال من الانفاق من دخولهم أهمها :

- ١ - تكوين احتياطي ضد الأحداث الطارئة .
- ٢ - لايجاد ظروف أفضل في المستقبل . مثل ايجاد ظروف أحسن عندما يكبر الإنسان في السن ، أو لتعليم أفراد الأسرة وما شابه ذلك .
- ٣ - التمتع باستهلاك حقيقى أكبر في المستقبل والرغبة في المعيشة في مستوى أفضل .
- ٤ - التمتع بالاستقلال في السلطة .
- ٥ - للقيام بالمضاربة في أسواق الأوراق المالية كلما كانت الفرصة مواتية .
- ٦ - لتكوين ثروة لخلفه من بعده .
- ٧ - الاقتال من الانفاق لمجرد الشح .

ولا شك أن عكس هذا يؤدي إلى زيادة الانفاق . هذه الحوافز يطلق عليها حوافز الاحتياط ، وبعد النظر والتقدير للمستقبل ، والقيام بالاستثمارات وهكذا .

ب - الميل الحدى للاستهلاك :

لا شك أن زيادة الدخل في المجتمع تؤدي إلى زيادة الاستهلاك ، ولكن هذا يعنى بالضرورة أن كل زيادة في الدخل تنفق بالكامل ، فإذا زاد الدخل مثلا بمقدار ١٠٠ جنيه فإن الاستهلاك سوف يزيد ولكن بمقدار كلى أقل . ففي الظروف العادية من غير المحتمل أن يزيد الاستهلاك بأقل من جنيه واحد ، كما أنه من غير المحتمل أيضا أن يزيد بأكثر من ٩٩ جنيتها .

ونسبة الزيادة الطفيفة في الاستهلاك إلى الزيادة الطفيفة في الدخل يطلق عليها

بالميل الحدى للاستهلاك ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا .

$$\frac{\Delta y}{\Delta x} \text{ حيث } \Delta \text{ من الزيادة الطفيفة في الاستهلاك}$$

، Δy الزيادة الطفيفة في الدخل

وهذه النسبة عادة ما تكون كمية موجبة أقل من ١ .

وإذا كان الاستهلاك يزيد بنسبة متناقصة مع كل زيادة في الدخل فإن هذا

يترتب عليه أن تزداد الفجوة بين مستوى الاستهلاك ومستوى الدخل .

وحيث أن الدخل = الاستهلاك + الاستثمار

فانه يلزم دائما للمحافظة على مستوى الدخل مستوى معين أيضا من الاستثمار

يتناسب مع المستوى المرغوب من الدخل ، ولذلك كلما زاد الدخل كلما زادت

الحاجة إلى مقادير أكبر من الاستثمار ، وهذه مشكلة الدول المتقدمة .

أما بالنسبة للدول النامية ذات الدخول المنخفضة فإن زيادة الميل الحدى

للاستهلاك يجعل القدر اللازم من الاستثمار للمحافظة على مستوى الدخل منخفضا .

ولكن يجب ألا يغرينا هذا القول على أن البلاد النامية تحتاج إلى استثمارات

قليلة لأن زيادة الميل الحدى للاستهلاك تذهب بآثارها زيادة الميل الحدى

للاستيراد ، مما يجعل جزءا كبيرا من الناتج القومى يتسرب إلى الخارج .

ج - الميل الحدى للاستهلاك والمضاعف

أى مجتمع يعانى من البطالة يجد أنه فى حاجة إلى إنفاق مقدار أكبر من

النقد على الاستثمار لمنع البطالة . وغير أن المجتمع لا يمكنه أن يقوم بهذا الانفاق

مالم تقم الحكومة بنفسها فى المعاونة على الانفاق على الاستثمار ، نفرض أن

الحكومة قررت أن تقوم بانفاق مبلغ مليون جنيه على المباني والطرق مثلا .

فى هذه الحالة يرتفع الدخل القومى تلقائيا بمبلغ مليون جنيه ، ولكن ليس هذا

كل ما في الأمر . فالاستثمار والاستهلاك تجمعهما علاقة تكاملية . فعندما ينفق مليون جنيه على الاستثمار ، فإن العمال في صناعات الاستثمار سوف ينفقون دخلهم على السلع الاستهلاكية ، وهذا من شأنه أن يزيد دخول عمال الصناعات الاستهلاكية وهم بدورهم ينفقون على سلع استهلاكية أخرى . وهكذا تؤدي الزيادة الأولية لمبلغ المليون جنيه إلى زيادة قدرها عدة ملايين .

وبالنسبة للعمالة عندما تقوم الدولة بمشروعات عامة ، فإن الزيادة الكلية الناشئة عن الاتفاق على المشروعات العامة ستكون أكبر من المبلغ المنفق على هذه المشروعات ، وهكذا تصبح الزيادة في العمالة الكلية الناشئة عن إقامة المشروعات الجديدة أكبر من عدد العمال الذين يعملون في المشروع الأصلي ، لأن الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية الناشئة عن العمالة الأساسية ستؤدي إلى زيادة أكبر في حجم الصناعات الاستهلاكية ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الصناعات . هذه الزيادة الجديدة يطلق عليها العمالة الثانوية (أو العمالة التبعية) وعدد المرات التي تزيد بها العمالة الأصلية التي تنشأ بسبب الزيادة في الاستثمار يطلق عليها المضاعف .

وتقوم فكرة المضاعف عند كينز على مقارنة الأحجام النسبية للزيادة النسبية في الاستثمار مع الزيادة الكلية النهائية للدخل ، أو بعبارة أخرى يبين لنا المضاعف عدد المرات التي تتضاعف بها الزيادة في الاستثمار بإحداث رد فعل على الاستهلاك مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل القومي .

وإذا كانت الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الاتفاق على استهلاك ، فإن هذه الزيادة الأخيرة تزيد بنسبة متناقصة بعد أن يصل الدخل إلى مستوى معين .

والمعادلة الرياضية المستخدمة لايجاد مضاعف الاستثمار في اقتصاد مغلق

الزيادة فى الدخل
هى الزيادة فى الاستثمار

وباستخدام الميل الحدى للاستهلاك فإن :

$$\frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}} = \text{المضاعف}$$

$$\text{أو } \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار}} =$$

ثالثا : الادخار والاستثمار والدخل :

١ - انواع الانتاج

هناك نوعان رئيسيان للانتاج

(١) انتاج السلع الاستهلاكية .

(ب) انتاج السلع الإنتاجية .

ومن المعروف أن هدف الإنتاج هو اشباع حاجات المستهلكين سواء أكانوا أفراد أم جماعات ، والسلع الإنتاجية تتمثل فى المصانع والآلات ووسائل النقل وهكذا ، تلك التى يكون من شأنها المعاونة فى إنتاج السلع الاستهلاكية .

٢ - الاستثمار :

هى القيمة الحقيقية لانتاج السلع الرأسمالية ، وهو يمكن أن يكون

(١) خاصا - وذلك يقوم الفرد بإنشاء مصنع جديد وهكذا .

(ب) عاما - عندما تنشئ الدولة طريقا جديدا وهكذا .

ويحدد الاستثمار حجم السلع الاستهلاكية، ولذلك يعتبر الاستثمار أهم عامل يؤثر فى حجم الدخل القومى وبالتالى الدخل الفردية .

٣ — الادخار :

عرفنا أن الاستهلاك هو كمية أو القيمة النقدية لكل السلع الاستهلاكية المشترية في فترة معينة من الزمن. وعلى هذا الأساس يمكن أن ننظر إلى الادخار من وجهة النظر الاقتصادية بأنه كل ما من شأنه أن ينخفض الطلب على السلع الاستهلاكية ، حيث أن مالا يستهلك يدخر .

ويأخذ الادخار أحد الأشكال الآتية :

(١) الادخار الاختياري بواسطة الأفراد والمؤسسات .

ويؤثر سعر الفائدة في الحافز على الادخار . ومع أن الادخار قد يكون مستقلاً عن سعر الفائدة ، فإن المدخرات تزيد كلما ارتفع سعر الفائدة .

(ب) الادخار الاجباري

وهي التي تنشأ بسبب فرض الضرائب .

(ج) الادخار التضخمى

وهناك نوع ثالث من الادخار ينشأ بسبب ارتفاع الأسعار عندما لا يكون مصحوباً بزيادة فى الدخل أى الادخار بسبب التضخم .

٤ — تعادل الادخار والاستثمار :

(١) يجب أن يكون الادخار كافياً بحيث يحول عوامل الإنتاج من إنتاج السلع الاستهلاكية إلى إنتاج السلع الإنتاجية ، وهذا هو المعنى الحقيقي .

(ب) وفى المعنى النقدى يجب أن تكون قيمة الادخار كافية لتمويل الاستثمار الرأسمالى الحقيقي .

بعد أن عرفنا أن الادخار هو الجزء من الدخل الذى لا يستهلك ، وأن الاستثمار هو الاضافة الجديدة للمخزون من الأصول الرأسمالية فى خلال فترة معينة

وإذا رمزنا

للدخل بالرمز Y

والادخار D

والاستهلاك C

والاستثمار I

فإن الادخار = الدخل - الاستهلاك أي $D = Y - C$

، الاستثمار = الدخل - الاستهلاك أي $I = Y - C$

∴ $D = I$

Y الاخار = الاستثمار

حيث أن الدخل الذي لا يتفق يدخر ، والانتاج الذي لا يستهلك يستثمر ،

وحيث أن الدخل وقيمة الانتاج متساويان، فإن الادخار والاستثمار يكونان

مظهرًا لشيء واحد ، وهو قيمة الانتاج غير المستهلك .

هـ - محددات الاستثمار :

وإذا عدنا للاستثمار مرة أخرى نجد معدل الانفاق على السلع الاستثمارية

الجديدة يتحدد بعاملين هما :

أولا - الكفاية الحدية لرأس المال .

ثانيا - سعر الفائدة .

وسوف نستعرض كل من العاملين بإيجاز .

أولاً - الكفاية الحدية لرأس المال (١) :

أبسط تصوير للكفاية الحدية لرأس المال ، هو أنها أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في الاستثمار وهي العلاقة بين معدل الفائدة (تكاليف الاقتراض) والفلات المتوقعة من الاستثمار بشراء أصل جديد . فالمستثمر لا يشتري أى أصل جديد إلا إذا كانت الأرباح الإضافية المتوقعة الناشئة عن استخدام ذلك الأصل تعادل على الأقل الفائدة المدفوعة على المبلغ المقرض لشرائه .

فالمستثمر مثلاً لا يقترض مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بمعدل ٥ ٪ لشراء أصل جديد مالم يتوقع أن يحصل منه على ١٠٠ جنيه سنوياً على الأقل .

هذا العائد السنوى المتوقع هو أساس الكفاية الحدية لرأس المال وقد اعتبر كينز العلاقة بين الفلات المتوقعة من أصل من الأصول الرأسمالية وثمن عرض هذا الأصل أى تكلفة إحلاله بمثابة الكفاية الحدية لرأس المال. كما أشار كينز إلى تعريف دقيق للكفاية الحدية لرأس المال بأنه ما يعادل سعر الخصم الذى يجعل القيمة الحالية للفلات السنوية المتوقعة من الاستثمار فى أصل من الأصول طوال حياة هذا الأصل مساوية تماماً لثمن العرض (أى تكلفة إحلاله) (٢) .

فالكفاية الحدية هي إذن معدل أو نسبة بين عنصرين (٣) :

(١) الترجمة الدقيقة لكلمة Efficiency هي الكفاءة وقد استعملتها فى المدخل إلى أساسيات الاقتصاد التحليلى الكتاب الثانى ١٩٦٣ ص ٣٤٠ . ولكنى عدت عنها لشيوع كلمة الكفاية فى الكتب الاقتصادية توحيداً للمصطلحات العلمية .

(٢) J. M. Keynes ; The General Theory of Employment Interest and Money chap 11 P. 135.

(٣) Dudley Dilard : The Economics of J. M. Keynes 7th Printing chaT. 7.

١ — الغلات المتوقعة من أصل رأسمالى يغل دخلا مستمرا .

٢ — ثمن عرض أو تكلفة لإحلال هذا الأصل الذى هو مصدر ذلك الدخل المتوقع .

ويمكن وضع العلاقة بين ثمن العرض والقيمة الحالية للغلات المتوقعة أى الكفاية الحدية لرأس المال فى صورة معادلة على النحو الآتى :

ثمن عرض الأصل الرأسمالى = القيمة الحالية للغلات المتوقعة

ثمن عرض الأصل الرأسمالى

$$\frac{G_1}{(1 + R)} + \frac{G_2}{(1 + R)^2} + \dots + \frac{G_n}{(1 + R)^n} =$$

حيث G_1 ، G_2 ، G_n تمثل الغلات السنوية المتوقعة طول حياة الأصل .

، R تمثل الكفاية الحدية لرأس المال أو سعر الخصم .

ويلاحظ أن قيم G ليست بالضرورة متساوية فى السنوات المختلفة ، وهى يجب أن تكون كذلك ، وإذا اتفقت قيمتان فى سنتين مختلفتين فإن ذلك يكون بمجرد محض الصدفة .

والكسر $\frac{G_1}{(1 + R)}$ هى القيمة الحالية للغلة فى السنة الأولى وهكذا .

من هذه المعادلة نستنتج أن الكفاية الحدية لرأس المال تتحدد بالمتغيرين ثمن العرض من ناحية والغلات المتوقعة من ناحية أخرى .

فإذا كان ثمن العرض ثابتاً فإن الكفاية الحدية لرأس المال تتغير في نفس اتجاه الغلات المتوقعة . فإذا كانت الغلات المتوقعة ثابتة فإن التغير في الكفاية الحدية يسير في عكس اتجاه التغير في ثمن العرض .

ويتوقف ثمن العرض أو تكلفة الإحلال على حجم وتكوين السلع الرأسمالية القائمة ومعدل التجديد ، وهذه عوامل بطيئة التغير في الفترة القصيرة الأجل ، بينما الغلات المتوقعة غير مستقرة لأنها متوقعة ولم تتحقق بعد . ونظراً لأن الغلات المتوقعة غير مستقرة فإنها هي التي تجعل الكفاية الحدية لرأس المال متقلبة .

هذه التوقعات على نوعين :

توقعات قصيرة الأجل .

توقعات طويلة الأجل .

١ - التوقعات قصيرة الأجل :

تتعلق بالظروف التي تحكم الربح في المستقبل القريب ، وفي تكوين هذه التوقعات تتخذ الأرباح التي حققها المستثمرون في المشروعات القائمة ، أي أنها تأخذ بالنتائج التي تحققت في الماضي القريب لتكون أساساً في تحقيق الأرباح المتوقعة في المستقبل القريب .

٢ - التوقعات الطويلة الأجل :

تتعلق هذه التوقعات بالظروف التي تتحكم في الربح المتوقع في المستقبل البعيد ولطول الفترة فإنها أقل استقراراً من التوقعات القصيرة الأجل . وإذا كانت الأرباح التي تحققت في الماضي تصلح لأن تكون أساساً لتكوين التوقعات القصيرة الأجل ، فإنها لا تصلح لأن تكون كذلك في الفترة الطويلة ، لأن الاستثمارات يمتد إستغلالها لفترة طويلة ، فضلاً عن أن القرارات المستقبلية يصعب التنبؤ بها بدقة لأنها عرضة للتغيرات المفاجئة .

ثانياً - سعر الفائدة :

العامل الثانى الذى يشترك مع الكفاية الحدية لرأس فى تحديد معدل الاستثمار فى فترة معينة هو سعر الفائدة .

والفائدة كما نعلم هى مبلغ من النقود يدفع نظير استخدام النقود ، لذلك يمكن أن نطلق عليها مجازاً **ثمن النقود** . وعند احتساب الفائدة نلاحظ أن بمحل الفائدة يشتمل على العناصر الآتية :

ا - مبلغ من النقود مقابل المشاكل التى يتضمنها عقد القرض .

ب - مبلغ من النقود مقابل المخاطر التى يتعرض لها القرض . ولذلك كلما زادت درجة المخاطر كلما زاد ذلك المبلغ .

ج - الفائدة الصافية . وهى تمثل القيمة الحقيقية لإستخدام النقود .

وتظهر أهمية الفائدة فى أن أسعار الفائدة تؤثر فى التنمية الاقتصادية والتوسع فى النشاط الاقتصادى . كما أنها تؤثر فى الاحتفاظ بالمخزون بواسطة تجار الجملة . حيث ترتفع التكاليف كلما ارتفعت أسعار الفائدة ، كذلك تؤثر أسعار الفائدة فى معدل الادخار .

المبحث الثاني النظرية الحديثة لسعر الفائدة

على النقيض من نظرة التقليديين إلى الفائدة كضمن للادخار ، نظر كينز إلى الفائدة كضمن للنقود أى كضمن للنزول عن السيولة (وليس كما يرى التقليديون كضمن لتأجيل الاستهلاك) . ويترتب على ذلك أن الفائدة ، شأنها كأي ثمن آخر ، تتحدد بعرض وطلب النقود . وقد أطلق كينز على عرض النقود اصطلاح **الكمية النقدية** ، كما استخدم اصطلاح **تفضيل السيولة** ، للدلالة على الطلب على النقود .
ونتناول هنا هذين الاصطلاحين بالتفصيل .

الكمية النقدية

طالما انصرفت الكمية النقدية إلى عرض النقود ، فإننا نقرر أن الكمية النقدية تعني الأموال ذات القوة الشرائية المباشرة أو (الحالة) . ونقصد بالقوة الشرائية المباشرة أو (الحالة) ، القدرة على التحول مباشرة وفي الحال إلى كافة السلع والخدمات المتاحة للتبادل ، أي القدرة على الإبراء من جميع الديون . وعلى ذلك فإذا تمتع المال بقدرة التحول إلى غيره من السلع والخدمات ولكن ليس في الحال ، فإن هذا المال لا يعد نقوداً ولكنه يعتبر دين .

ومع ذلك فليس محل اتفاق بين الكتاب تحديد الكمية النقدية وتعريف النقود ، فهناك من السلطات النقدية ورجال الاقتصاد من يدخل الأموال ذات القوة الشرائية المؤجلة لأجل قصير (لا يتجاوز شهور ثلاثة) في نطاق النقود .

ويرى كينز ، إقتراباً منه إلى عالم الواقع ، ضرورة توسيع دائرة النقود بحيث تشمل الودائع المصرفية لأجل وكذلك أذونات الخزانة (١) .

(١) Keynes, (G. M) : General Theory. op. cit, p- 167.

ويأخذ صندوق النقد الدول الكمية النقدية على أنها المجموع الصافي للبنكوت المتداول بالإضافة إلى الودائع الجارية لدى البنوك التجارية . ويستبعد من دائرة النقود كلا من العملات المساعدة والودائع لأجل وودائع التوفير ، حيث تدخل هذه في نطاق « أشباه النقود » ،

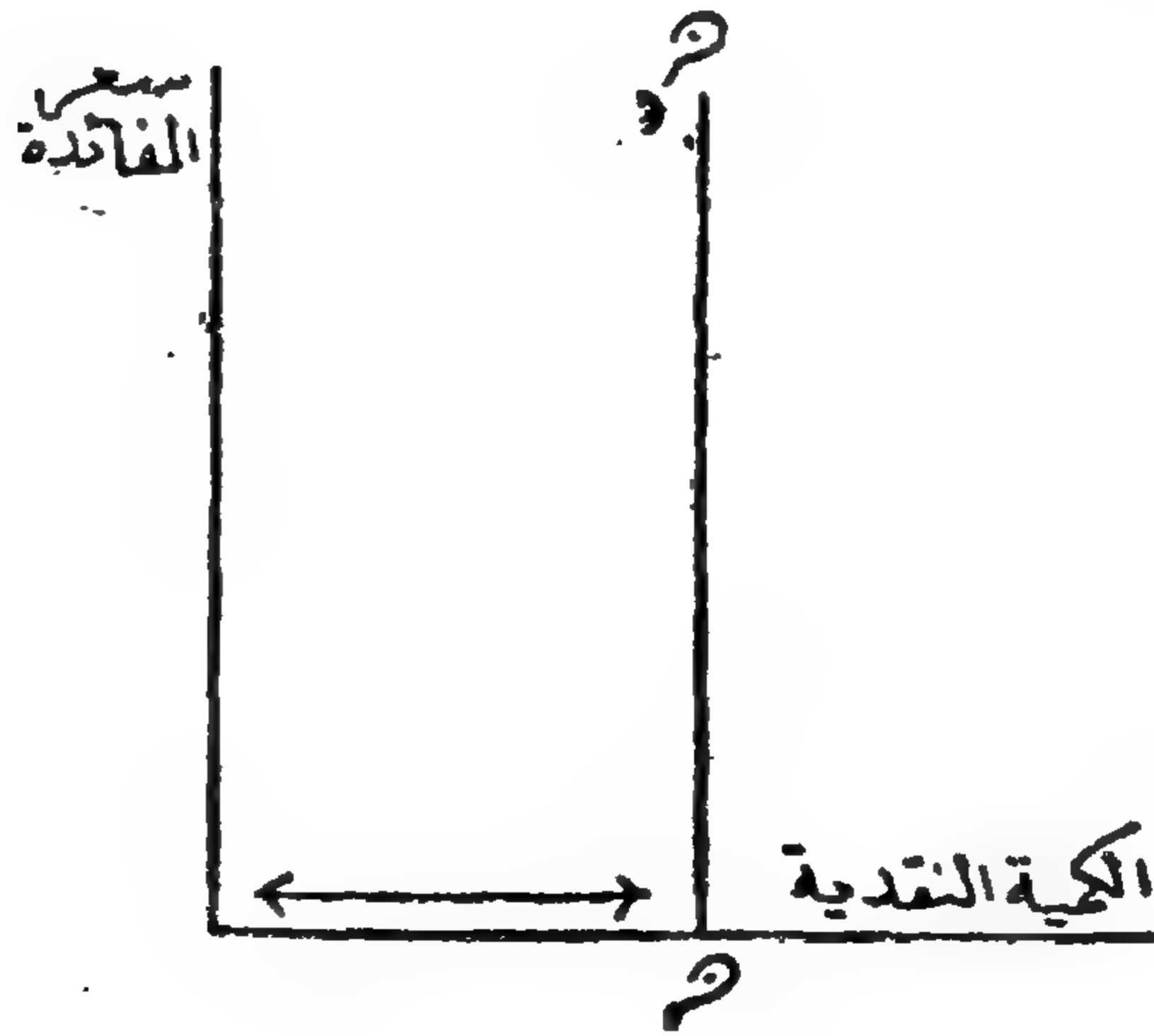
بينما يوسع البنك المركزى المصرى من نطاق وسائل الدفع ، بحيث تشمل المجموع الصافي للنقد المتداول خارج البنوك (ويضم كلا من البنكوت والعملات المساعدة ورقية ومعينية) بالإضافة إلى كافة أنواع الودائع لدى البنوك (الودائع الحكومية وشبه الحكومية والخاصة وحسابات المقاصة والحسابات الأخرى بالجنيه المصرى) ، سواء أكانت جارية أم آجلة ، بالإضافة إلى وودائع التوفير والحسابات المدينة فى بنود اتفاقات الدفع والمقومة بالجنيه المصرى .

وأمام هذا الخلاف ، نجد من الأجدى للدراسة أن نبدأ بتحديد نطاق الكمية النقدية ، بحيث تشمل على كافة وسائل الدفع بجميع أنواعها ، وهى البنكوت المصدر ، والعملات المساعدة (ورقية ومعينية) بالإضافة إلى النقود الكتابية (أو نقود الودائع - أو النقود المصرفية) ونرى قصر الأخيرة على الودائع الجارية لدى البنوك التجارية لتمتعها بالقوة الشرائية المباشرة أو (الحالة) دون غيرها من أنواع الودائع الأخرى ، وهو ما يعتبر فى نظرنا شرطاً أساسى لإعتبار المال نقوداً .

ويتم تحديد الكمية النقدية بواسطة السلطات النقدية (البنك المركزى والخزانة العامة والبنوك التجارية) حيث يصدر البنك المركزى البنكوت ، وتنفرد الخزانة العامة بإصدار العملات المساعدة (الورقية والمعينية) بالإضافة إلى أذونات الخزانه ، وتقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية . ولكن ما هى الضوابط التى تحكم سلوك السلطات النقدية فى إصدار الكميات النقدية التى تحتاج للتداول ؟ .

في النظم الاقتصادية المعاصرة تخضع السياسة النقدية في تحديد الكمية النقدية التي تطرح للتداول ، لإعتبارات عديدة مثل تأثير الكمية النقدية على مستوى الأثمان ، وحجم العمالة ، ومقدار الموارد الإنتاجية المعطلة ، واحتمالات تعاقب أحوال التضخم والانكماش . . . ، وغيرها من الاعتبارات المتعلقة بالتوازن الاقتصادي العام للنظام ككل . وواضح أن هذه الاعتبارات السالفة هي أقوى وأقيم وأجدي وأولى بالاعتبار من مجرد الاعتداد بمعدل الفائدة السائد ، وبحيث يتم اتخاذه كمؤشر مؤثر وفعال في تحديد الكمية النقدية .

الواقع أن هذه الحقيقة هي التي دفعت الاقتصاديين المحدثين إلى النظر إلى عرض النقود بوصفه متغير عديم المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة . وبناء عليه يتم رسم منحنى الكمية النقدية كخط رأسي مستقيم مواز للمحور الرأسي الممثل كسعر الفائدة ، كما في الشكل (١) .



شكل رقم (١)

تفضيل السيولة : Liquidity Preference

ينصرف إصطلاح " تفضيل السيولة " ، في العرف الكينزي إلى الطلب على

النقد ؛ وبمعبر أكثر دقة - إلى البواعث والحوافز والدوافع التي تحفز الأفراد إلى الاحتفاظ بالثروة في شكل نقد سائل .

وقد حصر د كينز ، هذه البواعث ، وهي ما تعرف ببواعث السيولة ، في ثلاثة . هي :

١ - باعث المعاملات : Transactions Motive

ويستمد باعث المعاملات ، كحرك للطلب على النقد ، وجوده بالنظر إلى وظيفة النقد كوسيط للتبادل . وغنى عن البيان أنه ، في ظل الاقتصاد الحديث ، يتم استخدام النقد في تسوية المعاملات رغبة في تقليل نفقة المعاملات ، أى رغبة في اختصار الوقت وتقليل المشقة والجهد التي يتحملها الاقتصاد لإتمام التبادل . فهذه كلها تمثل نفقة المعاملات في ظل الاقتصاد العيني .

ويتسم الطلب على النقد لباعث المعاملات بضعف العنصر الإرادى فيه ، إذ هو يتوقف على اعتبارات موضوعية في المقام الأول تعتمد عن رغبات وإرادات الأفراد ، مثل هذه الاعتبارات الموضوعية : هيكل المبادلات ، وكيفية تلقى الدخول ، وإجراء المدفوعات ... ولعل هذا الاعتبار هو ما حدا بالتقليديين إلى النظر للطلب النقدي (وهو ينحصر عندهم في وظيفة النقد كوسيط للتبادل أو أداة لتسوية المعاملات) كنسبة ثابتة من الدخل (أو الثروة) - فمعادلة التبادل تبعاً لذلك (بعلاقاتها الرياضية الميكانيكية البحتة) إنما تبرز الشطر غير الإرادى من الطلب النقدي . ومن ثم يتلخص التقدم الحقيقى الذى حققه فريق مدرسة كامبردج للاقتصاد السياسى ، فى إبراز الشطر الإرادى للطلب النقدي ؛ وذلك بوضع دالة الطلب على النقد كنسبة من الموارد (أو الثروة) . ومع ذلك يظهر حيز هذا الفريق من أساتذة كامبردج فى عدم اكتشاف أن الطلب النقدي الإرادى إنما يتعلق ، فى الواقع ، بالطلب على النقد لبواعث أخرى (غير المعاملات) كاحتياط

والمضاربة ، وهو ما وقعت دونه تعاليم كامبردج حيث قصرت وظائف النقود على تسوية المعاملات ، وحصرت بواعث السيولة بالتالي في دافع المعاملات لاغير . ويتوقف حجم الطلب على النقود لباعث المعاملات على ما يسمى « بفترة الدخل / الاتفاق (١) » ، وهي ما تتوقف على عاملين : النمط الزمني للاتفاق (٢) ، ومراحل المدفوعات (٣) .

ونبين فترة الدخل / الاتفاق متوسط الفترة الزمنية التي يحتفظ خلالها الفرد بالنقد سائلا ، بينما يعنى النمط الزمني للاتفاق كيفية التصرف في الرصيد النقدي في كل مرحلة من مراحل المدفوعات ، وأخيراً نقصد بمرحلة المدفوعات الفاصل الزمني الذي يفصل بين كل دفعتين متتاليتين للمدفوعات من نفس النوع . فبالنسبة للعامل مثلا ، تنصرف مرحلة المدفوعات إلى المدة التي يتم على أساسها تحصيل الأجر (وقد تكون يوما أو أسبوعا أو نصف شهر أو شهراً كاملاً) .

ولبيان كيفية توقف فترة الدخل / الاتفاق على كل من النمط الزمني للاتفاق ومرحلة المدفوعات ، نعرض المثالين التاليين (٤) :

١ - تأثير فترة الدخل / الاتفاق بالنمط الزمني للاتفاق :

ليبيان ذلك نفرض وجود شخصين ، يتماثلان كلاهما فيما يتعلق بحجم الدخل (٥٠ جنيهًا مثلاً) ، ومرحلة المدفوعات (شهراً كاملاً مثلاً) ، بينما يختلفان في النمط الزمني للاتفاق ، فعلى حين يوزع الأول إنفاقه لدخله بالتساوي على كافة أيام الشهر ،

Income Expenditure Period (١)

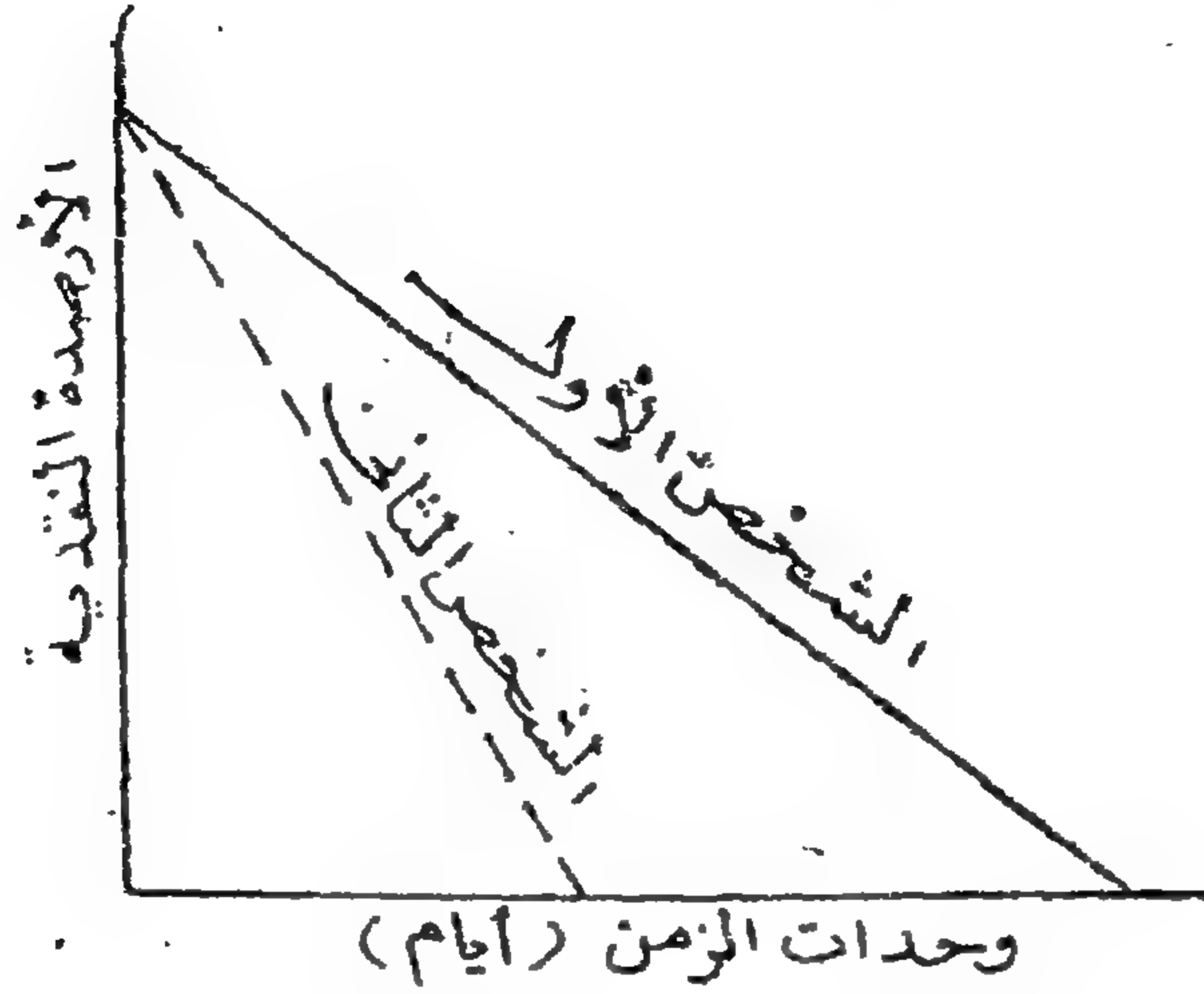
Time Pattern of Expenditure (٢)

Payment Interval (٣)

Newlyn (W. T) : Theory of Money. Oxford University (٤)

Press 1962. p. 39.

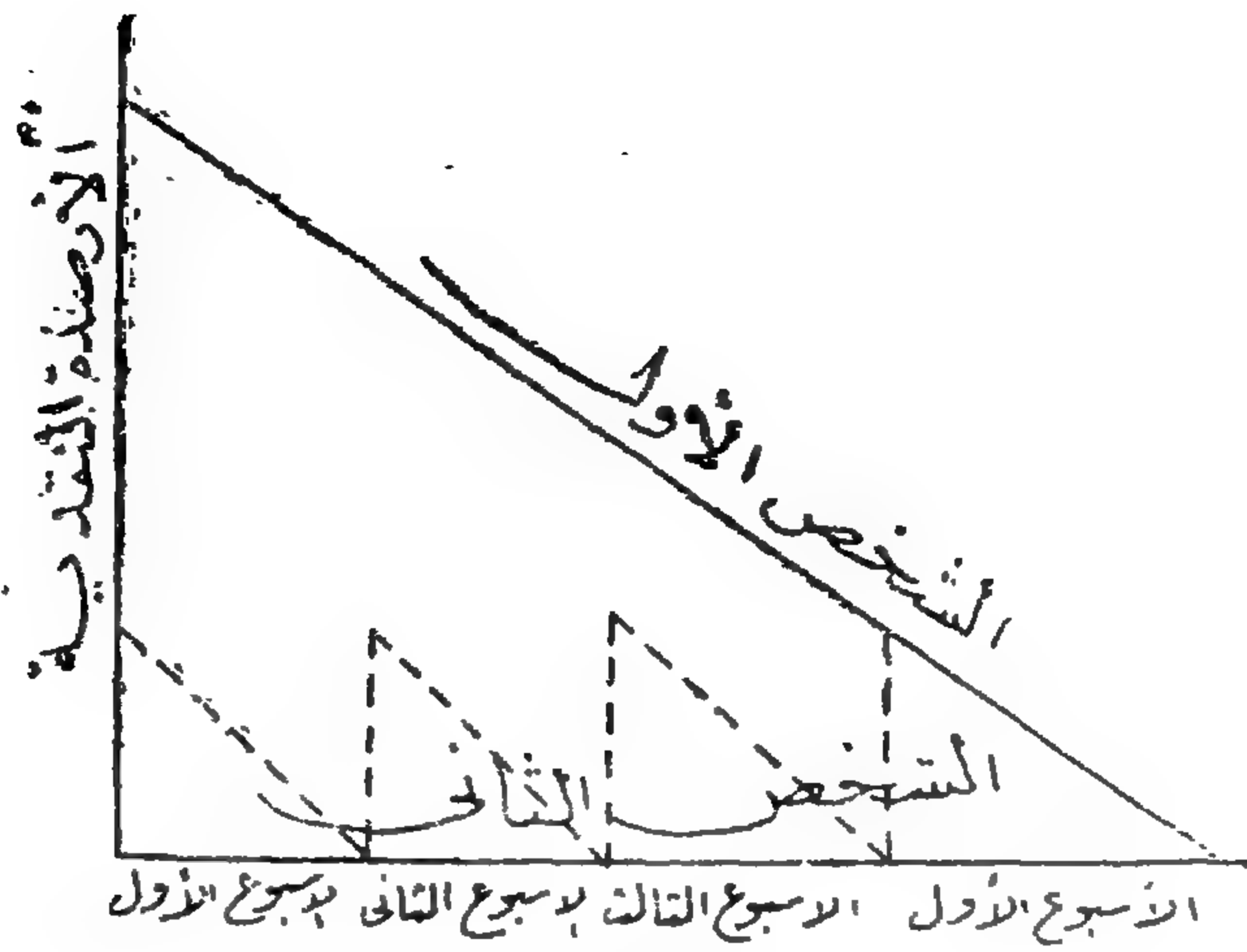
يتسرع الثاني فينفق كل دخله خلال النصف الاول للشهر .
من الواضح أن فترة الدخل / الانفاق تكون أسبوعين بالنسبة للأول بينما تكون
أسبوعاً واحداً بالنسبة للثاني كما يتضح من الشكل (٢) .



شكل رقم (٢)

ب - تأثر فترة الدخل / الانفاق بمرحلة المدفوعات
وفي هذا الصدد نفرض وجود شخصين يتماثلان كلاهما فيما يتعلق بحجم
الدخل والنمط الزمني للانفاق (حيث ينفق كلاهما دخله بالتساوي على كافة الأيام)
ولكنهما يختلفان عن بعضهما فيما يتعلق بمرحلة المدفوعات ، فعلى حين يحصل الأول
على دخله شهرياً ، يتلقى الثاني أجره أسبوعياً .
الواضح أن هذا يؤدي إلى اختلاف فترة اندخل / الانفاق بين الاثنين ، فمن
أسبوعان بالنسبة للأول ، ونصف أسبوع فقط بالنسبة للثاني . كذلك يكون
واضحاً أن طلب الشخص الأول على النقود لبائع المعاملات يعادل أربعة أمثال
طلب الثاني لنفس البائع ، وهو ما يبينه الشكل (٣) .

وإذا نقلنا التحليل إلى مستوى النظام الاقتصادي ككل ، فقد يكون من
المفيد أن ننظر إلى حركة النشاط الاقتصادي في إطار مجموعة متتالية من

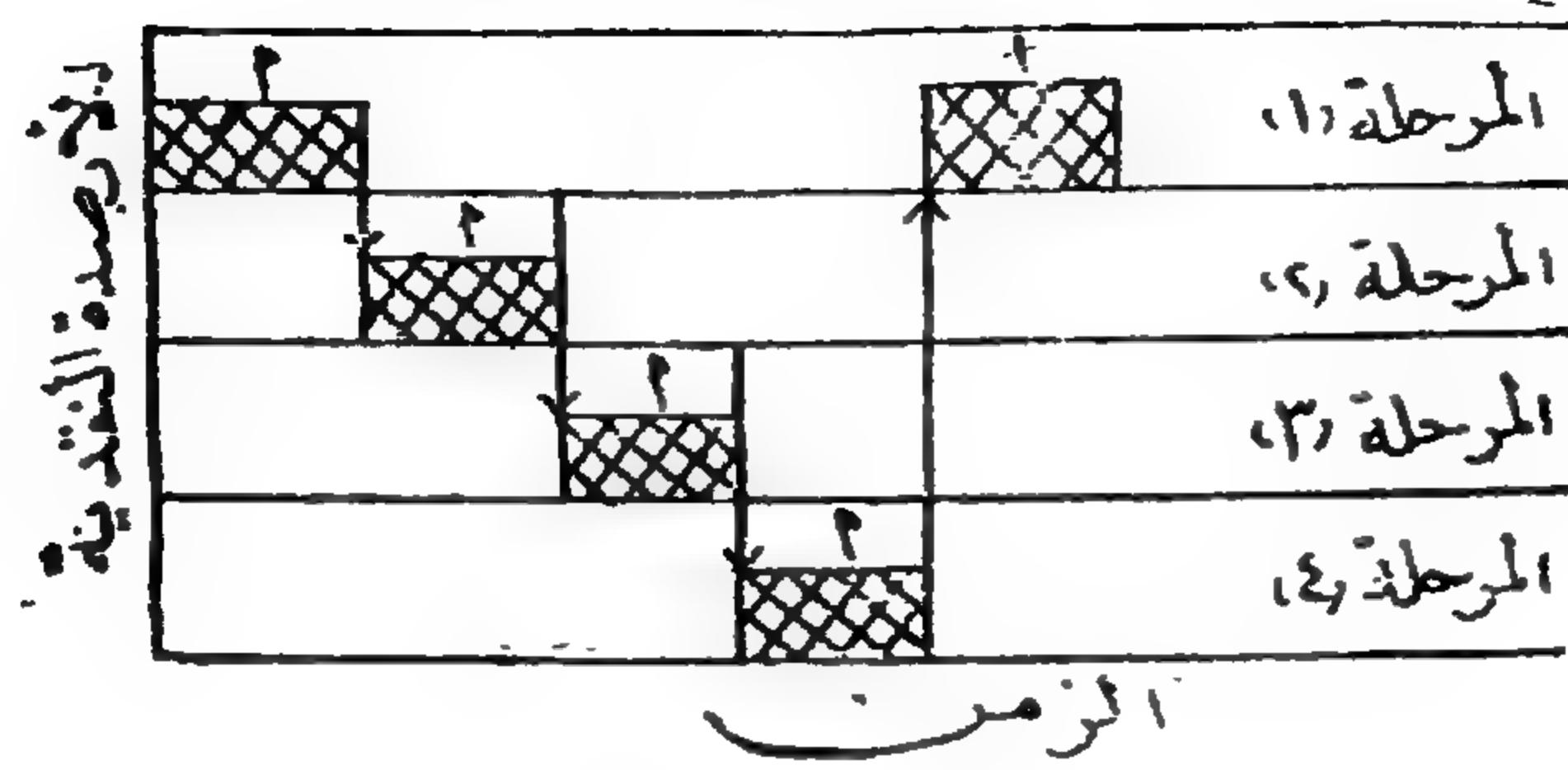


شكل رقم (٣)

الدورات ، وفي كل دورة تنتقل النقود من طائفة إلى أخرى من طوائف أصحاب عوامل الانتاج ، وهكذا لا تلبث النقود أن تعود دورتها الأولى بعد عدد من الدورات - أى تعود النقود إلى المفقين الأوائل لها . كأن تنتقل النقود في مرحلة أولى على سبيل المثال من المنتجين إلى أصحاب المواد الخام (الزراعيه والتعدينية) وتنتقل كذلك في مرحلة ثانية من المنتجين إلى أصحاب الخدمات العواملية (العمال والمديرين وأصحاب الاراضى ورؤوس الاموال) في صور أثمان عوامل الانتاج المختلفة (أجر - ربح - ريع - فائدة) ، على أنه في مرحلة ثالثة ، سوف يقوم كل من أصحاب المواد الخام (المزارعون وأصحاب المناجم) ومقدموا خدمات الانتاج باتفاق دخولهم في شراء السلع التى تم إنتاجها في المرحلتين السابقتين ، وبذلك تعود النقود إلى أيدي المنتجين - أى إلى مقرها الأول ، حيث تبدأ النقود دوراتها بين طوائف المتعاملين من جديد .

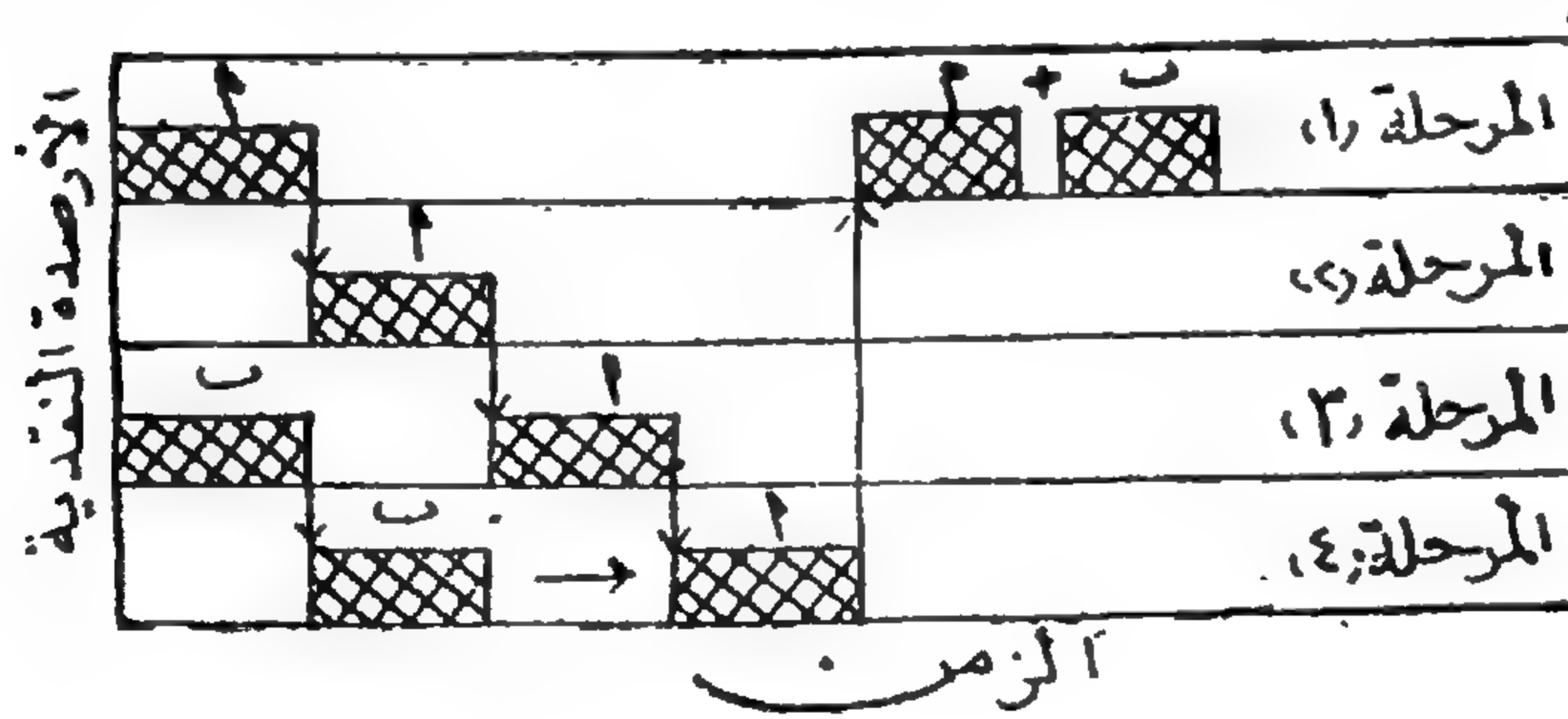
وتتضح هذه الفكرة بالنظر إلى الشكل (٤) حيث نستخلص من الشكل أنه إذا كان وقت إجراء المدفوعات من مرحلة إلى المرحلة التى تليها منظم بحيث تحصل كل مرحلة على النقود من المرحلة السابقة عليها في وقت سابق لميعاد حلول

وقت إجراء المدفوعات للمرحلة التالية لها ، فإن من شأن هذا النظام أن يقلل من حجم الطلب النقدي لباعث المعاملات إلى أدنى قدر مستطاع .



شكل رقم (٤)

عكس الحال فيما لو التزمت مرحلة ما بإجراء المدفوعات إلى المرحلة التالية لها قبل حلول ميعاد حصولها هي على النقود من المرحلة السابقة عليها ، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة السائل النقدي الذي ينبغي الاحتفاظ به لباعث المعاملات عن الحد الأدنى له والمبين بالاشكل (٤) . ونبين ذلك الوضع في شكل رقم (٥)



شكل رقم (٥)

حيث نجد أن المرحلة (٣) تلزم بإجراء مدفوعات مقدارها (ب) إلى المرحلة (٤) قبل حلول ميعاد حصولها على الكمية النقدية (١) من المرحلة (٢) ؛ ومن ثم تحتفظ المرحلة (٣) بالكمية النقدية (ب) التي تدفعها عند وقت الإقتضاء إلى المرحلة (٤) ، كما تدفع كذلك الكمية (١) في حينها ، وبعد تلقيها من المرحلة

(٢) إلى المرحلة (٤) ، وبذلك تكون المرحلة (٤) قد تلقت دفعتين من السيرة النقدية (١ ، ب) وهي تقوم بدفعها بدورها إلى المرحلة (١) وهكذا تبدأ الدورة من جديد - ويكون حجم النقود المطلوب لبائع المعاملات هو (١+ب) وهو قطعا أكبر من الحجم المطلوب في الحالة الأولى المبينة في الشكل رقم (٤) حيث تنظم مواعيد إجراء المدفوعات من كل مرحلة إلى المرحلة التي تليها في تسلسل زمني متوالى ، وحيث يكون الطلب النقدى لبائع المعاملات عند أدنى حجم له .

والواقع أن تطور الاقتصاد الحديث يعقد من هيكل دورة المدفوعات في

الاقتصاد الصناعى : بحيث تشمل تيارات نقدية لمراحل متعددة سابقة ولاحقة في نفس الوقت ، وهذه التيارات بعضها يمر بكافة مراحل المدفوعات ، وبعضها يقتصر على بعض هذه المراحل دون كافتها ، ومن ثم فلا يكتفى لتقدير حجم الطلب النقدى لبائع المعاملات أن يقتصر على مجرد تجميع بسيط لفترات الدخل / الانفاق ، إذ يجب وضع نظام ما لترجيح بين المراحل المختلفة ، وبحيث تعطى كل مرحلة وزن يتفق مع طول الدورة التي تقطعها النقود خلالها (١) .

وبصدد تحديد حجم الطلب النقدى لبائع المعاملات ، فقد حاول بعض الاقتصاديين إعطاء مؤشر عنه ، وذلك باعتبار كل من الدخل ومراحل المدفوعات ، وباستخدام أسلوب التطابق ، حيث يعد التطابق كاملا إذا كانت الأرصدة النقدية المطروحة للتداول لدافع المعاملات مساوية تماما للحد الأدنى النقدى اللازم لهذا الغرض ، وبالنظر إلى دخل معين وطول معين لمراحل المدفوعات . ويكون التطابق غير كامل إذا ما زادت الأرصدة المتداولة عن ذلك

(١) Ellis, (H. S) : «Some fundamentals in The Theory of Velocity», The Quarterly Journal of Economics. 1937. reprinted in « Readings in The Monetary Theory » A. EA, P. 93.

الحد الأدنى الذى يكفى بالكاد لتغطية حاجات المعاملات . وعلى ذلك تشير درجة كمال التطابق إلى مدى ما يحتفظ به المجتمع من أرصدة نقدية فى التداول زيادة عن الحد الأدنى من السائل النقدى اللازم كوسيط فى إجراء الصفقات (المبادلات) .
والعوامل التى تتفاعل فى تحديد صورة التطابق — أى فى تحديد الحد الأدنى اللازم من النقود لإتمام المبادلات — هى فترة الدخل / الانفاق وعدد المراحل المختلفة للدفعات ، وطبيعة مراحل المدفوعات من حيث طول المرحلة فى المتوسط ، والحد الأقصى الزمنى لأطول مرحلة مدفوعات . حيث يحدد هذا الحد الأقصى الزمنى لأطول مرحلة مدفوعات الحد الأدنى للأرصدة النقدية اللازمة للمعاملات ، إذ أن هذه لا يمكن أن تقل عن الأرصدة اللازمة للوحدات ذات أطول مرحلة مدفوعات . وقد قدم الأستاذ اليس ، علاقة التطابق وكيفية قياسها عن طريق الصيغة الرياضية التالية (١) .

$$\frac{م ل - ط ل}{م ل - د} = و$$

وحيث تمثل د ، و ، درجة التطابق .
وتشير ط ، إلى متوسط فترة الدخل / الانفاق .
وتعبر ل ، عن عدد مراحل المدفوعات .
وتمثل م ، متوسط طول مرحلة المدفوعات .
وترمز د ، إلى الحد الأقصى الزمنى لمرحلة المدفوعات .

ويكون التطابق كاملاً إذا كانت د ، مساوية للواحد الصحيح ، وهو بالتالى ما لا يتحقق إلا إذا تساوى متوسط فترة الدخل / الانفاق لجميع مراحل

(١) المرجع السابق .

المدفوعات مع الحد الأقصى لهذه المراحل . ونعبر عن ذلك بالمتساوية الرياضية
(ط ل = د) - وخلاصتها أن الارصده النقدية المخصصة للمعاملات تكون عند
حدها الأدنى عندما تكفى بالكاد لسد حاجة التبادل في أطول مرحلة مدفوعات
د ، وحيث تبلغ سرعة التداول النقدي أقصاها .

ويكون التطابق منعدما إذا ما تساوت د ق ، بالصفر ، وهو ما يحدث
بتحقيق المعادلة د م ل = ط ل ، ومنها د م = ط ، أى أنه ينعدم التطابق
إذا ما تساوى متوسط فترة الدخل / الاتفاق بمتوسط طول مراحل المدفوعات ،
وحيث تكون سرعة تداول النقود هي الصفر - وهو وضع لا يمكن تحقيقه واقعيا .
بل ولا يلبث أن يقودنا إلى حالة تمام التطابق ، ذلك أنه إذا كانت مراحل
المدفوعات وفترات الدخل / الاتفاق مختلفة عن بعضها ، وبحيث يتم الاحتفاظ
بالنقود خلال كل مرحلة المدفوعات لكي يتم اتفاقها في آخر لحظة للرحلة ، ففي
ذلك ما يدفعنا إلى القول بتصور قيام تلازم زمني (تعاصر) تام بين الحصول على
النقود والقيام بالمدفوعات للرحلة التالية (١) .

وخلاصة آراء د أليس ، أن حجم الارصدة اللازمة للتبادل يتوقف على الدخل
من ناحية ، وعلى العوامل التي تحكم التطابق في هذه الارصدة ، ولما كانت هذه
العوامل تنقسم بالثبات في المدى القصير ، بالنظر إلى توقفها على اعتبارات تنظيمية
وفنية ، فإننا نقبل ، ونفهم في ضوء هذه الخلاصة ، اعتبار الطلب على النقود لباعث
المعاملات دالة في الدخل ، وكما تصورة لنا العلاقة التقليدية الشهيرة د م = هـ . و ،

(١) عرض الاستاذ « Ellis » هذا التصور في مقاله السابق الإشارة إليه ، والمعاد طبعه
في « Readings » ص ١٠٢ - وقد أخذ الدكتور حازم البيلوى بنفس للنطاق في مقاله
النوه عنه سابقا بمجلة مصر المصاصرة ، ص ٥٤ .

٢ - باعث الاحتياط : Precautionary Motive

يقصد ، كينز ، ب باعث الاحتياط الطلب النقدي بقصد مواجهة النفقات
الفجائية والاستفادة بالفرص غير المتوقعة . والنفقات الفجائية تنتج عن احتمالات
المستقبل المتعلقة إما بانخفاض الدخل (نتيجة الإحالة إلى التقاعد أو العجز
أو الشيخوخة أو المرض أو حتى الوفاة) أو بزيادة النفقة (نتيجة إزدياد
نفقات العلاج ، وتزايد مطالب الأولاد مع كبرهم والتحاقهم بمراحل التعليم
المتتالية) . ونلاحظ مع كينز أن الاحتياط تجاه هذه الاحتمالات المستقبلية إنما
يتطلب الاحتفاظ بالنقود السائلة ، ودون غيرها من الأصول المالية (١) .

والواقع أن الطلب على النقود بدافع الاحتياط إنما يتحصل في كونه طلباً على
النقود للاحتفاظ بها بقصد تسوية المعاملات في المستقبل ، ومن هذا المنطق فإن
العوامل التي تحكم الطلب النقدي ب باعث الاحتياط هي عينها التي تحكم الطلب على
النقود ب باعث المعاملات ، ألا وهي الدخل النقدي ، والعوامل التي تحدد درجة
التطابق . ولما كانت هذه العوامل الأخيرة تنقسم ، وعلى ما رأينا ، بالثبات النسبي
في المدة القصيرة ، فقد أخذ التقليديون كلا من طلب النقود للمعاملات وطلب
النقود للاحتياط كنسبة محددة من الدخل في صورة المعادلة التقليدية الشهيرة
م = هـ . س .

(١) ما لم تكن هذه الأصول ذات سيولة عالية جداً . ذلك أن كينز قد اختلف مع
نفسه فيما يتعلق بتعريف السيولة : فعلى حين يقرر في كتابه « Treatise of Money »
أن النقود هي السيولة ذاتها ، وغيرها من الأصول غير سائلة ، فإنه في نظريته العامة يرى أن
النقود هي أكثر الأصول سيولة ، وهو ما يفتي درجة من السيولة على الأصول الأخرى .
وهذا ما دفع الأستاذ « هيكس » إلى تقرير أن الطلب على النقود .. باعث الاحتياط (وهو
يتطلب الاحتفاظ بالنقود أو بالأصول الأخرى مرتفعة السيولة) يعتبر أفضل صورة للتعبير عن
اصطلاح « تفضيل السيولة » في التقليد الكينزي .

أنظر : Hicks, (J. R.) : Essay on Monetary Theory. p. 37.

ويتصل الطلب على النقود لباعث الاحتياط بالنظرية العامة للأصول .. ذلك أن الأصول إنما تنقسم إلى ثلاثة : الأصول الجارية وهي الأصول التي يخصصها المشروع لأغراض الإنتاج والبيع ، والأصول الاحتياطية وهي الأصول التي يحتفظ بها المشروع لمواجهة الطوارئ ، ثم الأصول الاستثمارية ، وهي غير ما سلف من نوعي الأصول السابقين ، ويحتفظ المشروع بها بهدف تحقيق الربح .

ويتصل الطلب على النقود بباعث الاحتياط إذن بالنوع الثاني من الأصول، أي بالأصول الاحتياطية . ويرى « هيكس » ، ضرورة إعطاء الطلب النقدي لباعث الاحتياط أهمية كبرى ، وذلك بسبب اطراد ازدياد الأهمية الاقتصادية لمؤسسات الوساطة المالية . ذلك أن احتفاظ الوسطاء الماليين بالنقود إنما يعتبر في الغالب من الأحوال لمواجهة مطالب الاحتياط . بل ، وكما تقدم ، يرى « هيكس » ، في الطلب على النقود بباعث الاحتياط أفضل صورة للتعبير عن اصطلاح « تفضيل السيولة » .

٣ - باعث المضاربة : Speculative Motive

الطلب على النقود بباعث المضاربة هو ما يتمثل في النقود السائلة التي يحتفظ بها الافراد للاستفادة من فروق الأسعار بغية تحقيق الربح (١) . وعند « كينز » ، فإن نقود المضاربة - أو بمعنى أدق ، الطلب النقدي لباعث المضاربة - هي كل ما تصبغ أهمية خاصة على كل من النظرية النقدية والسياسة النقدية . وتفسير ذلك أن الطلب على النقود لباعث المعاملات والاحتياط يحكمون بتغيرات الدخل النقدي

(١) اطلق كينز على هذا الطلب بمفرده اصطلاح « تفضيل السيولة » غير أنه سبق لنا أن رأينا كيف يرى هيكس أن الطلب على النقود بباعث الاحتياط يعتبر أفضل صورة لاصطلاح « تفضيل السيولة » . والواقع أن الامر لا يبدو أن يكون محصوراً في الخلاف حول بعض المسميات .

بالإضافة إلى بعض العوامل الهيكلية الداخلية في علاقة التطابق ، وهي عوامل تنقسم بالثبات النسبي على الأقل في المدى القصير . عكس ذلك فإن الطلب على النقود لباعث المضاربة إنما يبدى تأثيرا ظاهرا لأدوات السياسة النقدية المختلفة ، وبخاصة سياسة سعر الفائدة ، وهذا ما جعل كينز ينظر إلى هذا الطلب النقدي كدالة في سعر الفائدة ، وبناء عليه فقد أولاه مكانا هاما من النظرية النقدية الحديثة (١) ، باعتباره أداة سهلة وطبيعة لإحداث التأثير المطلوب في سعر الفائدة ، عن طريق ممارسة عمليات السوق المفتوحة .

والاحتفاظ بقدر من النقود في شكل سائل بدافع المضاربة ، إنما يقتضى في الواقع ضرورة الموازنة بين النقود وغيرها من الأصول التي تعتبر بمثابة أوعية للثروة . وفي هذا الصدد نستطيع القول بوجود نوعين من الأصول : الأصول العينية ، والأصول المالية ، وتتكون الأصول العينية من عناصر الثروة العينية المختلفة سواء في صورة سلع الاستثمار (أو لوازم الانتاج) ، أو في صورة سلع الاستهلاك المعمرة . فأما سلع الاستثمار فيخضع الطلب عليها لمحددات نظرية الاستثمار ، وهي على العموم موازنة الكفاية الحديثة لرأس المال بسعر الفائدة . وأما سلع الاستهلاك المعمرة فيخضع طلبها لاعتبارات نظرية سلوك المستهلك . ونقصد بالأصول المالية الحقوق والالتزامات التي تتداول . ولما كانت النقود ، في حقيقة الأمر لا تعدو أن تكون حقا متداولا يخول صاحبه سلطة للتصرف المالي . يقابلها التزام يقع على عاتق الاقتصاد القومى ، فإنها ، أى النقود تدخل بذلك في إطار الأصول المالية . غاية الأمر أن الحق الذى تضمنه النقود

Keynes, (G. M.) : «The General Theory». Harcourt, (١)
1936. p. 197.

لحاملاها ، هو حق يتمتع بالقبول العام . وبناء على كل ما سبق ، فإن قيام بائع المضاربة لدى الأفراد يقتضى ضرورة المفاضلة بين النقود السائلة ، وغيرها من الأصول المالية ، ويتعين علينا في هذا الصدد ضرورة البحث عن العناصر التي تحكم هذه المفاضلة ، ونعرضها كالتالى :

١ - العائد المتحقق من الاحتفاظ بالأصل، ويشمل هذا العائد أمرين : الدخل الذى يدره الأصل فى صورة فائدة أو ربح . . . ، والكسب أو الخسارة الرأسمالية التى تنتج عن توقع زيادة أو انخفاض قيمة الأصل فى المستقبل (١) .

ب - توقى المخاطر ، وهو ما يدخل فى نطاق التحليل مفهوم الحدية ، لضبط وتحديد مفهوم العائد المتحقق ، ذلك أنه طالما انصرف قصد الفرد فى استغلال موارده إلى اختيار الأصول التى تحقق له أكبر عائد ممكن، وتحمله فى الجانب المقابل أقل مخاطر ممكنة ، فإننا نجد أن زيادة الاستثمار فى أحد الأصول تزيد من مخاطر توقع الخسارة ، وهو ما يعنى أن إدخال اعتبار توقى المخاطرة فى الحسابان يؤدى إلى تناقص الميزة الحدية للأصل مع زيادة الكمية المشتراه منه .

ج - مدى اليقين بالنسبة لثبات القيمة النقدية للأصل ، حيث نعرف أن كافة الأصول عرضة للتغير فى قيمتها النقدية ما عدا النقود ، حيث نظل قيمة الوحدة النقدية دائماً مساوية للواحد الصحيح (٢) .

(١) بلاحظ أن النقود ، كأصل مالى ، تعطى عائداً صغيراً — أى لا شئ ، على أنه ليس هناك ما يمنع من حصول النقود على عائد.

(٢) عكس « القيمة الحقيقية للنقود » [Real Value of Money] حيث تنخفض بارتفاع المستوى العام للأثمان، والعكس صحيح — وقد تناولنا ذلك تفصيلاً فى الأجزاء المتقدمة من هذا المؤلف .

(النقود والبنوك — ١٢)

و - تفقة المعاملات . ونعني بها مدى الجهد والمشقة والضياح الناشئة عن مبادئة الأصل في السوق . ولا شك أن النقود هي أقل الأصول تكلفة فيما يتعلق بتفقة المعاملات ، بل - أن تفقة المعاملات (المبادلة) بالنسبة للنقود هي الصفر .

هـ - الافق الزمني الذي يعتبره الفرد عند اختيار الأصل (١) ، ذلك أنه كلما اتسع المدى الزمني الذي يقبل الفرد استثمار موارده في محيطه ، كلما زادت مقدرة الفرد على المغامرة بالحصول على أصول أقل سيولة . عكس ذلك كلما ضاق المدى الزمني الذي يخطط له الفرد في استثمار موارده المتاحة ، إذ يقبل الفرد على الاحتفاظ بقدر أكبر من هذه الموارد في صورة نقود أو أصول مرتفعة السيولة .

على أننا إذا ما أردنا تمحيص كافة العناصر السابقة ، فإننا نستطيع القول بأن الطلب على النقود لباعث المضاربة ينشأ في الواقع ، بالنظر إلى اعتبارين رئيسيين . أما الأول فهو توقي المخاطرة الناتجة عن الاحتفاظ بغير النقود من الأصول المالية ،

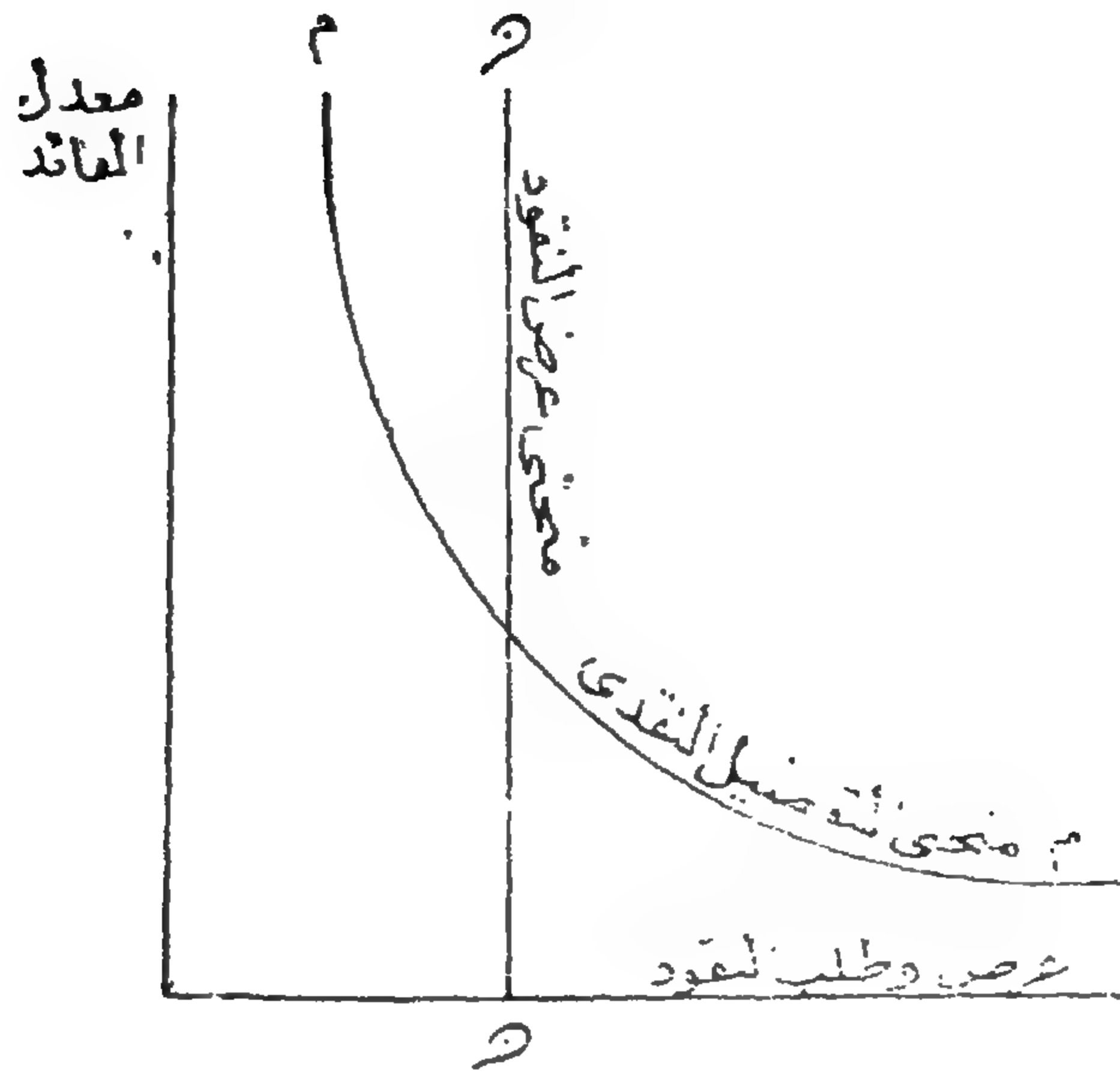
حيث تنسم النقود ، دون غيرها من الأصول المالية ، بتوفر اليقين إفيما يتعلق بالعائد المتحقق ، نتيجة لتقلب مستويات الفائدة والربح ، كما تنسم بانعدام اليقين كذلك بالنسبة للقيمة النقدية لها ، نتيجة لتعرض هذه الأصول لظاهرة الكسب والخسارة الرأسالية الناتجة عن ارتفاع أو انخفاض قيمة الأصل . ويزيد من تعقيد التحايل أنه كلما إزداد الاستثمار في أصل معين إزدادت درجة المخاطرة للاستثمار في هذا الأصل ، وهو ما يعني تناقص الميزة الحدية للأصل مع زيادة الاستثمار فيه . ينتج عن كل ما تقدم أنه سوف يكون هناك دائماً طلب على النقود لتوقي المخاطر وذلك بصرف النظر عن توقعات المستقبل . وهو ما يعني أن هناك حداً أدنى لسعر الفائدة يكفي بالكاد لتغطية عنصر توقي المخاطر الناجمة عن القيام

بالاستثمار والتخلي عن النقود . ولا يمكن لسعر الفائدة الجارى أن ينخفض عن هذا الحد الأدنى ، إذ يؤدي ذلك إلى احجام الأفراد عن الاستثمار واحتفاظهم بثروتهم في شكل سائل ، وهو ما يعنى أن الطلب على النقود يتسم بمرونة لانهاية عند مستويات سعر الفائدة المنخفضة عن الحد الأدنى للفائدة اللازم بالسكاد لتغطية مخاطر الاستثمار ، وذلك ما يجعل منحى تفضيل السيولة يتجه أفقياً تقريباً نحو اليمين عند ذلك الحد الأدنى للفائدة .

اما الاعتبار الثانى فهو نوعية التوقعات الخاصة بالمستقبل :

وأول ما يدخل في تقدير توقعات المستقبل هو ما يمكن أن نطلق عليه اصطلاح السعر المعقول أو العادى للفائدة ، حيث يسود دائماً الاعتقاد بوجود حدود معقولة لمستوى الفائدة يتقلب بينها المعدل الطبيعى للفائدة ، ومن ثم فإنه إذا ما ارتفع السعر الجارى للفائدة عن الحدود المعتادة والمعقولة له ، فإن الأفراد سوف يتوقعون انخفاض معدل الفائدة حتى يعود إلى مستواه الطبيعى ، والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة الجارى عن مستواه العادى أو المعقول حيث يتوقع الأفراد ارتفاع السعر الجارى حتى يصل إلى معدله المعتاد .

وثانى ما يدخل في تقدير عنصر التوقعات هو حقيقة اختلاف نظرة الأفراد لاحداث المستقبل فيما يتراوح بين التفاؤل والتشاؤم ، وهو ما يمكن أن ينتج عن أى تغيير في سعر الفائدة ، حيث قد يتسم بعض الأفراد في نظرتهم بحذر الدبة (Bears) . إذ يتوقعون انخفاض أثمان الأوراق المالية ، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة . على أن هناك في نفس الوقت من سوف يسلك في تهوره سلوك الثور (Bulls) حيث يتوقع ارتفاع أثمان الأوراق المالية وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة . وطبعاً يتوقف الأثر النهائى لتوقعات كل من الملائمة النسبية بين توقعات التفاؤل والتوقعات المتشائمة .



شكل رقم (٦)

كيفية تحديد سعر الفائدة :

أما وقد عرضنا تفصيلاً لإصطلاحات الكمية النقدية (عرض النقود) وتفضيل السيولة (الطلب على النقود) فإنه يتبقى لنا أن نعرض لكيفية تحديد سعر الفائدة (ثمن النقود) ، وهو يتحدد كما قلنا بتفاعل قوى عرض النقود وطلبها ، وذلك ما نوضحه بالاستناد إلى شكل رقم (٦) ، حيث يبدو منحنى عرض النقود (د د) في صورة خط مستقيم عمودي على المحور الأفقي مترجماً حقيقة كون هذا العرض عديم المرونة بالنسبة لتقلبات معدل الفائدة ، كما يظهر منحنى تفضيل السيولة (م م) مقعراً إلى نقطة الأصل في علاقة عكسية بين التفضيل النقدي ومعدل الفائدة ، كما يظهر المنحنى في صورة أفقية مستقيمة في المراحل الأخيرة منه نحو اليمين وعند المستويات المنخفضة للفائدة ليبين حقيقة اكتساب التفضيل النقدي مرونة لانهائية عند انخفاض سعر الفائدة الجاري دون حده الأدنى الذي يكفي بالسكاد لتغطيته (ثمن) المخاطرة .

وأخيراً يتحدد سعر الفائدة بتقاطع منحنى الكمية النقدية مع منحنى التفضيل النقدي ، وكما هو محدد بالشكل .

ونود ختاماً أن نشير إلى مفهوم كينزي خاص بالتحليل الاقتصادي لمستويات الفائدة المنخفضة ، ألا وهو اصطلاح « مصيدة السيولة » (١) ، ذلك أن هذه الفكرة قد أثارت جدلاً فقياً واسعاً في الفكر الاقتصادي الحديث . امتد هذا الجدل حتى شمل تقويم النظرة إلى النظرية الكينزية ذاتها ، حيث رأى البعض أن نظرية « كينز » تستمد أهميتها ، بل جوهر سلامتها ، من تحايلها للسياسة النقدية لمستويات الفائدة المنخفضة ، وهو ما يذبني على فكرة (مصيدة السيولة) .

فقد رأى « كينز » ، وكما سلف ، أن سعر الفائدة لا يمكن له أن ينخفض إلى ما دون الحد الأدنى اللازم لمقابلة عنصر توقي المخاطر . ومن ثم فإنه إذا ما وصل سعر الفائدة الجارى إلى ذلك المستوى الحرج ، وهدفت السياسة النقدية إلى معالجة الكساد عن طريق حفز الاستثمار ، فإنه يتعذر على هذه السياسة بلوغ أهدافها عن طريق تخفيض سعر الفائدة السائد ، وذلك بزيادة عرض النقود ، إذ أن أى زيادة في عرض النقود سوف تقع كلها في مصيدة السيولة ، حيث سيحتفظ بها الأفراد في صورة سائلة ، نظراً لأن سعر الفائدة المنخفض لا يحفزهم على طرح أرصدهم السائلة للاستثمار . وبالتالي يتحرك منحنى عرض النقود على الجزء (لانهاى المرونة) من منحنى تفضيل السيولة .

ماذا نفعل والحالة هذه ؟

ويرى « كينز » أنه لا مفر ، أمام هذه الحالة ، من تركيز الاهتمام على السياسة المالية ، وبالذات سياسة الاستثمارات العامة (الأعمال الحكومية) ، والالتجاء إلى إجراء عجز الميزانية لتمويل التوسعات في الاستثمار الحكومى . فذلك سوف يدفع بمنحنى تفضيل السيولة إلى أعلا جهة اليمين ، ويحدث بالتالى ارتفاع في سعر الفائدة ، وهو ما يعيد إلى السياسة النقدية (سياسة سعر الفائدة) فعاليتها من جديد في حفز الاستثمار .

المبحث الثالث

التحليل الحديث للمستوى العام للأثمان

(قيمة النقود في التحليل الكينزى)

استهل د كينز ، بحثه لقيمة النقود بنقد منطق الاقتصاديين التقليديين في تفسير قيمة النقود ! : فقد رأى كينز أن التقليديين إنما يتبعون منطقين أو أسلوبين مختلفين وهم بضدد موضوعين متصلين ، وهما قيمة أية سلعة فردية (أى الثمن الفردى) ، وقيمة النقود (أى المستوى العام للأثمان) . فهم حينما يناقشون كيفية تحديد ثمن أية سلعة بمفردها يستعرضون قوى العرض والطلب ، ويركزون على أثر تغيرات النفقة الحدية للإنتاج ، ويبرزون درجة مرونة العرض وخاصة في المدى القصير على أنهم حين ينتقلون إلى بحث قيمة النقود يتخلون عن طريقة التحليل ، دونما مبرر ، ويعتمدون في تفسير قيمة النقود على عوامل أخرى مثل كمية النقود وسرعة تحوّلها إلى دخل (سرعة التداول) ، وانتهوا بذلك إلى تعيبد بعض معادلات الكمية سواء عن طريق استخدام فكرة التبادل ، أو فكرة الأرصدة النقدية الحاضرة .

فهذا المنطق التقليدى في تفسير قيمة النقود ، وكما تصوره لنا نظرية كمية النقود في صياغاتها المختلفة ، يفترض سيادة العمالة الكاملة ، ومن ثم فهو يقوم على افتراض إنعدام مرونة العرض ، كما يفترض استبعاد الاكتناز حيث يتحول كل ادخار بفعل تنافسية حركات النائدة إلى استثمار ، ومن ثم فهو يطابق بين الطلب والكمية النقدية ، وأخيراً يستبعد هذا المنطق آثار تغيرات النفقة الحدية ، وهو ما يفهم في إطار افتراض العمالة الكاملة ، بما يعنيه هذا الفرض من ثبات هذه النفقة .

انتقد كينز هذا المنطق التقليدى ، ووجد أن هذه التفرقة في التحليل لا مبرر لها ، ومن ثم اتجه إلى تحليل قيمة النقود (المستوى العام للأثمان)

باستخدام نفس أدوات التحليل المتبعة في بحث الثمن الفردي ، وبذلك استطاع إقامة علاقة قوية بين « نظرية القيمة » ، وهي تناقض الثمن الفردي ، « ونظرية المستوى العام للأثمان » ، وهي تناقض قيمة التزود ^(١) .

ونزولا على هذا المنطق ، وانطلاقاً منه ، يرى « كينز » أننا إذا ما سلطنا بفرض ثبات الفن الانتاجي المستخدم ، وحجم الجهاز الانتاجي القائم ، وهو فرض خاص بالفترة القصيرة ، وهي مسرح اهتمام « كينز » ، فإن قيمة النقود (المستوى العام للأثمان) تتوقف على عاملين أساسيين ، هما :

١ - وحدة النفقة : وهي تنصرف إلى نفقة الانتاج الجارية الحدية ، ذلك أن الأثمان ترتفع وتنخفض بارتفاع وانخفاض نفقة الانتاج الحدية وانخفاضها . وقد قرر « كينز » أن ذلك يصدق على أية صناعة بعينها ، كما يصدق على كافة الأنشطة الاقتصادية .

٢ - مستوى العمالة القومية : وهو ينصرف إلى حجم الانتاج القوي ، وهو ما يتعلق بحجم مرونة العرض الكلي في استجابته لتغيرات الطلب الكلي . ذلك أننا كلما اقتربنا من وضع « العمالة الكاملة » ، كلما انصرف الأثر الرئيسي لآية زيادة في الطلب الكلي إلى رفع الأثمان ، نظراً لانخفاض مرونة العرض الكلي مع إزدياد الاقتراب من وضع العمالة الكاملة . عكس الحال عند وضع العمالة غير الكاملة (التشغيل الناقص في التعبير الكينزي) ، حيث ينقسم أثر تغيرات الطلب الكلي بين الانتاج والأثمان حسب درجة مرونة العرض الكلي .

ولنا هنا ملاحظتان :

الأولى : أن هناك فارق هام لا يصح إسقاطه من التحليل عند مقارنة طريقة

تحديد الثمن الفردي بطريقة تحديد المستوى العام للأثمان . وذلك أن التغيرات التي تحدث في الطلب الكلى ، دون تلك التي تحدث في الطلب الفردي ، تؤثر في الثمن العام (المستوى العام للأثمان) عن طريق تأثيرها في كل من وحدة النفقة ، وحجم الإنتاج الكلى . . .

الثانية : هناك علاقة قوية بين كل من مستوى الإنتاج الكلى ووحدة النفقة . وتنصرف هذه العلاقة إلى ارتفاع وحدة النفقة بارتفاع مستوى الإنتاج الكلى ، وهناك أكثر من شاهد على ذلك :

١ - انخفاض مرونة عرض بعض عوامل الإنتاج بارتفاع مستوى العمالة ؛ وهو ما يؤدي إلى ارتفاع ثمن هذه العوامل ، ويعرف في الاصطلاح الاقتصادى بظاهرة « عنق الزجاجة » .

٢ - انخفاض الانتاجية الحدية لعوامل الإنتاج المستخدمة بارتفاع مستوى العمالة . وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نفقة الإنتاج الحدية (وحدة النفقة) - بفرض ثبات الفن الانتاجى والجهاز الانتاجى .

٣ - ارتفاع « وحدة الأجر » بارتفاع مستوى العمالة ، وحتى قبل الوصول إلى وضع العمالة الكاملة ، وهو ما ينعكس في ارتفاع وحدة النفقة .

والواقع ، وكما يرى كينز ، فإن دراسة أثر الكمية النقدية في المستوى العام للأثمان ، تقتضى أمرين :

١ - دراسة أثر التغير في الكمية النقدية على الطلب الفعال .

٢ - دراسة أثر التغير في الطلب الفعال على مستوى العمالة ووحدة النفقة .

ونستعرض هنا موجزاً لهاتين الدراستين فيما يلى :

١ - فتمما يتعلق بأثر التغير في الكمية النقدية على الطلب الفعال ، فإننا نشير

إلى الملاحظتين التاليتين :

أولاً : أن أثر تغيرات الكمية النقدية على الطلب الفعال يتوقف على سرعة تداول النقود ، ومن ثم فهذا الأثر ليس له معدل ثابت ، إذ هو يتوقف على عدة عوامل متعددة ومعقدة سبق لنا مناقشتها ، في غير هذا الموضع من هذا المؤلف .

ثانياً : أن الأثر الأساسي لتغيرات الكمية النقدية على الطلب الفعال يتم من خلال تأثير تغيرات الكمية النقدية على سعر الفائدة ، وهو ما يتوقف على عوامل ثلاثة هي :

(أ) منحى تفضيل السيولة : ويوضح إلى أى حد يجب أن ينخفض سعر الفائدة حتى يقبل مفضلوا السيولة على استيعاب الزيادة في الكمية النقدية .

(ب) منحى الكفاية الحدية لرأس المال : ويبين إلى أى حد يؤدي الانخفاض المعين في سعر الفائدة إلى رفع الاستثمار ، كما أن التغيرات التي تحدث في الكمية النقدية يمكن أن تؤثر في التوقعات الخاصة بالكفاية الحدية لرأس المال .

(ج) مضاعف الاستثمار : ويشير إلى أى حد يؤدي الارتفاع المعين في الاستثمار إلى رفع الطلب الفعال .

٢ - وفيما يتعلق بأثر تغيرات الطلب الفعال على مستوى العمالة ، فإن ذلك الأمر يتوقف على مدى مرونة العمالة . وهو ما يؤثر على كيفية انقسام أثر الزيادة في الطلب الفعال بين الزيادة في حجم العمالة ورفع مستوى الائتمان . وكقاعدة عامة ، تقرر أن أثر الزيادة في الطلب الفعال يتجه بصفة رئيسية ، في حالات التشغيل الناقص ، إلى رفع مستوى العمالة ، بينما يتجه هذا الأثر في حالة التشغيل الكامل ، أو المستويات القريبة منه ، إلى رفع مستوى الائتمان بصفة أساسية .

وإذا ما اتجهت آثار الزيادة في الطلب الفعال إلى رفع الائتمان ، وذلك لعدم مرونة حجم العمالة الكلية وهو ما يتحقق في حالات العمالة الكاملة أو في

الأوضاع القريبة منها ، فإن هذا هو ما يعرف في العرف الاقتصادي اصطلاحاً بالتضخم - ويعرف بأنه زيادة الطلب الكلى (على سلع الاستهلاك الخاصة) ، زيادة لا يستجيب لها العرض الكلى ، بالنظر إلى عدم مرونة هذا العرض ؛ بسبب إرتفاع مستوى للعمالة ، وانخفاض درجة مرونتها .

ونعرض من أشكال التضخم :

- ١ - شبه التضخم : وهو ما يحدث في حالة البطالة ، عندما تؤدي زيادة الطلب الفعّال إلى إرتفاع ، وحدة النفقة ، وبخاصة ، وحدة الأجر .
- ٢ - التضخم المطلق : ويقع في حالات العمالة القريبة من الكاملة ، عندما ينصرف الأثر الرئيسى لزيادة الطلب الفعّال إلى رفع ، وحدة النفقة ، وبالتالى ، مستوى الأثمان ، بأكثر جداً عما يترتب على زيادة الطلب الفعّال هذه من زيادة حجم العمالة والانتاج .

- ٣ - التضخم الحقيقى : ويحدث بوصول النظام إلى حالة العمالة الكاملة تماماً ؛ وبذلك لا تحدث زيادة الطلب الفعّال أية أثر في زيادة حجم الانتاج الكلى ، بل ينتجه أثرها كاملاً وتماماً إلى إرتفاع ، وحدة النفقة ، و ، مستوى الأثمان ، بنفس النسبة ذاتها ؛ بسبب انعدام مرونة العرض الكلى انعداماً تاماً .

الفصل الثالث عشر

التحليل النقدي المعاصر

(النظرية الحديثة لكمية النقود)

[مدرسة شيكاغو]

يرى بعض الاقتصاديين المعاصرين ، أن الخلاف الجوهرى بين التحليل النقدي التقليدي والتحليل النقدي الكينزى ، إنما ينحصر فى تقرير مدى ثبات واستقرار دالة الطلب على النقود .

فقد نظر التقليديون إلى دالة الطلب النقدي كدالة مستقرة ، ذلك أن النقود لا تطلب عندهم إلا لتسوية المبادلات ، أى أن الطلب على النقود إنما ينحصر فقط فى إشباع بائع المعاملات أو مواجهة حاجات التبادل . ومن ثم فقد أخذ التقليديون الطلب على النقود كدالة تابعة للدخل ، حيث يرتبط الطلب النقدي بالدخل بنسبة ثابتة ، تعرف بنسبة التفضيل النقدي ؛ على نحو ما رأينا فى مختلف صياغات نظريات الكمية فى الفكر التقليدي . وبذلك خلاص التقليديون إلى إسناد الطلب على النقود إلى اعتبارات ثابتة ، إذ أن الدخل ثابت عندهم نتيجة افتراض العمالة الكاملة . وهذه الاعتبارات الثابتة التى يستند إليها الطلب على النقود هى ما تجعل سرعة تداول النقود ثابتة فى الفكر التقليدي ، ومن ثم حصر التقليديون أثر تغيرات كمية النقود فى التأثير فقط على المستوى العام للأثمان . وانتهى البحث إلى وجود تناسب طردي محكم ودقيق بين كمية النقود والمستوى العام للأثمان ، مفاده أن زيادة كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأثمان إلى الضعف كذلك .

وعلى عكس هذا المنطق التقليدي، رأى كينز، عن طريق الخبرة، أن دالة الطلب النقدي دالة غير ثابتة، وغير مستقرة. بل وأشار إلى أن هناك حالات لا تحدث زيادة الكمية النقدية فيها من أثر بأكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود، وهي حالة الكساد التي يكون النظام واقعاً في إطارها في نطاق «مصيدة السيولة». وفي هذه الحالة يتمتع على السياسة النقدية إمكانية إحداث أي تأثير على مستوى الائتمان. ومن ثم لا ينصح «كينز» بالارتكان إلى هذه السياسة في أحوال الانكماش لإحداث الانتعاش. ومن هنا اتجه «كينز» إلى تأكيد أهمية الإنفاق المستقل، في أحوال الكساد، وبأن كينز لأهمية الإنفاق الاستثنائي، وبالذات لإجراءات الأعمال العامة وسياسة «عجز الميزانية» فإنه يكون قد أرسى مبدأ ثبات واستقرار مضاعف الاستثمار بدلاً من ثبات واستقرار الطلب على النقود.

ولقد شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة، اشتهرت باسم النظرية الحديثة لكمية النقود، على يد مفكرى مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الأستاذ «فريدمان»، حيث اتجهت هذه المدرسة إلى التأكيد من جديد على أهمية السياسة النقدية، وإن كانت أفكار هذه المدرسة ليست تزيداً جامداً للأفكار التقليدية السالفة، وإنما هي محاولة فكرية عمدت إلى الاستفادة من التقدم الذي تحقق من الكتابات الاقتصادية التي تصدت لنقد الفكر التقليدي.

بدأ الأستاذ «فريدمان» بحته بمحصر السمات المميزة للفكر النقدي التقليدي، كما ظهر في إطار نظرية الكمية، على النحو التالي (١):

Friedman, (M.) The Quantity Theory of Money. (١)
Chicago University Press, 1956. P. 19.

١ - استقلال الكمية النقدية (عرض النقود) عن الطلب على النقود .

٢ - استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها .

٣ - رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي .

وانتهى « فريدمان » ، إلى أن الطلب على النقود ، يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع أو الخدمات ، وهي تلك الاعتبارات التي تناقشها نظرية القيمة ، ألا وهي :

١ - الثروة التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية التي تطالب النقود - وهذه تقابل الدخل (أو قيد الميزانية) في نظرية الطلب العادية .

٢ - الأثمان والعوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة في الصورة السائلة .

٣ - الأذواق ، وهو ما أطلق عليه « فريدمان » اصطلاحاً « ترتيب الأفضليات » .

وأهم من ذلك هو هذا البحث التطبيقي الذي قام به فريق مدرسة شيكاغو من مساعدي « فريدمان » ، وتلاميذه ، حيث انصب هذا البحث على شكل دالة الطلب على النقود ، وقد تم الاعتماد ، في هذا البحث ، على متغير أساسي واحد في تفسير دالة الطلب النقدي ، ألا وهو الدخل أو الثروة ، وهما مرتبطان معاً عند « فريدمان » ، بفضل استخدام فكرة « الدخل الدائم » (١) ، دون أن تتأثر المتغيرات والعوامل الأخرى التي ورد ذكرها في الدراسة النظرية لمفاهيم هذا الفريق ، وبصفة خاصة سعر الفائدة ، دوراً ظاهراً في تركيب هذه الدالة ، وتطبيقاتها العملية .

ولقد عرض « فريدمان » فكرة الدخل الدائم في طيات بحثه لدالة الاستهلاك ،
مخالفاً بذلك الأسلوب الكينزى ، فقد أخذ كينز الطلب الاستهلاكي كدالة في
الدخل الجارى ، بينما رأى « فريدمان » أن الدخل الذى يفسر الاستهلاك هو
ما يشمل بالإضافة إلى الدخل الجارى ، هذه التوقعات المتعلقة بالدخل المستقبل ،
والتوقعات الخاصة بالدخل فى المستقبل بالإضافة إلى الدخل الجارى هما ما يكونان
« الدخل الدائم » . إلا أن الأستاذ « كين » يرى أن « فريدمان » فى مفهومه عن
« الدخل الدائم » لم يأت بجديد ، وإنما كان يتابع اتجاهات قائماً فى دراسات
« الاقتصاد القياسى » (١) .

أياً كان الأمر ، فإنه من المنطقى أن يستخدم فى تقدير القيمة الحالية لمختلف
أنواع الدخول المتوقعة نوع من سعر الخصم - ويعتمد هذا السعر على الأفق
الزمنى الذى يأخذه الفرد فى تقديره لتوقعات المستقبل ، فكلما ازداد هذا الأفق
الزمنى كلما انخفض هذا السعر . وبذلك يكون الدخل الدائم هو التيار المتوقع
من الثروة فى أثناء فترة التوقع المستقبلية ، مخصوصاً بسعر الخصم المناسب ، كما
يظهر من العلاقة التالية :

$$W^Y = \frac{C}{r} + T$$

حيث تشير W^Y إلى الدخل الدائم فى الفترة Y

وترمز r إلى سعر الخصم المستخدم

وتمثل T الثروة القائمة فى الفترة Y

(١) Klein, (L.): The Keynesian Revolution. Second Edition, Macmillan, 1968. P. 199.

ويعرف « فريدمان » الثروة بأنها كل مصادر الحصول على الدخل — وهي
(بوضعها رصيد) ، ترتبط بالدخل (باعتباره تيار) عن طريق سعر
الفائدة ، كما يلي :

$$\frac{Y}{E} = T$$

وحيث تشير T إلى الثروة

وترمز Y إلى الدخل

وتمثل E سعر الفائدة

ويأخذ « فريدمان » الثروة بمعنى واسع، حيث تشمل بالإضافة إلى عناصرها
المعروفة ، رأس المال الإنساني ، وهو ما يجب أخذه في الاعتبار عند الحديث
عن الطلب على النقود ، وهذا ما يعقد من التحليل ، حيث لا توجد أثمان لرأس
المال الإنساني ، كما لا يمكن الاحلال بينه وبين الصور الأخرى لرأس المال .

كذلك فإن اصطلاح « الدخل الدائم » يشير إلى الثروة من جانبها المادي
والإنساني معاً ، حيث يأخذ هذا المفهوم في نطاقه كافة مصادر الدخول .

أما فيما يتعلق بالعرض النظري لدالة الطلب على النقود — فقد أخذ
« فريدمان » الطلب على النقود كدالة في كافة المتغيرات الثلاثة السابقة الإشارة
إليها مقدماً ، وهي ، فضلاً عن الثروة ، الأثمان والعوائد الأخرى الناشئة عن
الاحتفاظ بالثروة بالإضافة إلى الأذواق أو ترتيب الأفضليات . وهذا
يقضى ضرورة المقارنة بين عوائد الصور المختلفة للاحتفاظ بالثروة ،
ويحددها « فريدمان » بالنقود والسندات والأسهم والأصول العينية ورأس
المال الإنساني .

ونناقش هذه الصور فيما يلي :

١ - فالنقود لا تعطى عائدا نقديا من مجرد الاحتفاظ بها ، ولكنها تعطى عائدا عينيا آخر يتمثل في الراحة والسهولة والأمن ، وهو ما يمكن التعبير عنه باستخدام الرقم القياسي للأسعار (م) .

٢ - والسندات تعطى عائدا عبارة عن مبلغ ثابت يمثل نسبة من القيمة الاسمية للسند ، ويسمى اصطلاحا " بسعر الفائدة على السندات " ، ونرمز له بالرمز (ع س) . وإن كان العائد الحقيقي للسندات إنما يتوقف على مستوى الأثمان ومعدل التغير في سعر الفائدة على السندات .

٣ - ونفس الكلام الذي يقال بالنسبة للسندات يصدق على الأسهم ، ومن ثم نرمز للأرباح المتولدة عن الأسهم بالرمز (ع هـ) .

٤ - والأصول العينية تدر عائدا يتوقف على المستوى العام للأسعار، ومعدل تغيرها ، ونرمز له بالرمز

$\frac{1}{م} \cdot \frac{م س}{وس}$ ، حيث $\frac{1}{م}$ هو المستوى العام للأسعار و $\frac{م س}{وس}$ تمثل معدل تغير الأسعار بالنسبة للزمن (م س) .

٥ - والعائد من رأس المال الانساني لا يمكن تقديره . على أنه يمكننا تقرير قيام نسبة بين رأس المال الانساني ورأس المال العادي، يمكن أخذها في الاعتبار عند اختيار صورة الاحتفاظ بالثروة ، والطلب على النقود . ونرمز لها بالرمز (ح) .

٦ - والأذواق والأفضليات نعبّر عنها بالرمز (و) .
وبذلك استطاع " فريدمان " صياغة داله الطالب على النقود على

النحو التالي :

$$\mathfrak{F} = (m, e_s, e_h, \frac{1}{m} \cdot \frac{m}{\omega}, c, v)$$

ويرى « فريدمان » بخصوص هذه الدالة ما يلي :-

١ - أنها صورة معدلة لمعادلة كامبردج .

٢ - أنها دالة مستقرة ، وإن كان استقرارها لا يتطلب ثباتها ، وهذا الاستقرار يتطلب نظرة خاصة إلى طبيعة هذه الدالة .

١ - فإما أن الطلب على النقود غير مرن بالنسبة لكافة المتغيرات المستقلة بالدالة .

ب - وإما أن هذه المتغيرات المستقلة جامدة ومحددة .

وهذه النظرية هي التي تبرر ، في الواقع ، تسمية أفكار مدرسة شيكاغو بالنظرية الكمية الحديثة .

الفصل الرابع عشر

الآثار الاقتصادية للتغيرات في قيمة النقود

١ - التغيرات في قيمة النقود والائمان :

التغيرات في قيمة النقود ، أى التغير في أثمانها ، لها نتائج اقتصادية هامة .
فهي أولا تؤثر على مستوى الانتاج .
ثانياً تؤثر على توزيع الدخل القومى .

اولا - أثر التغيرات في النقود على مستوى الانتاج

تناقش أثر التغيرات في النقود على مستوى الانتاج من ناحيتين :

١ - في حالة انخفاض الائمان

عندما تنخفض الائمان تزداد مخاطر المنظمين . نظراً لأن الثمن الذى يساع به الانتاج سوف يكون أقل من الائمان التى كانت متوقعة عند التفكير فى القيام بالمشروع لأول مرة . فى هذه الحالة تقل الارباح ، وإذا كانت التكاليف المتوقعة أصبحت أكبر من التكاليف المتحققة . فقد لا يحقق المنظم أرباحاً على الإطلاق ، أو ربما تعرض لخسائر نتيجة انخفاض الائمان .

ويرجع السبب فى ذلك أن انخفاض الائمان بشدة لا يقابله إلا انخفاض بسيط فى التكاليف ، أو ربما لا تنخفض التكاليف على الإطلاق . ولما كان انخفاض الائمان يزيد من مخاطر المنظمين ، فإن المنظمين يميلون لأن يكونوا أكثر حرصاً فى هذه الظروف ويتوقعون عن الانتاج .

ويترتب على انخفاض الائمان فى هذه الحالة انخفاض فى حجم الانتاج فتزداد

البطالة ، ومتى زادت البطالة فإن الطلب الكلى ينخفض ، فتزداد البطالة مرة أخرى ويهبط الانتاج بنسبة أكبر .

ولمنع الآثار السيئة التى تترتب على انخفاض الائتمان على كل من الانتاج والعمالة يجب على الحكومة أن تتجنب سياسة الانكماش .

٢ - فى حالة ارتفاع الائتمان :

أثر ارتفاع الائتمان يتمثل فى دفع عجلة الانتاج إلى الأمام وتخفيض حجم البطالة . فى هذه الحالة الائتمان الذى يباع بها الناتج سوف تكون أعلى من الائتمان المتوقعة وكم نتيجة لذلك يتوسع هامش الربح ، ويصبح هناك حافز لدى المنتجين لتوسيع نشاطهم الاقتصادى فيزيد الانتاج ، ومن ثم ينخفض حجم البطالة ويتوسع الطلب وإذا ما كان الأمر كذلك فإن اتباع سياسة تضخمية بسيطة يكون أمراً مرغوباً فيه لمصلحة الاقتصاد القومى .

ثانياً - أثر تغير قيمة النقود على التوزيع :

تغير قيمة النقود يكون نوعاً من إعادة التوزيع المقصود للدخل ، لأنه يؤثر فى الطبقات المختلفة من أعضاء المجتمع على النحو الآتى :

١ - ذوى الدخل المحدودة :

الأفراد الذين تكون دخولهم ثابتة بوحدات النقود سوف يكونون أحسن حالاً عندما تنخفض الائتمان ، ويكونون أسوأ حالاً عندما ترتفع الائتمان . هذه الفئة من الناس تتسكون فى وقتنا الحاضر من أولئك الذين يحصلون على معاشات التقاعد، أو أولئك الذين يحصلون على دخولهم من المدخرات السابقة التى استثمرت فى سندات بسعر قائدة ثابت .

٢ - ذوى الدخل المتغيرة (الأرباح) :

الذين يحصلون على دخولهم من الأرباح يكسبون عندما ترتفع الأسعار، لأن

دخولهم تميل لأن ترتفع بنسبة أكبر من ارتفاع الاسعار، ويضارون عندما تنخفض الاسعار ، لأن دخولهم تهبط بصفة عامة بنسبة أكبر من انخفاض الاسعار .

٣ - كاسبى الاجور والمرتبات :

١ - كاسبى الاجور :

الذين يحصلون على دخولهم في صورة أجور ، تمر فترة بين التغيرات في الائتمان والتعديلات في الاجور . هؤلاء الناس عندما ترتفع الاسعار تنخفض اجورهم الحقيقية ، ولكن قليلا منهم يكون بدون عمل . ولكن عندما تنخفض الاسعار، فبالرغم من ذلك يؤدي إلى ارتفاع الاجر الحقيقي بدرجة بسيطة فان البطالة تزيد . ولكن إذا استمر التضخم لفترة طويلة فان نقابات العمال تحاول رفع الاجور ، وربما زادت الاجور بنسبة أكبر من ارتفاع الاسعار .

ب - كاسبى المرتبات :

في الماضي كان كاسبى المرتبات يدرجون في عداد ذوى الدخل الثابتة ، بمعنى أنهم يصبحون أسوأ حالا عند ارتفاع الاسعار وأحسن حالا عند انخفاض الاسعار . ولكن منذ فترة بدأ الموظفون في المطالبة بتعديل المرتبات بحيث تمشي جنبا إلى جنب مع التغيرات في الاسعار . ولكن تضيقة فترة زمنية بين الارتفاع المفاجيء في الاسعار ، وبين زيادة المرتبات الذي يتم على فترات دورية لمواجهة الزيادة في ارتفاع الاسعار .

٢ - التضخم Inflation

١ - مقدمة :

يحتل التضخم مكانا بارزا في دراسات النقود والبنوك لأسباب عدة .
أولا — كان الفكر الكلاسيكي يربط دائما بين الزيادة في كمية النقود وارتفاع مستويات الاسعار .

ثانيا - الخوف من آثار التضخم على النشاط الاقتصادى والاجتماعى .
ثالثا - أصبح التضخم ظاهرة شائعة بعد الحرب العالمية الثانية فى كثير من الدول ، وهذا ما حدث بالحكومات المختلفة إلى الاهتمام بإثارة وتجنب مخاطره عن طريق رسم السياسات المالية والنقدية .

٢ - تعريف التضخم :

المفهوم البسيط للتضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود .
أى ارتفاع مستوى الاسعار . ولكن لم يعد مجرد ارتفاع أسعار السلع سببا فى التضخم ما لم يرتبط بارتفاع الاسعار بمستوى الدخل . ومن هنا كان تعريف التضخم بأنه الزيادة المستمرة فى المستوى العام للأسعار لفترة طويلة نسبيا .

ومع ذلك ليس هناك إجماع على تحديد الدرجة التى ترتفع بها الاسعار أو الفترة اللازمة لبقاء هذا المستوى المرتفع لتبرير استخدام هذا الاصطلاح .

٣ - أنواع التضخم :

إذا سلمنا بأن التضخم توسع فى الدخول النقدية لعوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاج هذه العوامل ، أو بعبارة أخرى زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج ، فإن التضخم يمكن أن يأخذ أحد الأشكال الثلاثة الآتية :

أولا - التضخم فى ظل قاعدة الذهب :

هذا النوع من التضخم يحدث عندما يحدث تدفق فى الذهب إلى الداخل ، فيحدث توسعا فى الائتمان . ولكن طالما أن هذا الائتمان يحدث على أساس قاعدة الذهب فإنه يكون توسعا معتدلا ، ويمكن مراقبته . وقد انتهى هذا النوع بانتهاء قاعدة الذهب .

ثانيا - التضخم الدائم :

التضخم الدائم Persistent Inflation يعرف أحيانا بالتضخم المتسلسل

أو الزاحف Creeping .

ويحدث هذا النوع من التضخم عندما تزداد القوة الشرائية بصفة دائمة بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عرض كل من السلع وعوامل الانتاج وخاصة خدمات العمل . وتبعاً لذلك يكون هناك إتجاه مستمر لارتفاع الاسعار والاجور . وهو يكون ناشئاً إما بسبب الطلب أو بسبب التكاليف . (١)

١ - التضخم الطلبي Demand Inflation

هو الارتفاع الحزوني في الاسعار بسبب زيادة الطلب عن العرض . أى أن هذا النوع من التضخم ينشأ بسبب زيادة الدخل النقدية لدى الافراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخل زيادة في الانتاج من الافراد الذين حصلوا على هذه الدخل مما يترتب عليه ارتفاع الاسعار لقلة الكمية المعروضة . أو بعبارة أخرى ينشأ التضخم الطلبي عندما يزيد الطلب الكلى مع ثبات العرض الكلى . وهذا يعنى ضرورة وجود عمالة كاملة في المجتمع مع عدم إمكانية زيادة الانتاج لمواجهة الزيادة في الطلب . فاذا حدث ارتفاع في الاسعار مع وجود بطالة كبيرة نسبياً ، أو وجود طاقة انتاجية عاطلة نسبياً ، فإن هذا الارتفاع في الاسعار لا يمكن أن يوصف بأنه تضخم طلبى أى تضخم ناشئ بسبب الطلب .

وينشأ التضخم الطلبي في حالة السلم كما ينشأ أيضاً في حالة الحرب .

ففي حالة السلم ينشأ من تفاؤل رجال الاعمال بالمستقبل فيزيدون من الطلب على عوامل الانتاج . فاذا كانت هذه العوامل محدودة العرض فإن أثمان خدماتها سوف ترتفع ، ويكون هذا الارتفاع ناشئاً بسبب الزيادة في الطلب عن العرض .

ومن ناحية أخرى حصول عوامل الانتاج على دخول مرتفعة يزيد من طلبهم

على السلع الاستهلاكية ، وطالما أننا افترضنا أن عوامل الانتاج عرضها محدود وأن أثمان خدماتها لم ترتفع بسبب ارتفاع الكفاية الانتاجية وإنما بسبب زيادة الطلب عن العرض فإن كمية الناتج تنمو ، أى أن عرض السلع الاستهلاكية سوف يظل ثابتا نسبيا . ويرتب على زيادة الطلب عن العرض في هذه الحالة ارتفاع أثمان السلع الاستهلاكية .

وهكذا نجد أن موجة التفاؤل التى سادت النشاط الاقتصادى أدت إلى زيادة طلب كل من رجال الاعمال والمستهلكين مما يؤدى فى النهاية إلى ارتفاع الاسعار ، ويكون التضخم فى هذه الحالة ناشئا بسبب زيادة الطلب .

كما يحدث ذلك أيضا فى الدول النامية عندما تقوم الحكومة بزيادة الانفاق على مشروعات التنمية التى تستغرق وقتا طويلا نسبيا قبل أن تؤتى ثمارها . فى هذه الحالة تقوم الدولة بخلق قوة شرائية إضافية دون أن يقابلها زيادة فى الانتاج .

هذه القوة الشرائية الإضافية تمثل فائضا فى الطلب . ويطلق على التضخم فى هذه الحالة التضخم الناشئ عن فائض الطلب .

أما فى حالة الحرب ، وبالرغم من أن رجال الاعمال يساهمون فى إيجاد هذا التضخم ، إلا أنه ينشأ أساسا بسبب زيادة الطلب الحكومى ، الذى يتمثل فى زيادة الانفاق الحكومى وتمويل هذا الانفاق عن طريق زيادة كمية النقود المصدرة . ونظرا لأن العرض الكلى من الناتج القومى محدود نسبيا فإن زيادة الطلب الحكومى يؤدى إلى ارتفاع الاسعار بشكل تضخمى .

وفى النهاية يمكن أن نخلص عما تقدم أن التضخم الناشئ بسبب الطلب إنما ينشأ بسبب :

« زيادة كمية النقود المصحوبة بزيادة الميل الحدى للاستهلاك مع ثبات العرض ، أو بعبارة أخرى وجود أدوات مالية تعوق رغبات الافراد فى الادخار . وبما

أن البنوك التجارية هي المؤسسات التي في إمكانها اقراض الافراد دون قرارات سابقة بالادخار من أفراد آخرين ، فانها تكون المؤسسات المسؤولة عن هذا النوع من التضخم .

٢ - التضخم الناشئ عن التكلفة (التضخم التكاليفي Cost Inflation) .
ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون السبب في الارتفاع الحزوني في الاسعار هو زيادة التكاليف ، وبصفة خاصة ارتفاع الاجور ، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة ، هو زيادة أثمان خدمات عوامل الانتاج بنسبة أكبر من انتاجيتهم الحدية مما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار . أو بعبارة أخرى عندما تكون التكلفة الحدية أكبر من الايراد الحدي للانتاجية ، ونتيجة لثبات العرض يضطر المنتج لإستخدام هذا العنصر ، وفي الوقت نفسه نتيجة لثبات العرض من الكمية المنتجة يقوم المنتج برفع الثمن بدرجة كبيرة .

ولكن ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة في الاجور بصفة عامة إلى زيادة التكاليف ، إذا كانت الزيادة في الاجور تقابلها زيادة في الكفاية الانتاجية ، كما أنه ليس من الضروري أيضا أن يكون ارتفاع الاجور التي تسبب بدورها في زيادة التكاليف ناشئا من فائض الطلب اذ يحتمل أن يكون نتيجة قوة نقابات العمال في المساومة الجماعية .

وهكذا نجد أن التضخم الطلي ينشأ من جانب المشتريين ، في حين ينشأ التضخم بسبب التكاليف من جانب البائعين (أي بائعي خدمات عوامل الانتاج) .

ثالثا - التضخم الجامح Hyperinflation (١)

هو أخطر أنواع التضخم ، وفيه ترتفع الاسعار بمعدل كبير جداً بحيث تنخفض

قيمة النقود إلى درجة تصبح معها زهيدة جدا . وفي المراحل الأخيرة من هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة النقود بسرعة كبيرة من يوم لآخر حتى تصبح عديمة القيمة حينئذ يقتضى الأمر إصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة . ومن أمثلة التضخم الجامح .

أ - قبل الحرب العالمية الأولى امريكا . أثناء الحرب الاهلية .

ب - بعد الحرب العالمية الأولى - ألمانيا - استراليا - روسيا - بولندا .

ج - بعد الحرب العالمية الثانية . هنغاريا - رومانيا - اليونان - الصين .

ولكن أشهر هذه الانواع هو ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى في عام ١٩٢٤ إذ ارتفع مستوى الاسعار الف بليون مرة (أى تريليون مرة Trillion) .

ولكن هذا النوع من التضخم هو احتمال نادر الوقوع . وإذا كان البعض يرى امكانية تحول التضخم المستمر إلى تضخم جامح إذا لم تحكم مراقبته جيداً ، فإنه احتمال ضئيل جدا في الوقت الحاضر ، لأنه ينشأ أصلا من :

١ - حدوث تفكك اجتماعى وانحيار النشاط الاقتصادى .

٢ - عدم مقدرة الحكومة على ضبط الامور أى فقد سلطتها على الشعب .

٣ - تعتمد الحكومة تخفيض قيمة العملة تخفيضا كبيرا جدا للتخلص من التزاماتها الخارجية وخاصة إذا كانت ناشئة بسبب الحرب .

وهذه الامور لا شك احتمال حدوثها في الوقت الحالى وخاصة بعد أن ظهر الفكر الاشتراكى على نطاق واسع هو احتمال ضئيل جدا كما ذكرنا .

رابعا - الآثار الاقتصادية للتضخم :

التضخم فى حد ذاته أمر غير مرغوب فيه ، ولكنه أمر واقع لا محالة . وفى هذا الصدد من المحتمل أن يكون له بعض آثار حسنة منها .

أولاً — دفع عجلة الاستثمار الرأسمالى الحقيقى إلى التقدم من خلال التغيرات فى الأسعار .

ثانياً — اذا كانت هناك بطالة فى بداية التضخم فانها سوف تختفى مع استمرار التضخم .

ثالثاً — يساعد على تكوين المدخرات اللازمة للتنمية عن طريق :

أ - يودى التضخم إلى زيادة دخول الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة وهذه وأن كانت سيئة من ناحية العدالة فى توزيع الدخل القومى ، فان زيادة الميل الحدى للإدخار لدى الطبقات الغنية من شأنه أن يزيد حجم الإدخار .

ب - فى الوقت الحالى أصبح من الصعب أن تتجه الأسعار والاجور نحو الانخفاض بسبب الاحتكارات القائمة والنقابات العمالية القوية . فى ظل هذه الظروف من الصعب إيجاد حافز لدى رجال الاعمال لطلب مزيد من العمال للحفاظ على مستويات مرتفعة من العمالة ، دون أن يكون هناك ولو مجرد ارتفاع طفيف فى الأسعار يشير إلى احتمالات ارباح مستقبلية . هذا الارتفاع فى الأسعار يساعد التضخم على تكوينه . (١)

ج - الادخار الإجبارى :

إذا قامت الحكومة بتمويل التنمية عن طريق زيادة اصدار النقود أو عن طريق الاقتراض من البنوك ، فان هذه الزيادة فى النقود تودى إلى ارتفاع الائتمان نظراً لثبات العرض فى المراحل الأولى من التنمية . ولما كان بعض المستهلكين لا يستطيعون الشراء بالائتمان الجديدة ، فان تخفيض الاستهلاك يكون بمثابة ادخار إجبارى يقلل من حدة ارتفاع الائتمان .

(١) الدكتور عبد المنعم راضى : النقود والبنوك القاهرة ١٩٧٠ ص ١٣٩ .

وفيما خلا ذلك فإن التضخم له آثار ضارة بالمجتمع ، وخاصة إذا استمر حتى
بلغ مرحلة التضخم الجامح .

ونستعرض فيما يلي بلى بعض المخاطر التي يتعرض لها المجتمع نتيجة التضخم .

١ — قد يصطدم الاستثمار الحقيقي بوجود موارد غير كافية لمواجهة الطلب
المتزايد .

٢ — ظهور نقص في جانب العمل في أغلب الصناعات .

٣ — ارتفاع الاسعار ارتفاعا كبيرا يؤدي إلى زيادة الاجور وبالتالي
ارتفاع التكاليف .

٤ — ارتفاع الاسعار بالنسبة للطبقات الفقيرة مع زيادة الميل الحدى للاستهلاك
يقلل من حجم المدخرات .

٥ — استمرار التضخم يزيد تفضيل الاحتفاظ بالسلع عن الاحتفاظ بالنقود .

٦ — زيادة سرعة تداول النقود زيادة كبيرة عندما يصبح الافراد أقل رغبة
في الاحتفاظ بها .

٧ — حدوث عجز في ميزان المدفوعات عندما ترتفع أسعار الصادرات ،
كما يصبح من الصعب الحصول على الواردات لقلة الصادرات .

٨ — فقدان الثقة في الوحدة النقدية يؤدي إلى استخدام أنواع أخرى من
الحسابات كاتفاقات الدفع أو استخدام عملة أجنبية أكثر استقراراً ، أو دفع الديون
بالسلع وما إلى غير ذلك .

٩ — إذا ما استمر التضخم بشكل حاد يكون من الضروري استخدام وحدة
نقدية جديدة تعادل كمية كبيرة من الوحدات النقدية التي انهارت .

١٠ - الافراد الذين تكون مدخراتهم في أى شكل من أشكال الاستثمارات النقدية (مثل ودائع البنوك - سندات الحكومة - تحويلات) سوف يجدون أن هذه الاستثمارات أصبحت غير ذات قيمة . وفي هذه الحالة يكسب المدينون بينما يخسر الدائنون .

خامسا - اسباب التضخم :

بعد أن عرضنا لتعريف التضخم وأنواعه نلخص فيما يلي موجزاً للظروف التي تمكن من وجود البيئة التي ينشأ فيها التضخم .

اولا - في زمن الحرب :

١ - عندما ينعكس أثر زيادة حجم القوة الشرائية على إنتاج السلع والخدمات للأغراض الحربية ، ولا تكون في نفس الوقت متاحة للمستهلكين أو بعبارة أخرى قصور عرض السلع الاستهلاكية .

٢ - عندما تكون هناك ثغرة بين زيادة النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية ، وتقوم الحكومة بتغطية هذه الزيادة بالاقتراض من البنوك عن طريق إصدار أذونات الخزنة ، أو بإصدار البنكنوت .

ثانيا - بعد انتهاء الحرب :

عندما يستمر نقص السلع الاستهلاكية ، ويرغب الناس في انفاق أموالهم المدخرة في زمن الحرب .

ثالثا - تمويل الميزانية :

إذا كانت الحكومة لا ترغب في موازنة ميزانيتها عن طريق الضرائب باعتبارها وسيلة غير شعبية ، وتلجأ إلى الاقتراض التضخمى .

رابعاً - دور الحكومة في تحقيق العمالة الكاملة :

١ - قد تجد الحكومة نفسها لسبب من الاسباب مضطرة إلى اتباع أسلوب في العمالة يزيد ما أكثر من اللازم Over - employment . في هذه الحالة تصبح سياسة التوظيف مصحوبة بطلب كبير على العمل بنسبة أكبر من العرض .

٢ - مطالبة النقابات العمالية بزيادة الاجور دون أن تصاحبها زيادة في الانتاجية الحدية واضطرار الحكومة إلى اقرار هذه السياسة .

خامساً - التخلص من الالتزامات الاجنبية :

قد تعتمد الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة تخفيضاً كبيراً يؤدي بها الانهيار إذا كانت ترغب في تخفيض التزاماتها الخارجية ، وخاصة إذا كانت هذه الالتزامات ناشئة بسبب تعريضات الحرب التي خسرتها ، كما حدث في ألمانيا في الفترة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ .

سادساً - علاج التضخم :

من عرضنا لأنواع التضخم وأسبابه يمكن استنباط وسائل علاج التضخم . لو تركنا التضخم الجامح جانبا فافئنا نجد كما أشرنا من قبل التضخم الطلبى والتضخم بسبب التكاليف .

أولاً - علاج التضخم الطلبى :

علاج هذا النوع من التضخم يكون عن طريق :

- ١ - الاقلال من اصدار النقود .
- ٢ - كبح جماح القوة الشرائية بتقييد الاستهلاك .
- ٣ - تمويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب بدلا من التمويل

بالعجز ، أو اتباع سياسة انكماشية بتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذى لا يضر بالنشاط الاقتصادى . أو بعبارة أخرى تأجيل بعض المشروعات التى لا تضر بالخطوة.

ثانيا - علاج التضخم بسبب التكاليف :

- ١ — العمل على رفع الانتاجية لوسائل الانتاج بكافة الطرق الممكنة .
- ٢ — عدم السماح بزيادة الاجور بنسبة أكبر من نسبة زيادة الانتاجية الحدية أو بعبارة أخرى وضع حد أعلى للاجور بحيث لا يزيد على الانتاجية الحدية.
- ٣ — فى الدول النامية يجب أن يقل معدل زيادة الاجور عن معدل زيادة الانتاجية الحدية ، حتى يمكن زيادة مخصصات الاجور ، ورفع معدل التكوين الرأسمالى (١) .

(١) الدكتور محمد سلطان أبو على : محاضرات فى اقتصاديات النقود والبنوك - الاسكندرية ١٩٧٢ ص ٨٤ .

الفصل الخامس عشر

السياسة النقدية

١ - أهداف السياسة النقدية :

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع .

والهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار ، وزيادة الانتاج وتخفيض البطالة . وبالعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الانتاج .

٢ - أنواع السياسات النقدية :

(أ) التضخم وهو كما عرفنا يتمثل في التوسع في عرض النقود بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع .

(ب) الانكماش وهو عكس التضخم ويعنى الانكماش في عرض النقود بالنسبة للكمية المعروضة من السلع .

(ج) نوع معتدل من التضخم وهو إرتفاع طفيف في الأسعار ويطلق عليه Reflation -

(د) نوع معتدل من الانكماش ، وهو ذلك النوع الذي ظهر منذ عام ١٩٣٠ وكان مصحوبا بالكساد ويطلق عليه Disinflation .

٣ - السياسات الحكومية :

تهدف السياسات الحكومية من وراء استخدام السياسات النقدية إلى تحقيق عدة أهداف داخلية وخارجية .

أولاً - الأهداف الداخلية :

- (أ) محاولة الوصول إلى العمالة الكاملة والمحافظة عليه .
- (ب) زيادة الدخل القومي الحقيقي عن طريق كفالة النمو الاقتصادي .
- (ج) أحكام الرقابة على التضخم .

ثانياً - الأهداف الخارجية :

تتمثل هذه الأهداف في المحافظة على القيمة الخارجية للعملة عن طريق حماية الرصيد الذهبي والأرصدة الأخرى القابلة للتحويل .

ولكن يجب أن نلاحظ أن الأهداف السابقة تتضارب فيما بينها . فهدف تحقيق العمالة الكاملة يتضارب مع مكافحة التضخم .

فالحكومة لأسباب سياسية قد تجد أنه من المصلحة زيادة العمالة أو رفع الأجور دون أن يقابل ذلك زيادة في الكفاية الانتاجية ، ويترتب على ذلك زيادة القوة الشرائية في حين أن مكافحة التضخم تقضى بتخفيض القوة الشرائية . ويساعد على وجود مثل هذه الفجوة عدم إمكانية تقدير حجم الاستثمار اللازم للعمالة الكاملة بدقة ، مما قد يترتب عليه استثمار أكثر من اللازم أو عمالة أكثر من اللازم .

كما أن السياسة التي تهدف إلى الرقابة على التضخم تميل أيضاً إلى الحد من إمكانية النمو الاقتصادي ، وخاصة إذا سادت دورة حادة من التضخم بحيث يقتضى الأمر إتخاذ الاجراءات اللازمة لاتباع سياسة الانكماش المعتدل Disinflation كذلك نجد تضارباً أيضاً فيما يتعاق بالمحافظة على القيمة الخارجية للعملة، والأهداف الداخلية التي تسعى إلى محاولة الوصول إلى العمالة الكاملة وزيادة الدخل القومي الحقيقي .

فالسياسة التوسعية الداخلية سواء أكانت لزيادة معدل النمو الاقتصادي

(رفع الأسعار بقصد دفع عجلة النشاط الاقتصادى) أو لتخفيض البطالة سوف تزيد من الطلب على الواردات من كل من السلع الاستهلاكية والمواد الخام . و يترتب على ذلك حدوث عجز فى ميزان المدفوعات ، فإذا كان هذا العجز كبيرا ودائما فإنه يهدد القيمة الخارجية للعملة بالانخفاض .

وإزاء هذا التضارب يجب على الحكومة أن تختار من السياسات أخفها وطأة وهذه هى مشكلة التطبيق ، أو الفرق بين النظرية الاقتصادية ، والسياسة الاقتصادية فالأولى تنظر إلى المشكلة نظرة عليية مجردة وفى ظروف معينة وتوصى بما ينبغى أن يكون عليه النظام ، فى حين أن الثانية تبحث فيما يجب أن يتخذ لحل مشكلة قائمة بكل ظروفها وملايساتها ومهمة رجل الدولة فى هذه الحالة هو التوفيق بقدر الامكان بين ما ينبغى أن يكون وما يجب أن يعمل .

وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بصدد التضارب بين القيمة الخارجية للعملة والأهداف الداخلية ، إذا كان العجز فى ميزان المدفوعات راجعا إلى التضخم الداخلى ، فإن السياسة المناسبة التى يوصى بها الخبراء هى اتباع سياسة الانكماش المعتدل Disinflation داخليا وخارجيا .

٤ — أدوات السياسة النقدية :

نستعرض فيما يلى أهم أدوات السياسة النقدية التى تتبعها الحكومات لحل مشاكلها الاقتصادية .

أولا — الأدوات التقليدية :

١ — سعر البنك (سعر إعادة الخصم) .

٢ — سياسة السوق المفتوح .

٣ — نسبة الاحتياطى القانونى .

وهذه قد شرحناها بالتفصيل في الفصل الخاص بالبنك المركزي .

ثانيا - الأدوات الحديثة :

١ - رقابة الخزانة (التأثير الادبي)

هذه التوجيهات هي تعليمات من الخزانة إلى البنوك لقييد الائتمان وهي تأخذ شكلين .

(أ) الرقابة الكمية ، وتهدف منها تقييد الائتمان لأغراض معينة لمصلحة الاقتصاد القومى .

(ب) الرقابة النوعية ، وهي تقييد الائتمان بصرف النظر عن الغرض الذى يمنح من أجله الائتمان .

٢ - الودائع الخاصة :

بمقتضى هذه السياسة يطلب البنك المركزى من البنوك التجارية أن تحتفظ لديه بخلاف الاحتياطى القانونى بنسبة معينة من أرصدها فى شكل ودائع بمدة حتى يفرج عنها بواسطة السلطات النقدية مقابل فائدة معينة . وقد لجأ بنك إنجلترا فى عام ١٩٦٠ إلى هذه السياسة مقابل فائدة ١٪ ، وذلك حتى يقلل من قدرة البنوك على خاق الائتمان .

ثالثا - أدوات مكملة للسياسة النقدية

١ - السياسة المالية :

المقصود بالسياسة المالية هو تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية . وحتى أوائل القرن العشرين كان الهدف الاساسى لوزير الخزانة هو ضمان تعادل الإيرادات مع النفقات الضرورية للحفاظ على الأمن والدفاع طبقا للنظرية

الكلاسيكية - ولكن بعد أن تعرض المجتمع الدولي للكساد الكبير وقيام الحروب والنزعات الاشتراكية كان من الضروري أن تقوم الميزانية بدور أبعد مدى من مجرد تحقيق التعادل بين الإيرادات والنفقات بالمفهوم السابق وفي صدد هذا : (أ) قامت الدولة بعدد من المشروعات والخدمات الاجتماعية وقد اقتضى هذا زيادة الإيرادات لتغطية تكاليف هذه المشروعات .

(ب) استخدام الميزانية لتقليل التفاوت في الدخل عن طريق الضرائب التصاعدية .

(ج) استخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم ويقتضى هذا رفع معدلات الضرائب ، ولكن المشكلة أن رفع معدلات الضرائب قد يقلل من الحافز على الإنتاج ، وبالعكس تلجأ الدولة إلى التمويل بالعجز لاستنهاض الرواج في حالة الكساد .

(د) التوزيع في الضرائب المباشرة ، وخاصة الضرائب على المشتريات سواء أ كان للحد من الطلب (بزيادة هذه الضرائب) أو لزيادة الطلب لاجتياح الحافز على النهوض في حالة الكساد (عن طريق تخفيض الضرائب) .

٢ — البيع بالتقسيط :

من السياسات الممكنة للسياسة النقدية النظر في سياسة البيع بالتقسيط، ويمكن للدولة أن تؤثر في السياسة الاقتصادية عن هذا الطريق بوسيلتين :

أولاً - بتعديل قيمة القسط الأول .

ثانياً - بتعديل أقصى فترة للاسترداد .

فاذا أرادت مكافحة التضخم فانها تلجأ إلى رفع قيمة القسط الأول وتقليل

مدة السداد . وإذا أرادت أن تشجع الرواج في حالة الكساد فإنها تخفض قيمة القسط الأول وتطيل فترة السداد .

ومزايا هذه الطريقة أن لها أثر سريع نظراً لأن أغلب الناس الذين يشترون بالتقسيط يهتمون بقيمة القسط الأول أكثر من اهتمامهم بالتكاليف النهائية للسلعة . ولكنها من ناحية أخرى تضر منتجى السلع المعمرة الذين يعتمدون في تسويق منتجاتهم على هذه الطريقة .

رابعاً — السياسات البديلة للسياسة النقدية :

تتمثل هذه السياسات في اتباع الرقابة المادية ، ووضع التسعيرة الجبرية واستخدام البطاقات ، والرخص الخاصة بالمواد الأولية ، وكذلك تحديد حصص الواردات والرقابة على الصرف .

الفصل السادس عشر

اثر تغير قيمة النقود على الدخل القومى

عرفنا بما تقدم أن ارتفاع الاسعار يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود ، ولما كان ذلك كذلك فإن المقارنة لاتكون على أساس صحيح إذا قلنا أن الدخل القومى فى مصر ارتفع من ١٦٦ مليون جنيه فى عام ١٩٢٩ إلى ٨٠٩ تقريباً فى عام ١٩٥٣ أى فى العام الاول للثورة ، لأن معنى ذلك أن الدخل القومى زاد فى خلال هذه الفترة بمقدار ٦٤٣ مليون جنيه بنسبة ٣٨٠ ٪ .

إن هذا الاستنتاج لو كان صحيحاً من الناحية الاحصائية ، فإنه لا يكون كذلك من الناحية الاقتصادية - فالاقتصادى لايهتم بالتغيرات فى الدخل النقدى بقدر اهتمامه بالتغيرات فى الدخل الحقيقى . فاذا تساءلنا عن تغيرات الأثمان من عام ١٩٢٩ إلى ١٩٥٣ وتبين لنا أنها زادت بنسبة ٣٠٠ ٪ فإن هذا يعنى أن الاسعار ارتفعت من ١٠٠ فى سنة الأساس إلى ٤٠٠ فى سنة المقارنة . فى هذه الحالة فإن قيمة النقود لا بد وأن تكون قد انخفضت إلى الربع حيث أن قيمة النقود هى مقلوب الرقم القياسى للأسعار . أى أن الجنيه الذى كان يساوى ١٠٠ قرش مقوماً بوحدة السلع فى عام ١٩٢٩ أصبح لا يساوى الا ٢٥ قرشاً بوحدة السلع فى عام ١٩٥٣ بأسعار سنة ١٩٢٩ حتى تكون المقارنة على أساس صحيح فإذا أردنا إستبعاد أثر تغير الأثمان فإن القيمة الحقيقية للدخل سوف تنخفض بنسبة ارتفاع الأثمان . وهنا نجد أن الدخل الحقيقى ينخفض من ٨٠٠ مليون جنيه تقريباً إلى ٢٠٠ مليون جنيه تقريباً . وفى هذه الحالة يمكن المقارنة بين ٦٦ مليون جنيه الدخل القومى فى عام ١٩٢٩ بمائتى مليون جنيه الدخل القومى الحقيقى فى

عام ١٩٥٣ فنجد أنه زاد فقط بمقدار ٣٤ مليون جنيه بنسبة ٢٠٪ .
والوسيلة التي يمكن بها للاقتصادى تعديل أرقام الدخل القومى لاستبعاد أثر
تغير قيمة النقود هي الأرقام القياسية .

١ - الأرقام القياسية :

أولا - الأرقام التجميعية :

١ - الرقم التجميعى للأسعار :

هو مجموع أسعار السلع في سنة المقارنة على مجموع أسعار السلع في سنة الأساس
فاذا كانت أسعار السلع في سنة المقارنة هي ع_١ ، ع_٢ ، ع_٣ ، ...
ع_ن

وأسعارها في سنة المقارنة هي ع_١ ، ع_٢ ، ع_٣ ، ... ع_ن .

$$\therefore \text{الرقم التجميعى البسيط للأسعار} = \frac{\sum \text{ع ن}}{\sum \text{ع م}} \times 100$$

بالرغم من أن هذه الطريقة هي أبسط طريقة لتركيب الرقم القياسى للأسعار
إلا أنها لا تستند إلى أساس دقيق ، لاختلاف الوحدات التي يتكون منها الرقم
القياسى مما يترتب عليه أن يتأثر الرقم القياسى بأسعار السلع ذات الوحدات الكبيرة
لذلك كان من الضروري اعطاء أهمية نسبية لكل مفردة .

والطريقة التي يمكن بها التخلص من عيوب الرقم التجميعى البسيط هي
الترجيح بالأوزان .

٢ - الرقم التجميعى بالأوزان :

استخدام كميات سنة الأساس كأوزان .

$$\text{في هذه الحالة يكون الرقم} = \frac{\text{ع ن ك س}}{\text{ع س ك س}} \times 100$$

هذا الرقم متحيز إلى أعلى ، نظراً لأن كميات السلع المتخذة كأوزان لا تتغير كما أن الأسعار لا تتغير بنفس النسبة . ولشرح ذلك نفرض أن أسعار بعض السلع انخفضت بينما ارتفعت أسعار سلع أخرى . يترتب على ذلك زيادة الكميات المستهلكة من السلع التي ارتفعت أثمانها. لو نظرنا إلى الرقم القياسي بعد هذه التعديلات فلاحظ أن السلع التي ارتفعت أسعارها تعطى وزن أكبر من أهميتها ، بينما تعطى السلع التي انخفضت أسعارها وزن أقل من قيمتها الحقيقية في وقت تركيب الرقم القياسي .

ونظراً لأن هذا الرقم بوصفه هذا يعطى وزناً أكبر مما يجب للسلع التي ارتفعت أثمانها ، ووزناً أقل مما يجب للسلع التي انخفضت أثمانها ، فإن الرقم القياسي يكون متحيز إلى أعلى .

ب - استخدام كميات سنة المقارنة ، كأوزان .

$$\text{في هذه الحالة الرقم} = \frac{\text{ع ن ك ن}}{\text{ع س ك ن}} \times 100$$

هذه الطريقة تحتاج إلى مجهود أكبر لتعديل الأوزان في كل سنة لتغير الكميات المستهلكة من سنة إلى أخرى ، ومع ذلك فإن هذه الطريقة بعكس الطريقة السابقة متحيزة إلى أسفل .

ج - متوسط كميات السنة المقارنة وسنة الأساس كأوزان

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\sum (E_n + K_n)}{\sum (E_s + K_s)} \times 100$$

هذا الرقم استخدمه مارشال للتخلص من عيوب الرقمن السابقين . ولكن المشكلة هنا هي ضرورة تغير الأوزان كل سنة .

د - الرقم القياسي الأمثل

تقوم هذه الطريقة على إيجاد الوسط الهندسي للرقمين التجميعيين المرجحين كل على حدة :

$$\text{الرقم القياسي الأمثل} = 100 \sqrt{\frac{\sum E_n K_n}{\sum E_s K_s} \times \frac{\sum E_s K_s}{\sum E_n K_n}}$$

وقد استخدمه فيشر للتخلص من عيوب الأرقام السابقة .

ثانيا - الأرقام القياسية النسبية

$$١ - \text{الوسط الحسابي البسيط للناسيب} = \frac{\sum K_n}{N}$$

$$٢ - \text{الوسط الحسابي المرجح للناسيب} = \frac{\sum K_n W_n}{\sum W_n}$$

٣ - الوسط الهندسي البسيط للناسيب .

٤ - الوسط الهندسي المرجح للناسيب .

ثالثا - استخدام الأرقام السابقة للوصول الى الرقم القياسى للقيمة :

١ - نفرض أن لدينا مجتمع معين يستهلك كمية من السلع ، ونفرض أن سنة الأساس هي سنة ١٩٢٩ وأن أثمان هذه السلع هي كما يلي :

السلعة	الكمية (مليون وحدة)	الثمن (جنيه م)
١ (بالوحدة)	٥	١٢
ب (بالمتر)	١٠	٨
ج (بالكيلو جرام)	٢٠	٢

قيمة هذه السلع في سنة الأساس = $١٢ \times ٥ + ٨ \times ١٠ + ٢ \times ٢٠$
 = ١٨٠ مليون جنيه

٢ - وإذا فرضنا أن الكميات المستهلكة في سنة ١٩٧١ وهي سنة المقارنة كانت كالآتي :

السلعة	الكمية (مليون)	الثمن
١ (وحدة)	٤	٣٠
ب (متر)	٨	١٥
ج (كجم)	٢٠	٢

فإن قيمة هذه السلع في سنة المقارنة

$$= ٣٠ \times ٤ + ١٥ \times ٨ + ٢ \times ٢٠ = ٢٨٠ \text{ مليون جنيه}$$

وبمقارنة القيمة في عام ١٩٧١ بالقيمة في عام ١٩٢٩ يلاحظ أنها زادت بمقدار ١٠٠ مليون جنيه بنسبة ٥٥,٦٪.

ويبدو لنا لأول وهلة من مطابقة هذه الأرقام أن كمية الإنتاج قد زادت في عام ١٩٧١ بالنسبة لعام ١٩٣٩، ولكن بمراجعة الكميات نجد أن الإنتاج بالنسبة للسلعتين ١، ب قد نقص من ٥ إلى ٤ ومن ١٠ إلى ٨ مليون على التوالي، وأن كمية الإنتاج من السلعة ح ظلت كما هي تساوي ٢٠ وحدة.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن إذا كان الأمر كذلك فما السبب في زيادة قيمة الناتج الكلى في عام ١٩٧١. والجواب هو أن إرتفاع أثمان السلعتين الأولى والثانية إرتفاعا كبيرا قد عوض النقص في الكمية. والرقم الذى يصور لنا التغير في القيمة هو الرقم القياسى للقيمة.

وإذا رمزنا للثمن بالرمز ع والكمية بالرمز ك ولسنة الأساس بالرمز صفر، ولسنة المقارنة بالرمز (١)، فإن المعادلة الرياضية المستخدمة لقياس القيمة هي.

كمية سنة الأساس × سعر سنة المقارنة = كية سنة المقارنة × سعر سنة المقارنة

$\begin{array}{rcl} \text{ك.} & ١ & \times \text{ع.} ١٠ \\ \text{ك.} & \text{ب} & \times \text{ع.} \text{ب} \\ \text{ك.} & \text{ج} & \times \text{ع.} \text{ج} \\ & \vdots & \\ \text{ك.} & \text{ن} & \times \text{ع.} \text{ن} \\ \hline & & \text{ب. ك. ع.} \end{array}$	$\begin{array}{rcl} \text{ك.} & ١ & \times \text{ع.} ١ \\ \text{ك.} & \text{ب} & \times \text{ع.} \text{ب} \\ \text{ك.} & \text{ج} & \times \text{ع.} \text{ج} \\ & \vdots & \\ \text{ك.} & \text{ن} & \times \text{ع.} \text{ن} \\ \hline & & \text{ب. ك. ع.} \end{array}$
--	---

وبقسمة القيمة في سنة المقارنة على القيمة في سنة الأساس فانه =

$$(١) \quad \frac{\text{ب. ك. ع.} ١}{\text{ب. ك. ع.} ١٠} \times ١٠٠$$

وهذا هو الرقم القياسى للقيمة.

وباستخدام أرقام المثال السابق نجد أن الرقم القياسي للقيمة =

$$\frac{280}{100} \times 100 = 150,6\%$$

أى أن نسبة الزيادة فى القيمة = ٥٥,٦ ٪

ولكن هذا الرقم كما أشرنا من قبل لا يظهر لنا إلا مجرد تغير القيمة ، دون أن يوضح لنا ما حدث بالنسبة للكليات. هل زادت أم نقصت أم بقيت كما هى . وحتى تكون المقارنة صحيحة لابد من تثبيت أحد العناصر ، الثمن أو الكمية .
٣ - فإذا فرضنا ثبات الكمية فأيهما نختار . الكمية فى سنة الأساس أم الكمية فى سنة المقارنة .

فإذا فرضنا ثبات كمية سنة الأساس فإن الرقم القياسي المستخرج بهذه الطريقة سوف يكون على هذا النحو :

القيمة فى سنة الأساس		قيمة تصورية للقيمة فى سنة المقارنة	
بكليات سنة الأساس		بكليات سنة الأساس	
ك. ١	× ع. ١	ك. ١	× ع. ١
ك. ب	× ع. ب	ك. ب	× ع. ب
ك. ج	× ع. ج	ك. ج	× ع. ج
⋮		⋮	
ك. ن	× ع. ن	ك. ن	× ع. ن
<hr/>		<hr/>	
ك. ع.		ك. ع.	

وبقسمة القيمة التصورية فى سنة المقارنة على القيمة فى سنة الأساس

$$(٢) \quad \text{فان الرقم القياسى} = \frac{\sum \text{ك.ع.} \cdot ١٠٠}{\sum \text{ك.ع.}}$$

وهذا هو الرقم القياسى للأسعار مرجحا بكميات الاساس ويسمى برقم

لاسبير للاثمان Laspeyres .

ويمكن إيجاد الرقم السابق حسابيا باستخدام البيانات السابقة .

السلعة	الكمية في سنة الاساس	الثمن بالجنيه في		ك.ع. × ١٠٠	ك.ع. × ١٠٠
		سنة الاساس	سنة المقارنة		
ا	٥	١٢	٣٠	٦٠	١٥٠
ب	١٠	٨	١٥	٨٠	١٥٠
ج	٢٠	٢	٢	٤٠	٤٠
				١٨٠	٣٤٠

$$\text{رقم لاسبير للاثمان} = ١٠٠ \times \frac{٣٤٠}{١٨٠} = ١٨٨,٨ \%$$

هذا الرقم كما أشرنا من قبل متحيز إلى أعلى

٤ - وإذا فرضنا ثبات كميات سنة المقارنة فان الرقم القياسى يصبح

قيمة تصويرية في سنة الاساس
بكميات المقارنة

ك.ع. × ١٠٠	ا	ك.ع. × ١٠٠	ا
ك.ع. × ١٠٠	ب	ك.ع. × ١٠٠	ب
ك.ع. × ١٠٠	ج	ك.ع. × ١٠٠	ج
⋮		⋮	
ك.ع. × ١٠٠	ن	ك.ع. × ١٠٠	ن
∑ ك.ع.		∑ ك.ع.	

وبقسمة القيمة في سنة المقارنة على القيمة التصورية في سنة الأساس تصبح معادلة

$$(٣) \quad \text{الرقم القياسي} = \frac{\text{ك.ع.} \times ١٠٠}{\text{ك.ع.}}$$

هذا الرقم هو الرقم القياسي المرجح بكميات سنة المقارنة ويعرف باسم رقم باشه للأثمان . Passhe

ويمكن حساب بالطريقة الآتية :

السلعة	الكمية في سنة المقارنة	الثن بالجنيه في		ك.ع. ×	ك.ع. ×
		سنة الأساس	سنة المقارنة		
أ	٤	١٢	٢٠	٤٨	١٢٠
ب	٨	٨	١٥	٦٤	١٢٠
ج	٢٠	٢	٢	٤٠	٤٠
				١٥٢	٢٨٠

رقم باشه للأثمان $= ١٠٠ \times \frac{٢٨٠}{٢٨٠} = ١٨٤.٢٢ \%$
وهذا الرقم كما أشرنا من قبل أيضا متحيز إلى أسفل .

ثبات الاثمان

كما فرضنا ثبات كميات سنتي الأساس أو المقارنة ، فإنه يمكن فرض ثبات الأسعار أو أسعار سنة الأساس أو أسعار سنة المقارنة .

٥ - فإذا فرضنا ثبات أسعار سنة الأساس

فإن الرقم القياسي يصبح

القيمة في سنة الاساس باثمان الاساس قيمة تصورية في سنة المقارنة باثمان الاساس

$$\begin{array}{rcl} \text{ك. ا} \times \text{ع. ا} & & \text{ك. ا} \times \text{ع. ا} \\ \text{ك. ب} \times \text{ع. ب} & & \text{ك. ب} \times \text{ع. ب} \\ \text{ك. ج} \times \text{ع. ج} & & \text{ك. ج} \times \text{ع. ج} \\ \hline \text{ك. ن} \times \text{ع. ن} & & \text{ك. ن} \times \text{ع. ن} \\ \text{ك.ع.} & & \text{ك.ع.} \end{array}$$

وبقسمة القيمة في سنة المقارنة على القيمة في سنة الاساس

$$= \frac{\text{ك.ع.}}{\text{ك.ع.}} \dots (٤)$$

وهذا رقم لاسير للكميات

ويكون إيجاد الرقم حسابيا على النحو الآتي :

السلعة	الكمية في		الثن في سنة الاساس	ك. ا × ع. ا	ك. ب × ع. ب
	سنة الاساس	سنة المقارنة			
ا	٥	٤	١٢	٦٠	٤٨
ب	١٠	٨	٨	٨٠	٦٤
ج	٢٠	٢٠	٢	٤٠	٤٠
				١٨٠	١٥٢

$$\text{رقم لاسير للكميات} = 100 \times \frac{152}{180} = 84.44\%$$

٦ — فاذا فرضنا ثبات اثمان سنة المقارنة

القيمة في سنة المقارنة
فان الرقم القياسي = $\frac{\text{القيمة التصورية في سنة الاساس باثمان المقارنة}}{\text{القيمة في سنة المقارنة}}$

$$(٥) \quad \frac{\sum K_1 E_1}{\sum K_2 E_2} =$$

وهذا هو رقم باشه للكميات .

وباستخدام البيانات السابقة فان رقم باشه للكميات = $100 \times \frac{280}{340}$

$$= 82.35 \%$$

استخدام الارقام القياسية لاستبعاد اثر تغير قيمة النقود

سنفرض أن لدينا سلسلة من الارقام تمثل الدخل القومي النقدي في فترة معينة والارقام القياسية في خلال هذه الفترة .

السنة

١٩٣٩ ١٩٦٢ ١٩٦٥ ١٩٦٧ ١٩٦٩ ١٩٧١

الدخل القومي بالاسعار الجارية (مليون جنيه)

١٥٠ ٢٧٠ ٢٥٠ ٥٠٠ ٧٠٠ ١٠٠٠

الرقم القياسي للاسعار

١٠٠ ٣٠٠ ٣٥٠ ٣٧٠ ٣٨٠ ٤٠٠

جدول يبين الدخل القومي

باسعار سنة ١٩٣٩

مليون جنيه

السنة	الدخل النقدي	الرقم القياسي للاسعار %	الدخل النقدي ÷ الرقم القياسي للاسعار	الدخل القومي الحقيقي
١٩٣٩	١٥٠	١٠٠	$\frac{100}{150} \times 150$	١٥٠
١٩٦٣	٢٧٠	٣٠٠	$\frac{300}{270} \times 270$	٩٠
١٩٦٥	٣٥٠	٣٥٠	$\frac{350}{350} \times 350$	١٠٠
١٩٦٧	٥٠٠	٣٧٠	$\frac{370}{500} \times 500$	١٣٥
١٩٦٩	٧٠٠	٣٨٠	$\frac{380}{700} \times 700$	١٨٤
١٩٧١	١٠٠٠	٤٠٠	$\frac{400}{1000} \times 1000$	٢٥٠

بعد إجراء هذه التعديلات يمكن المقارنة بين الدخل القومي في السنوات المختلفة ومنه يتبين لنا أن الدخل القومي النقدي الذي زاد من ١٥٠ مليون جنيه في عام ١٩٣٩ الى ٢٧٠ مليون جنيه في عام ١٩٦٣ انخفض في الحقيقة الى ٩٠ مليون جنيه ، وهكذا بالنسبة للأعوام الأخرى .

ولكن هذا التعديل وأن كان يوضح لنا الأهمية المطلقة ، فإنه لا يوضح لنا الأهمية النسبية ، بينما يؤدي عرض الأهمية النسبية مجرد النظر إلى معرفة نسبة التغير بالزيادة أو بالنقصان .

والوصول الى هذه النتيجة نحول القيم المطلقة الى قيم نسبية وذلك بأخذ سنة ١٩٢٩ كأساس وإعتباره ١٠٠٪ .

على هذا الاساس يصبح الدخل القومى فى عام ١٩٦٣ $1963 \div 1 \div 100 = 1.963$ ومنه نستنتج أن الدخل القومى فى عام ١٩٦٣ انخفض بنسبة ٤٠٪ . وهكذا بالنسبة للقيم فى السنوات الأخرى كما يتضح من الجدول الآتى :

السنة ١٩٢٩ ١٩٦٣ ١٩٦٥ ١٩٦٧ ١٩٦٩ ١٩٧١

القيم النسبية للدخل القومى (٪) ١٠٠ ٦٠ ٦٦٫٦ ٩٠ ١٢٢٫٨ ١٦٦٫٦

وتتضح لنا مدى أهمية هذه الطريقة فى بيان التغير الحقيقى فى الدخل القومى . فبينما تشير الأرقام الأولى إلى أن الدخل النقدى زاد بمقدار ٨٥٠ مليون جنيه فى الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٧١ بنسبة ٥٦٦٪ نجد أن الزيادة الحقيقية لا تتجاوز ٦٦٫٦٪ . هذا التعديل الذى أجريناه هو رقم باشة للأثمان ويمكن الوصول اليه مباشرة عن طريق استخدام منسوب القيمة ورقم لا سير للأثمان كما يأتى :

السنوات	الرقم القياسى المصحح رقم باشة للأسعار	منسوب الرقم القياسى للأسعار (لاسبير)	منسوب القيمة ٪
١٩٦٣	٦٠	$\frac{27}{1} \div$	$180 = 100 \times \frac{27}{1}$
١٩٦٥	٦٦٫٦	$\frac{29}{1} \div$	$233.2 = 100 \times \frac{29}{1}$
١٩٦٧	٩٠	$\frac{37}{1} \div$	$233.2 = 100 \times \frac{37}{1}$
١٩٦٩	١٢٢٫٨	$\frac{48}{1} \div$	$466.6 = 100 \times \frac{48}{1}$
١٩٧١	١٦٦٫٦	$\frac{66.6}{1} \div$	$666.6 = 100 \times \frac{66.6}{1}$

خطوات العمل :

١ - نحسب منسوب القيمة .

٢ - نقسم منسوب القيمة على الرقم القياسي للأسعار .

ومن الجدول السابق نلاحظ انها نفس الأرقام السابقة التي استخرجت بالطريقة السابقة .

نستنتج مما سبق :

١ - اذا قسمنا الرقم القياسي للقيمة على رقم لاسبير للأسعار نحصل على رقم باشه للكميات .

$$\frac{K_1}{K_0} = \frac{K_1}{K_0} \times \frac{K_1}{K_0} = \frac{K_1}{K_0} \div \frac{K_1}{K_0}$$

٢ - اذا قسمنا الرقم القياسي للقيمة على رقم باشه للأسعار نحصل على رقم لاسبير للكميات .

$$\frac{K_1}{K_0} = \frac{K_1}{K_0} \times \frac{K_1}{K_0} = \frac{K_1}{K_0} \div \frac{K_1}{K_0}$$

وهكذا يمكن أن نستخدم الرقم القياسي للأسعار لتصحيح للدخل القومي أو معامل تصحيح . هذا المعامل يكون عاملاً مساعداً على الانكماش Deflator اذا كانت الأثمان ترتفع . أما إذا كانت الأثمان آخذة في الانخفاض فإنه يكون عاملاً مساعداً على التضخم Inflator ، ولكن غالباً ما يكون معامل التصحيح عاملاً للانكماش نظراً لأن مستوى الأسعار في ارتفاع مستمر .

الفصل السابع عشر

النقود والدورة التجارية

التقلبات الاقتصادية :

يحاول المجتمع أن يصل إلى وضع التوازن الاقتصادي ، ولكنه ما أن يصل إلى هذا الوضع حتى تعمل القوى الاقتصادية على تغيير هذا الوضع. وتفسر ذلك أن النظام الاقتصادي يحتوى على تغيرات متضادة ، حيث تختلف التغيرات في فروع النشاط الاقتصادي في اتجاهها عن التغيرات في فروع أخرى .

ففي بعض الأحيان يسود التوسع في بعض فروع النشاط الاقتصادي، وهذا يدعو أرباب الأعمال إلى التوسع تحذوهم موجة من الأمل ، وفي مواجهة هذا نجد تشاؤما في فروع أخرى مما يؤدي إلى عدم التوسع. فإذا زادت موجة التشاؤم وتغلب انصاره فإن النظام الاقتصادي كله يأخذ في الارتداد السريع كما حدث في الكساد الكبير ، الذي استغرق وقتا طويلا ليعود النظام الاقتصادي إلى حالته الطبيعية . وقد ترتب على هذا التشاؤم من جانب أرباب الأعمال زيادة البطالة وانخفاض الدخل .

ويترتب على النتائج الأولية نتائج أخرى أهمها انخفاض معدل تكوين رأس المال ، والتأخر الفنى بسبب عدم الرغبة في التجديد .

وقد حاول بعض الكتاب تعريف الدورة التجارية بأنها التقلبات الاقتصادية التي تحدث في النشاط الاقتصادي بصفة عامة. ولكن يرى الأستاذ هانسن Hansen بأن أكبر مظهر للنشاط الاقتصادي الإجمالي هو الدخل الحقيقي للامة . ويرتبط حجم العمالة بالنتائج القومية للمجتمع أو بالدخل القومي ارتباطا وثيقا ،

إذ كلما تقلبت العمالة وتقلب الناتج القومى ، كلما تغيرت الأسعار بدرجة متفاوتة استجابة لتغيرات الطلب الكلى وتغيرات التكاليف الحدية . كما أن التغيرات التى تطرأ على الناتج القومى والأثمان تعتبر مرآة تنعكس عليها التغيرات الكلية لقيمة السلع والخدمات مقومة بالنقود .

وانتهى الأستاذ هانسن من ذلك إلى أن الدورة التجارية تتضمن تقلبات فى :

١ - العمالة .

٢ - الانتاج الكلى .

٣ - الأثمان .

٤ - القيمة النقدية للناتج القومى .

والقيمة النقدية للناتج القومى كما نعلم تتكون من الانتاج الكلى والأثمان، ولذلك فإنه يرى أن الدورة التجارية هى التقلبات التى تطرأ على العمالة والناتج الكلى والأثمان .

وقد وضع الأستاذ هانسن هذا التعريف على أساس أن هذه الأشياء الثلاثة تتحرك كلها بشئ من الاتحاد والوئام ، وخاصة حركات العمالة والناتج القومى .

الفترة التى حدثت فيها التقلبات الصناعية :

١ - كانت الفترة الأولى منذ قيام الثورة الصناعية فى نهاية القرن الثامن عشر وحتى قبيل الحرب العالمية الأولى (١٧٩٢ - ١٩١٣) . وكانت الدورة التجارية تعنى التقلبات الصناعية التى حدثت فى خلال هذه الفترة .

٢ - الفترة الثانية هى الفترة التى وقعت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (١٩١٩ - ١٩٣٩) وتميزت هذه الفترة بطول فترة الكساد . ففى بريطانيا

اجتاح الكساد الاسواق المالية والحياة الاقتصادية بصفة عامة ، نتيجة لإتباع السياسة الانكماشية ، وبسبب عودة إنجلترا إلى قاعدة الذهب في عام ١٩٢٥ على أساس أسعار التعادل في عام ١٩١٤ .

وقد اشتدت حدة الكساد واتسع نطاقه حتى شمل معظم بلدان العالم بعد عام ١٩٢٩ .

٣ - الفترة الثالثة : الفترة التي صاحبت مشاكل ما بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ . وقد تميزت هذه الفترة بارتفاع مستوى العمالة بصفة مستمرة .

الدورة التجارية في القرن التاسع عشر :

تعاقت حالات الرواج والكساد خلال القرن التاسع عشر ، وكانت تتخللها فترة زمنية تتراوح كل منها بين ٧ ، ٨ سنوات . أى أن الفترة بين كل رواج وآخر كانت تتراوح بين سبع وثمان سنوات . كما تميزت فترات الرواج والكساد بأنها لم تكن تستمر طويلا ، وإنما كانت فترات قصيرة .

مميزات الدورة في حالة الرواج :

تميز اتجاه الدورة الصعودى نحو الرواج بالمميزات الآتية :

- ١ - توسع الطلب .
- ٢ - زيادة الانتاج .
- ٣ - زيادة التكوين الرأسمالى .
- ٤ - نقص البطالة .

- ٥ - ارتفاع الأجور والأسعار ، أى انخفاض قيمة النقود .
 - ٦ - توسع التجارة الخارجية .
 - ٧ - توسع حجم الائتمان المصرفى وزيادة عرض النقود .
- بينما تميز الانحماه النزولى للدورة بعكس ذلك بالمميزات الآتية :

- ١ - هبوط الطلب .
 - ٢ - انخفاض الانتاج .
 - ٣ - نقص التكوين الرأسمالى .
 - ٤ - زيادة البطالة .
 - ٥ - انخفاض الأسعار والأجور والأرباح أى زيادة قيمة النقود .
 - ٦ - تقلص حجم التجارة الخارجية .
 - ٧ - انكماش حجم الائتمان المصرفى وانخفاض عرض النقود .
- وكانت الصناعات الرأسمالية هى أهم الصناعات التى تأثرت بالدورة التجارية فى حالتى الكساد والرواج . (١)

مراحل الدورة التجارية :

- تأخذ الدورة التجارية فى اتجاهها أربع مراحل هى :
- ١ - الانحماه الصعودى : وهى فترة التوسع فى النشاط الاقتصادى .
 - ٢ - قمة الرواج .
 - ٣ - الانحماه النزولى : وهى فترة الانكماش فى النشاط الاقتصادى .
 - ٤ - قاع الكساد .

أى أن الدورة التجارية تبدأ بالتوسع فى النشاط الاقتصادى إلى أن يبلغ

(١) أنظر J. L. Hanson : An Outline of Monetary Theory.

Ibid. pp. 96/101.

ذروته ، ثم يبدأ النشاط الاقتصادى فى الهبوط تدريجيا إلى أن يصل إلى قاع الكساد ثم تبدأ الدورة من جديد وهكذا .

نهاية الدورة :

أولا - بين الحربين العالميتين أى الفترة ما بين (١٩١٨ - ١٩٢٩) :

تمثل هذه الفترة حالة رواج استمرت لفترة قصيرة بعد الحرب العالمية الأولى حيث بدأت بؤادر الكساد تجتاح العالم إلى أن بلغ حدته فى الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢ ولكن لم تلبث الدورة أن عادت من جديد حيث بدأ التوسع فى النشاط الاقتصادى ابتداءً من سنة ١٩٣٥ . ولكننا لم تصل إلى حد إيجاد العمالة الكاملة . وكان أبرز مظاهر الكساد الذى اجتاح عددا كبيرا من دول العالم ما يأتى :

١ - طول الفترة عن أى كساد آخر كان يصاحب الدورات التجارية فى القرن التاسع .

٢ - كان الكساد الكبير أكثر حدة من أى كساد سابق ، وقد تميز بمعدلات مرتفعة فى البطالة ، وخاصة فى المناطق التى كان يتركز فيها عمال الصناعة بدرجة عالية .

٣ - كانت نقابات العمال أقوى من النقابات السابقة ، وكان من نتيجة ذلك أن أجور عمال الصناعة ظلت ثابتة نسبيا عن الأجور فى الأنشطة الأخرى ، ولكن من ناحية أخرى ارتفعت معدلات البطالة فى قطاع الصناعة بدرجة كبيرة .

٤ - انخفاض أسعار المواد الخام والمواد الغذائية بدرجة كبيرة ، وكان من نتيجة ذلك انخفاض الدخول الزراعية ، ولكن البطالة كانت أقل حدة مما هى عليه فى الصناعات التحويلية .

٥ - ترتب على ما سبق وجود عجز مزمن في الطلب تسبب بدوره في زيادة حدة الكساد .

٦ - تأثر عدد كبير من العمال الصناعيين وخاصة في الولايات المتحدة عن أى كساد سابق .

٧ - بسبب انتشار الكساد على مدى واسع قُبلت كثير من الدول سياسات اقتصادية قصيرة الأجل ، كان من شأنها تخفيض حجم التجارة الخارجية بدرجة أكبر مما كانت عليه في الدورات السابقة .

فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (ما بعد عام ١٩٤٥) :

١ - كان المظهر الرئيسى لهذه الفترة اتباع سياسة المحافظة على العمالة الكاملة ، لذلك تميزت هذه الفترة باتجاه معدلات البطالة للهبوط بصفة عامة .

٢ - ظهرت في خلال هذه الفترة دورات تجارية تختلف من حيث الشكل عن الدورات السابقة ، وتتميز بفترات قصيرة حدثت فيها عمالة كاملة أكثر من اللازم Over - Full Employment تعقبها فترات قصيرة ومساوية لها من الكساد المعتدل التي ارتفعت فيها البطالة لسببها كما حدث في أعوام ١٩٥٢ / ٥٣ ، ٥٨ / ١٩٥٩ ، ١٩٦٢ / ١٩٦٣ .

وكانت هذه الدورات ناتجة عن السياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة ، والتي كانت تنهج كل منها سياسة معينة . والمتبع لتاريخ هذه الفترة يلاحظ أن الكساد قد كان نتيجة للسياسات الانكماشية التي اتبعتها الدول لكبح جماح التضخم الذي استفحل أمره بسبب زيادة العمالة أكثر من اللازم والذي نشأ أصلاً من سياسات وقف حدة الكساد . ومن أبرز السياسات التي اتبعتها الحكومة البريطانية هي السياسات التي

عرفت باسم (قف علك سر) "Stop - go" policies (١) .

٣ - تميزت هذه الفترة أيضا بوجود ميل عام نحو ارتفاع الأسعار واللاجور بسبب انخفاض النقود الذى نشأ كنتيجة لوجود تضخم دائم .

العمالة الكاملة والعمالة الأكثر من اللازم :

١ - العمالة الكاملة Full Employment

١ - تتحقق العمالة الكاملة عندما تتوفر فرص العمل بدرجة أكبر من عدد الأفراد القادرين على العمل والباحثين عنه (٢) . هذه الحالة التى تنشأ بسبب زيادة فرص العمل المتاحة عن عدد الباحثين عنه تضمن العمالة الكاملة ولكنها لا تضمن تجنب التضخم .

٢ - التعريف الثانى للعمالة الكاملة هى الحالة التى لا يزيد فيها عدد العمال العاطلين عن الوظائف المتاحة . والبطالة التى تنشأ فى هذه الحالة إنما تنشأ أساسا من مجرد قصور إمكانية العمال فى الحركة الكاملة من وظيفة إلى أخرى .

العمالة الكاملة الأكثر من اللازم Over - full Employment

هذه الحالة هى إمتداد لمرحلة العمالة الكاملة وتنشأ من التعريف التالى ، تنشأ العمالة الكاملة أكثر من اللازم بسبب زيادة عدد الوظائف المتاحة عن عدد العمال العاطلين . أى بسبب زيادة الطلب على العمل عن العرض منه . وتتميز هذه المرحلة بالتضخم ، وتنشأ بسبب رغبة الحكومة فى تحقيق هدف العمالة الكاملة ، فتوسع أكثر من اللازم فى النشاط الإنتاجى .

(١) Hanson. J. L. An Outline of Monetary Theory, Ibid. p. 98

(٢) اطلق اللورد يفردج على هذه الحالة There are more Jobs than men

أسباب الدورة التجارية :

هناك أسباب متعددة للدورة التجارية ، لذلك ظهرت نظريات مختلفة تفسر كل منها الدورة التجارية بطريقة خاصة . فبعض النظريات تؤكد وجود أسباب حقيقية والبعض الآخر يؤكد على التأثيرات النقدية . ومن خلال ذلك نلاحظ ثلاث مجموعات تفسر ظاهرة الدورة التجارية هذه المجموعات هي :

١ — الأسباب الحقيقية .

٢ — الأسباب النفسانية (السيكولوجية) .

٣ — النظريات النقدية .

الاسباب الحقيقية :

أ — تكمن الأسباب الحقيقية للدورة في عدم استقرار النشاط الاقتصادي سواء في الإنتاج أو في التوزيع بسبب تعقد النظام الاقتصادي وزيادة عدم التأكد .

ب — ومن الأسباب الحقيقية أيضا اتجاه التقدم الاقتصادي لأن يكون غير منتظم ، فبينما يؤدي التقدم التكنولوجي في بعض الصناعات إلى زيادة الإنتاج بمعدل أسرع ، نجد في الجانب الآخر تجمد النشاط الإنتاجي في صناعات أخرى .

ج — الطلب على السلع الرأسمالية يميل أيضا لأن يكون غير منتظم . فمن المعلوم أن الطلب على السلع الرأسمالية مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية وبما أن أذواق المستهلكين في تغير مستمر بحيث يتحولون من استهلاك سلعة لأخرى ، فإن هذه التقلبات في السلع الاستهلاكية تؤدي إلى تقلبات أوسع في الطلب على السلع الرأسمالية .

د — ومن الاسباب الحقيقية أيضا حدوث اختلال في الإنتاج الزراعى بسبب التغيرات في الظروف الجوية والمناخية من ناحية ، وبسبب البطء في استجابة التغيرات في العرض للتغيرات في الأثمان من ناحية أخرى ، مما يحدث فجوة بين الطلب والعرض من حين لآخر .

الاسباب النفسانية

يرى أنصار هذه النظرية أن التقلبات في النشاط الإقتصادى تتوقف أولا وقبل كل شيء على توقعات أرباب الأعمال بالنسبة للمستقبل .

ا — فإذا كانت تقديرات أرباب الأعمال ترى أن الكساد لن يستمر طويلا ، فانهم يقررون تجديد الأصول الرأسمالية عندما تكون الأسعار منخفضة ، وهذا يؤدي إلى الإندفاع نحو الرواج . وإذا كانوا يتوقعون استمرار ارتفاع الأسعار فانهم يتوسعون في الإنتاج ، مما يكون عاملا مساعدا على زيادة الرواج .

ب — و في حالة الرواج إذا كانت توقعات أرباب الأعمال هي أن هذا الرواج لن يستمر طويلا ، فانهم يوجلون تجديد الأصول الرأسمالية ، وبهذا يعجلون من نهاية ذلك الرواج . وإذا توقعوا انخفاض الأسعار فانهم يقللون من الإنتاج حتى يتوقفوا عنه نهائيا .

وقد ركز اللورد كينز في نظريته العامة عن التوظف على أهمية التوقعات في قرارات أرباب الأعمال والمستثمرين .

النظريات النقدية :

بدأت هذه النظريات بأن أخذ بعض الإقتصاديين تفكير مغايرا لما سبق في

تفسير حدوث الدورة وردودها إلى أسباب نقدية ، إلا أنهم اختلفوا كذلك فيما بينهم . فذكر بعضهم أن حجم النقود هو أهم عامل يؤثر في النشاط الاقتصادي ، بينما يرى البعض الآخر ، أن الأسباب النقدية وإن كانت تساعد على حدوث الدورة فإنها ليست بالضرورة العامل الأهم ، في حين ذهب فريق ثالث وعلى رأسهم هوتري أن الدورة تنسب إلى أسباب نقدية بحتة .

ولكن مهما اختلفت آراء الكتاب الاقتصاديين في هذا الصدد فإن النظرية النقدية للدورة توضع على الأسس الآتية :

أولاً - أن سلوك الدورة بشكله المعروف لا يمكن أن يحدث في غياب عرض النقود .

ثانياً - أن عرض النقود في النظام المصرفي الحديث مرن ، وهو بالتالي قادر على التوسع والانكماش .

ثالثاً - أن التوسع إذا حدث يؤدي إلى توسع متكرر في الصناعة وكذلك الأمر بالنسبة للانكماش . وبهذا الشكل فإن هذا التغير يكون كافياً لحدوث الدورة حتى ولو لم تكن هناك أسباب أخرى .

رابعاً - إن رجال البنوك يسلكون ميلاً عادياً يسيرون بمقتضاه التوسع والانكماش بدلا من السيطرة على عرض النقود الأمر الذي لو اتبعوه لانتجوا نحو سياسة الاستقرار .

خامساً - أن الدورة من أجل هذا كله تصبح نتيجة لتغيرات عرض النقود ، والسبب في ذلك دور النظام المصرفي الحديث في البلاد الصناعية المتقدمة .

ونعرض فيما يلي أهم الاتجاهات الفكرية في النظريات النقدية تاركين التفاصيل لمرحلة قادمة .

١ - التغيرات في الائتمان المصرفي

ذهب الأستاذ هوتري Hawtrey إلى أن أهم أنواع النقود في النظام الاقتصادي هو الودائع المصرفية ، ويتوقف حجم هذه الودائع على السياسة الائتمانية للبنوك، فعند حدوث التوسع وحيث أن معظم أرباح المصارف تأتي من الاقتراض فسوف يكون هناك ميل نحو مزيد من التوسع في الائتمان . ويزداد التوسع في حجم الائتمان أكثر فأكثر كلما ازداد عدد البنوك لاغراء العملاء على التعامل معها . وترى النظرية أن الفائدة هي السلاح الرئيسي الذي تؤثر به البنوك في تغيير حجم الائتمان . ففي حالة الرواج وعندما يسود التفاؤل لا بد من رفع سعر الفائدة بدرجة كبيرة إذا أرادت البنوك أن تحد من الائتمان ، بينما يعزف أرباب الأعمال عن الاقتراض في أوقات الكساد حتى ولو أنخفض سعر الفائدة بدرجة كبيرة . ويمكن للبنوك في حالة الكساد أن تساند السياسة الانكماشية ، لا بتقليل حجم الائتمان فحسب ، وإنما أيضا باختيار المقرضين .

وفي الحالة الأولى بعد أن يستقر الرواج يبدأ الخوف من آثار التضخم في العمل على تخفيض حجم الائتمان المصرفي ، وبهذا يبدأ الرواج في أن يأخذ طريقه إلى الانحسار .

٢ - التغيرات في سعر الفائدة

أشار الأستاذ ويكسل Wicksell إلى أنه يجب التفرقة بين المعدل الحقيقي للفائدة وسعر السوق . وكان يرى أن السعر الطبيعي (الحقيقي) هو ذلك السعر الذي يعادل الطلب على القروض مع العرض من الارصدة القابلة للاقتراض . أما سعر السوق فهو المعدل الفعلي الذي تقوم البنوك على أساسه بتقديم القروض في أي وقت معين .

ويزيد التوسع في الائتمان المصرفي عندما يصبح السعر السوقى أقل من السعر الطبيعي . ويرى الاستاذ ويكسل أن الانحراف بين المعدلين إنما ينشأ بسبب مبالغة البنوك في خلق الائتمان . أى أن عدم تماثل المعدلين إنما ينشأ بسبب خطأ البنوك في الحكم على الأشياء .

٣ - سعر الفائدة والاحتفاظ بالمخزون السلعي

أشار هوتري إلى وجود علاقة بين سعر الفائدة وحجم الأصول وهو يعتقد أن سعر الفائدة يلعب دوره الرئيسى من خلال تأثيره على الاحتفاظ بالمخزون ، كما أنه يعتقد أن سعر الفائدة يؤثر على أصحاب المتاجر بنسبة أكثر من تأثيره على رجال الصناعة . فارتفاع سعر الفائدة ولو بمقدار طفيف يرفع من تكاليف التخزين وهذا يدفع أصحاب المتاجر إلى التخلص من المخزون أو تخفيضه إلى أقل حد ممكن . ويرتقب على هذا انخفاض الطلب على المنتجات الصناعية ، والعكس صحيح عندما تنخفض أسعار الفائدة ، إذ يؤدي انخفاض تكاليف التخزين إلى زيادة المخزون وتنشيط عجلة الإنتاج .

نظريات نقص الاستهلاك Under - Consumption Theories

وهناك نظريات أخرى تفسر ظاهرة الدورة هي نظريات نقص الاستهلاك .

١ - فقدان القوة الشرائية

ملخص هذه النظرية في صورتها الأولى أن هناك ميلا مستمرا في النظام الاقتصادى الحديث لانخفاض القوة الشرائية بحيث تصبح أقل من القدر اللازم لشراء كل السلع والخدمات . فالتحسينات الفنية وتراكم رأس المال أمران يسيران إتجاها طويل الأجل نحو التوسع في الإنتاج . لهذا الإتجاه يختلف ويتميز عن الإتجاه الدورى القصير الأجل .

ويرى أنصار هذه النظرية أن القوة الشرائية تصبح شيئاً ضائعاً مفقوداً في النظام الاقتصادي الحديث لأن جميع تكاليف الإنتاج لا تعود إلى المستهلكين في شكل قوة شرائية . ولذلك يرى أنصار هذا الرأي ضرورة استمرار تزايد القوة الشرائية ، بحيث يتناسب الحجم الكلى للنقود في المجتمع مع حجم الإنتاج ، كما يعنى أنصار هذه النظرية بفقدان القوة الشرائية بأن المنتجين عندما يشترون المواد الخام والسلع الرأسمالية الجديدة ، إنما يتركون جانباً منها لتغطية اهتلاك الآلات أو لدفع الفوائد على القروض للبنوك .

ويرى بعض الاقتصاديين أن فترة ضياع جزء من القوة الشرائية تصبح فكرة وهمية إذا حللت في المراحل المختلفة التي توزع فيها تكاليف الإنتاج بين أثمان خدمات عوامل الإنتاج المختلفة من أجور و ربح وفائدة . فإذا كانت سلعة ما تشتري بـ ١٥ جنيهاً مثلاً للوحدة ، فإن هذا يتضمن في العادة مدفوعات قدرها ٣ جنيهات مثلاً مقابل خدمات تاجر التجزئة ، ٢ جنيه مثلاً مقابل خدمات تاجر الجملة ، والباقي يمثل تكاليف المنتج (من ربح وأجور وفائدة) بالإضافة إلى الأرباح.

من هذا نجد أن السلعة في صورتها النهائية عندما تباع للمستهلك . فإن تكاليف إنتاجها المتمثلة في عوائد عوامل الإنتاج تصبح دخولاً لمن يتسلمونها . وإذا كان الأمر كذلك فليس هناك إذن قوة شرائية مفقودة لأن جزءاً من تكاليف الإنتاج يدفع ثمناً للواد الخام ، والجزء الآخر يدفع ثمناً للعمليات الوسيطة التي تسير فيها السلعة حتى يتم إنتاجها

وكذلك ليس هناك فقدان للقوة الشرائية حينما يقوم المنتجون بدفع فوائد للبنوك على قروضهم . فكلما ادخر المستهلكون جزءاً أكبر من دخولهم كلما قل

الطلب على السلع الاستهلاكية ، في حين أن الادخار لو تعادل مع الاستثمار لما كان هناك فقدان للقوة الشرائية من هذا المنبع .

٢ - المغالة في الادخار Over - Saving

يشرح هوبسن J. A. Hobson الدورة التجارية من زاوية المغالة في الادخار . وهو يرى أن عدم التعادل في الدخل قد يؤدي إلى مزيد من الادخار . فالافراط في الادخار إذن ينشأ من عدم التعادل في الدخل ، إذ كلما زاد الادخار كلما زادت نسبة الجزء المدخر منه . أما الافراط في الاستثمار فيكون من نتيجة زيادة انتاج السلع الاستهلاكية .

وقد خالف بعض الاقتصاديين مذهب إليه هوبسون ، ويرون أن زيادة الاستثمار هي مظهر من مظاهر الرخاء ، في حين تمثل قلة الاستثمار صفة من صفات الكساد . كما فلاحظ من ناحية أخرى أن قلة الطلب هي التي تحول الرواج إلى كساد ومن ثم فالامر منصّباً على مجرد زيادة السلع الاستهلاكية كما ذكر هوبسن .

٣ - هيكل الانتاج

قال بهذه النظرية الاستاذ هايك Hayek . وقد قصد بهيكل الانتاج في أى وقت من الاوقات إمكانية تنظيم الموارد المخصصة للانتاج في شكل درجات (سلم) بعضها بعيداً عن المستهلكين ، وبعضها الآخر قريب منهم . فالدرجات العليا هي البعيدة عن المستهلكين ، وهي التي يتم فيها انتاج السلع الانتاجية مثل المواد الخام وعمليات البناء . أما الدرجات القريبة فيطبق عليها الدرجات السفلى . وهي تمثل المستوى الذي يتم فيه إنتاج السلع الاستهلاكية ، وهي التي تساعد الدرجات العليا على الاستعداد والتحضير لها .

ويتوقف شكل الهيكل الصناعى على قرارات المجتمع الخاصة بتوزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك . فاذا قرر المجتمع أن يدخر، فانه يعلن بذلك عن رغبته فى إعادة بعض موارده عن طريق الاستثمار إلى الدرجات العليا من الانتاج . أما إذا فضل المجتمع الاستهلاك ، فان هذا يعنى أنه يرغب فى إعادة موارده إلى الدرجات السفلى لزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية .

فاذا كان النظام الاقتصادى سليماً ، فان الشكل الذى يقوم عليه الهيكل الصناعى (عدد الدرجات العليا بالنسبة للدرجات السفلى ، أو النسبة بين حجم السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية) يجب أن يتناسب مع قرارات المجتمع الخاصة بالادخار والانفاق . وإذا حدث هذا فعلا فى الفترة الطويلة على الأقل فانه يكون بسبب سعر الفائدة . فالأفراد عندما يوزعون دخولهم بين الاستهلاك والادخار ، فانهم يشترون السلع الاستهلاكية بما ينفقون من دخل ، بينما لا يشترون بالجزء المدخر سلعا إنتاجية بطريقة مباشرة ، وإنما يدخرون فى البنوك وشركات التأمين ، وهذه بدورها تقوم بامداد المنظمين بالائتمان لتمويل مشترياتهم من السلع الانتاجية أى أنهم يقومون بالاستثمار . ودور سعر الفائدة فى هذا الصدد هو أنه يقوم بتحقيق التوازن بين المدخرات وبين استثمار المنظمين . وإذا قامت هذه المؤسسات بدورها كما يجب ، فلا بد أن يتم التعادل بين العرض والطلب على المدخرات . ويكون سعر الفائدة الذى يحقق هذا التعادل هو سعر الفائدة الطبيعى . فاذا ارتفع سعر الفائدة عن هذا الحد الذى يحقق التوازن تزيد المدخرات عن الاستثمارات ، وإذا انخفض عن هذا الحد تقل المدخرات ، ويزيد طلب المنظمين على المدخرات . وفى أى الحالتين تحدث التغيرات بين العرض والطلب بالنسبة للقروض حتى تصل إلى وضع جديد للتوازن .

وإذا كان معدل الفائدة فعالا ، فإن تغيرات حجم الادخار بالنسبة لحجم الإنفاق يجب أن يصاحبه تغيرات مساوية له في حجم إنتاج السلع الرأسمالية بالنسبة للتغيرات في حجم إنتاج السلع الاستهلاكية ، أو بعبارة أخرى تؤدي زيادة الادخار إلى انخفاض سعر الفائدة ، وهذا بدوره يؤدي إلى أن تخصص موارد أكثر لإنتاج السلع الرأسمالية ، وموارد أقل لإنتاج السلع الاستهلاكية . وبالعكس يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى أن تخصص موارد أقل لإنتاج السلع الانتاجية وموارد أكثر لإنتاج السلع الاستهلاكية وبهذا الشكل يمكن أن نستخلص أن التغيرات النسبية بين حجم الادخار وحجم الاستهلاك تميل إلى أن تحدث تغيرات ملائمة في هيكل الانتاج . وفي النهاية يمكن أن نقول أن هذه النظرية ترى أن انخفاض سعر الفائدة يزيد من مراحل الانتاج كما أنه يزيد من التخصيص .

نظرية الادخار والاستثمار

هذه النظرية هي جزء من النظرية العامة لكينز ، إذ لم تكن دراسة كينز منصبية أصلا على الدورات التجارية ، إنما جاءت لمعالجته لها وهو بصدد تفسير ظاهرة البطالة التي استرعت انتباهه ، في تلك الفترة التي عاش فيها . ولعل هذا يوضح لنا اختلاف تفسيره للدورة عما سبقوه من الكتاب . ولقد أعطى كينز عند شرحه للدورة أهمية كبيرة للكفاية الحدية لرأس المال ، إذ كان يرى أن السبب الرئيسي في انتظام الدورة وطول فترتها إنما يرجع إلى التقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال .

ويمكن تفسير ذلك على النحو الآتي :

يرى كينز أن انتظام الدورة وطول قترنها يتوقف على :

أولا - طول فترة حياة الأصول المعمرة بالنسبة المعدل العاوى للنمو
الاقتصادى فى فترة معينة .

ثانيا - تكلفة الاحتفاظ بالمخزون السلمى .

وبوضف هذان العاملان فى ما بينهما كيف أن طول فترة الكساد يخضع لانتظام معين ، وليس مجرد مسألة اعتباطية. وفترة طول حياة الأصل لا تتقلب فى حدود واسعة ، وهى إذا كانت فى بعض الأحيان سنة وفى أحيان أخرى عشر سنوات ، فإنها تتراوح فى العادة بين ٣ ، ٥ سنوات . وطالما كان الزواج مستمرا ، فإن الإنتاجيات المتوقعة للاستثمارات الجديدة تبدو مرتفعة ومربحة ، ولكن الكارثة تحمل بالنظام الاقتصادى فجأة بمجرد أن يتسرب الشك الى نفوس المنظمين ، فىما يتعلق بالإنتاجيات المستقبلية بالنسبة للأصول الرأسمالية. معنى هذا أن الاستمرار فى زيادة الاستثمار فى السلع المعمرة يصبح بعد حد معين بادرة من بوادر انخفاض الإنتاجيات المستقبلية . فاذا توقع المنظمون ارتفاع تكلفة الإنتاج الحالية عن التكلفة فى المستقبل ، فإن هذا يكون سببا فى توقع انخفاض الكفاية الجديدة لرأس المال ، وما أن يسرى مثل هذا الشك فى المجتمع حتى تحدث الأزمة .

فى بداية الكساد نلاحظ انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال فى الصناعات الرأسمالية، كما قد تصبح سالبة فى بعض الأحيان. والفترة التى تستهلك فيها الأصول الرأسمالية أو تتقادم لتعود بعدها مرة أخرى الى الارتفاع تستغرق فى العادة فترة ثابتة نوعا ما يساوى متوسط عمر السلع الرأسمالية . أى متوسط فترة صلاحيتها

للإنتاج في العصر الذي تستخدم فيه ، فإذا تغيرت خصائص هذا العصر تغيرت معها طول هذه الفترة . فإذا كانت الفترة التي نحن بصددتها فترة تحول السكان من معدلات نمو متزايدة إلى معدلات متناقصة ، فإن طول الدورة سوف يزيد . ومن هنا يمكن أن نلاحظ أن انتظام طول الكساد إنما يرجع إلى العلاقة الثابتة بين الكساد وطول حياة السلع المعمرة ومعدل النمو الطبيعي في فترة معينة . وعندما تسود في المجتمع ظروف أفضل من ناحية التوقعات ، فإن هذه تؤدي إلى زيادة النشاط في الاستثمار .

هذا فيما يتعلق بالعامل الأول ، وهو طول فترة حياة الأصول المعمرة ، أما فيما يتعلق بالعامل الثاني ، وهو تكلفة الاحتفاظ بالمخزون السلمي من السلع الرأسمالية فنلاحظ أن هذا المخزون لابد من استهلاكه في فترة معينة لا هي طويلة أو قصيرة جدا . وعندما تحدث الأزمة فإن هذا يؤدي إلى توقف الاستثمارات الجديدة بطريقة مفاجئة ، وهذا بدوره يؤدي إلى تراكم السلع الرأسمالية غير تامة الصنع . وطالما أن تكلفة الاحتفاظ بهذا المخزون لا يقل في المتوسط عن ١٠ ٪ سنويا ، فإن الانخفاض في الثمن يجب أن يكون بدرجة كافية تحدد من اختزانها ويؤدي في نفس الوقت إلى امتصاص الإنتاج في فترة تتراوح بين ٣ ، ٥ سنوات نظرا لأن المخزون من السلع يمثل استثمارا ساليا قد يضر بحالة التوظيف . ولكن بمجرد أن تنتهي عملية الامتصاص حتى يسود المجتمع جو من الارتياح التام .

ومن هنا كان من الضروري دراسة آثار تقلبات الاستثمار في السلع المعمرة إذ تؤدي قلة هذا النوع من الاستثمارات إلى حدوث موجة من التقلبات ، نظرا لأن العوامل المشجعة على الانتعاش تكون ضئيلة حين تصبح الدورة قرب نهايتها . وإذا كان انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال كبيرا فإن أثره سوف يكون سيئا

على الميل للاستهلاك ، لأنه يؤدي إلى انخفاض كبير في القيمة السوقية للأوراق المالية ، ومن ثم يكون أثره سلباً على المستثمرين في هذه الأوراق ، وخاصة إذا كانوا يستخدمون أموال مقترضة . فمثل هذا الفريق من الناس يتأثر استعدادهم للاتفاق بارتفاع أو انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية بدرجة أكبر من تأثره بالدخل الناتج منها .

ويرى كينز أنه من السهل أن نتصور أن يؤدي الانتعاش إلى مراحل تراكمية يغذى بعضها البعض ، وتعيد في نفس الوقت الثقة في الكفاية الحدية لرأس المال ، فيسود الرواج في الحياة الاقتصادية ، بينما يكون من الصعب تصحيح أو علاج الهبوط الكبير في الكفاية الانتاجية في مرحلة الكساد نظراً لما تتصف به هذه المرحلة من :

١ - وجود حجم كبير من رؤوس الأموال الثابتة غير مستغلة .

٢ - وجود مخزون كبير من المواد الخام والحامات الأخرى .

٣ - نقص رأس المال العامل .

في هذه المرحلة لن يكون لتخفيض سعر الفائدة أى تأثير يذكر حتى ولو كان الخفض بدرجة كبيرة لتعذر تحقيق معدل معقول للاستثمارات الجديدة بسبب انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال كما أشرنا من قبل .

بعد هذا العرض لتحليل كينز في الدورة فود أن فلفت النظر إلى أن تحليل كينز وإن جاء على هذا النحو ، إلا أنه لا يذهب مذهب الذين اعتبروا الإفراط في الاستثمار من أهم أسباب الرواج ، وبالتالي يكون تجنبه هو الحل الوحيد لعلاج الكساد الذي يأتي بعد الرواج .

وعلى ذلك يرى كينز أنه إذا كان لا يمكن منع حدوث الكساد بخفض سعر الفائدة إلا أنه يمكن الحد من الرواج برفع سعر الفائدة .

غير أن كينز يرى أن كلمة الإفراط في الاستثمار كلمة غامضة قد يقصد بها أحد أمرين :

١ - استثمارات نتيجة لتوقعات لم يحالفها الحظ فشلت في إحداث زيادة في حجم التوظيف .

٢ - تشبع الاستثمارات الحقيقية وهي الاستثمارات التي تكون فيها الكفاية الحدية لرأس المال تساوى صفراً في ظل العمالة الكاملة . هذه الاستثمارات تغطي فقط نفقة الاحلال ، وأي زيادة في الاستثمارات بعد هذا الحد تصبح مجرد تبديد لموارد المجتمع .

ويمكن تلخيص مناقشات كينز في الدورة التجارية في النقاط التالية :

- ١ - أن الدورة عبارة عن تقلبات في معدل الاستثمار .
- ٢ - أن تقلبات معدل الاستثمار إنما تحدث نتيجة لتقلبات الكفاية الحدية لرأس المال .
- ٣ - أن تقلبات سعر الفائدة لعبت وتلعب دوراً هاماً في الدورة التجارية وهو يعنى بذلك التغيرات في منحى التفضيل النقدي التي تحدثها التغيرات في الكفاية الحدية لرأس المال .

٤ - التقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال ترجع إلى :

أ - التغيرات في سلسلة الانتاجيات المتوقعة للأصول الرأسمالية .

ب - التغيرات في نفقة الاحلال للسلع الرأسمالية .

والتقلبات في الانفاق على السلع الرأسمالية ترجع إلى التغيرات التي تحدث في المعدل الذي يتم على اساسه الاستثمار في فترة معينة .

ه - قرب نهاية الرواج يكون بسبب الانخفاض في الانتاجيات المتوقعة والتي تنشأ أصلاً من كثرة السلع الرأسمالية ووفرتها . وانخفاض الانتاجية الحدية يعتبر عاملاً موضوعياً في إيجاد حالة التشاؤم .

٦ - في حالة عدم وجود سياسات أخرى للعلاج كالسياسة المالية مثلاً، فإن تغيير سعر الفائدة قد يكون مفيداً في تخفيف حدة الدورة .

على إن من المهم ان نذكر ان كينز كان يركز في مناقشاته على احوال السلم؛ ولم يكن يعنى بأى حال من الاحوال ظروف الحرب التي قد يصل فيها المجتمع الى نقطة العمالة الكاملة .

٧ - العوامل التي تؤدي الى حالة الرواج هي :

أ - منحى الكفاية الحدية لرأس المال .

ب - الميل للاستهلاك .

ج - كمية النقود .

فزيادة كل عامل من هذه العوامل يؤدي إلى زيادة الرواج ، بينما يؤدي هبوطها إلى العكس .

٨ - العوامل التي تؤدي الى الكساد هي :

أ — سعر الفائدة .

ب — الميل للادخار .

ج — التفضيل النقدي .

وهي كذلك كسابقتها يؤدي زيادتها إلى زيادة حدة الكساد ، في حين يؤدي
هبوطها إلى تخفيف حدة الكساد .

الفصل الثامن عشر

المؤسسات النقدية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

تركت الحرب العالمية الثانية آثارا سيئة بالنسبة للدول المتحاربة أكثر من الآثار التي تركتها الحرب العالمية الأولى ، حيث اشتد عنف الحرب وطال أمدها كما كلفت هذه الحرب الدول المتحاربة الكثير ، واستخدم فيها المزيد من الاسلحة الفتاكه . وكانت الدول الأوروبية أكثر بلدان العالم تأثرا بهذه الحرب. أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد خرجت من الحرب أقوى بما دخلتها ، وذلك لأن المعركة كانت بعيدة عن أراضيها ، فلم تتأثر مدنها وقراها ، كما أمكنها الاستفادة من الانتاج الحربي وتسخيرها في خدمة الانتاج المدني .

ولعلاج هذا الموقف الخطير سمعت الدول أثناء الحرب إلى إنشاء مؤسسات مالية دولية، وخرج التفكير فيها إلى حيز الوجود قبل انتهاء الحرب، وكان يهدف إلى تحقيق مزيد من الحرية في التجارة الدولية وتيسير المدفوعات ، وانتهى ذلك بعقد مؤتمر بریتون وودز في عام ١٩٤٤ .

مؤتمر بریتون وودز :

اجتمع ممثلو ٤٤ دولة في يوليو ١٩٤٤ في مؤتمر بریتون وودز Bretton Woods في الولايات المتحدة الأمريكية لوضع سياسة نقدية دولية بعد الحرب العالمية الثانية ، وتشجيع التجارة الدولية المتعددة الاطراف (١) .

(١) لم يشترك الاتحاد السوفيتي وباقي دول الكتلة الشرقية في هذا المؤتمر .

ولتحقيق هذا الهدف كان من الضروري العمل على :

- ١ - جعل كل العملات قابلة للتحويل .
- ٢ - تثبيت أسعار الصرف .
- ٣ - مساعدة البلاد التي تعاني من العجز في موازين مدفوعاتها .

اتفاقية بريتون وودز :

كان نظام الذهب يعمل على ثبات واستقرار أسعار الصرف وحرية تحويل العملات ، إلا أنه كان نظاما جامدا ، لذلك بحث المجتمعون في صيغة اتفاق يمكن بمقتضاها تحقيق المرونة الكافية في المعاملات النقدية الدولية .

وقد ناقش المؤتمر مشروع اللورد كينز الخاص بالسيولة الدولية ومشروع هوايت الأمريكي ، وانتهى الرأي إلى إقرار اتفاقية دولية أخذت بنظام وسط بين المشروعات التي وضعتها الخزانة البريطانية والخزانة الأمريكية .

وبمقتضى هذه الاتفاقية أنشئت مؤسستان . الأولى هي صندوق النقد الدولي والثانية هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

صندوق النقد الدولي I M F

كانت اتفاقية الصندوق تتضمن أن يساهم الأعضاء بحصص معينة لكل دولة يدفع جزء منها بالذهب والجزء الآخر بالعملة الوطنية . كما اتفق الأعضاء على التخلص من القيود والعقبات المفروضة على أسعار الصرف ، ماعدا حركات رؤوس الأموال عبر الحدود ، فهي تخضع لرقابة الدولة ، أما أسعار الصرف فيجوز أن تتقلب في حدود ١٠٪ مبوطا أو صعودا ، وذلك دون حاجة إلى موافقة الصندوق

أما إعادة تقويم العملة بنسبة تزيد عن ١٠ ٪ فيجب على الدولة أن تأخذ فيها موافقة الصندوق ، وإذا لم يوافق الصندوق على هذا التغيير فإنه يتقدم باقتراحات للدولة لاتباعها .

كما كانت إتفاقية الصندوق تهدف إلى الإبقاء على نظام أسعار الصرف، والذي يماثل نظام الذهب ، إلا أن أسعار الصرف تتميز بأنها أكثر مرونة. كذلك كانت هذه الاتفاقية تهدف إلى تلافى الأحداث التي أدت إلى حدوث أزمة ١٩٣٠ . وانتهاج سياسات قومية لأسعار الصرف تحقق رقابة الدولة عليها .

وبالإضافة إلى ما سبق فقد أبرز الصندوق العملات النادرة حيث ألزم الصندوق الدول ذات العملات النادرة بأن تقوم بدورها في مساعدة الدول والقضاء على الاختلال في موازين مدفوعاتها . فإذا كانت الدولة تعاني من عجز دائم في ميزان مدفوعاتها، أو أن عملتها تنسرب إلى الخارج بكثرة ، فإن الصندوق يقوم بإخطار الدول الأخرى حتى تقوم الدول المدينة بفرض رقابة على معاملاتها مع تلك الدول.

ويعتبر تخفيض العملة الملاذ الأخير . وهو يستخدم فقط في علاج الاختلال الهيكلي لميزان المدفوعات، أما الاختلال المؤقت فيمكن علاجه بحصول الدولة على تسيلات مباشرة من الصندوق .

وقد بدأ الصندوق نشاطه اعتباراً من أول مارس ١٩٤٧ ، ويمكن تلخيص أهم ما تضمنته الإتفاقية والتي عرضنا لها فيما سبق في النقاط التالية :

١ - تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسة دولية تسمى دائماً لحل المشاكل الدولية .

٢ - يتفق الأعضاء على تحديد سعر صرف ثابت لعملائهم بالنسبة للذهب ،

بحيث لا يجوز بعد ذلك تعديله إلا بموافقة الصندوق .

٣ - ومع ذلك يجوز للأعضاء تغيير سعر الصرف طبقاً للقواعد الآتية :

أ - يمكن للدولة العضو أن تقوم بتغيير قيمة عملتها في حدود ١٠ ٪ ، بمجرد إخطار الصندوق ، ودون حاجة إلى موافقته مسبقاً .

ب - إذا زادت نسبة التغيير عن ١٠ ٪ وكانت أقل من ٢٠ ٪ ، فيشترط لذلك موافقة الصندوق الذي يجب عليه أن يتخذ قراراً في خلال ٧٢ ساعة من تاريخ الإخطار برغبة التغيير .

ج - إذا زادت النسبة عن ٢٠ ٪ ، فإن الصندوق يقوم بدراسة الأحوال الاقتصادية قبل الموافقة على التعديل ، ولكن لا يشترط في هذه الحالة فترة معينة يلتزم الصندوق بالإجابة في خلالها على اقتراح التعديل .

٤ - إذا قامت الدولة بتخفيض قيمة عملتها ووافق الصندوق على هذا التخفيض فإنه يتعين عليها في هذه الحالة أن تعيد تقويم الذهب أو الدولارات التي ساهمت بها في الصندوق إلى ما كانت عليه . وهذا يعني أنه يتعين على الدولة أن تضع تحت تصرف الصندوق مقدار أكبر من عملتها الوطنية .

هـ - العمل على إزالة القيود النقدية التي ترد على حرية الصرف لعملات الدول الأعضاء ، كشرط لاستمرار العضوية . ولكن هذا الشرط روثى تأجيل تنفيذه لفترة انتقالية مدتها ٥ سنوات بعد انتهاء الحرب ، كما نصت الاتفاقية على الإبقاء على قيود الصرف في حالة نقص رصيد الصندوق من بعض العملات . وفي هذه الحالة يجوز للأعضاء فرض قيود الصرف على تلك العملة .

٦ - يلتزم كل عضو أن يساهم بحصة معينة في رصيد الصندوق ، يدفع منها

٢٥ ٪ ذهباً أو دولارات أمريكية ويدفع الباقي بعملته الوطنية . ويجوز الاختيار بين نسبة الذهب أو الدولارات التي يتعين رفعها إلى ١٠ ٪ .

٧ - يكون مقدار الحصة أساساً لتحديد أصوات الدولة في الصندوق ، إذ نصت الاتفاقية على أن يكون لكل عضو ٢٥٠ صوتاً بالإضافة إلى صوت واحد عن كل ١٠٠٠٠ دولار . وقد بلغت حصة الولايات المتحدة في الاتفاقية ٢٧٥٠ مليون دولار ، والمملكة المتحدة ١٣٠٠ مليون دولار والصين الوطنية ٢٥٠ مليون دولار وفرنسا ٢٥٠ مليون دولار ، والهند ٤٠٠ مليون دولار ، وكندا ٢٠٠ مليون دولار وهكذا ... الخ .

٨ - لإقراض الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها عن طريق السماح لها بشراء عملات أجنبية من الصندوق وفي حدود ٢٥ ٪ من حصتها سنوياً . وفي مقابل هذا يتعين على الدولة المستفيدة أن تضع تحت تصرف الصندوق ما يوازي قيمة القرض بعملتها الوطنية . ولكن بشرط ألا تزيد الأموال المتراكمة للعضو لدى الصندوق عن ضعف حصة العضو . وهذا يعني أن العضو لا يستطيع أن يتمتع بهذا الحق لأكثر من ٥ سنوات . فإذا زاد ما لدى الصندوق من عملات أحد الأعضاء عن ضعف حصتها فلا يمكن الحصول على عملات أجنبية إضافية لإمقابل الذهب فقط . فعلى هذا الأساس لا يمكن لبريطانيا أن تسحب أكثر من ٢٢٥ مليون دولار سنوياً . ويتقاضى الصندوق فائدة على هذه المسحوبات تتغير حسب حجم القرض ومدته . أما المساعدات، فلا تزيد عن حصة العضو زائد ٢٥ ٪ أو النسبة التي دفعت ذهباً أو دولارات .

٩ - رفعت الحصة المقررة للإقراض في عام ١٩٥٩ ثم مرة أخرى في عام ١٩٦٤ بواسطة مجموعة الدول العشر الأغنياء التي قبلت أن تقرض الصندوق ما يحتاج

إليه . وبالرغم من ذلك فإن مسحوبات الدولة المضرو لا تكون إلا في حدود تغطية عجز بسيط في ميزان المدفوعات الخاص بها ، وإن كان يمكن في ظروف خاصة الحصول على مساعدات إضافية .

وفي كل الأحوال يجب إعادة المسحوبات أى رد المبالغ المفترضة في خلال ثلاث سنوات .

١٠ - يتألف الصندوق من مجلس المحافظين وهو يتكون من محافظ وفائب يعينهما كل عضو ، وهو بمثابة الجمعية العمومية للصندوق . ومهمته رسم السياسة العامة للصندوق .

١١ - مجلس المديرين هو الادارة التنفيذية للصندوق ويتكون من ١٦ عضوا ويقوم بتنفيذ السياسة التي يرسمها مجلس المحافظين ، وبشرط أن يكون من بينهم خمسة يمثلون الدول الكبرى في الصندوق .

البنك الدولي للانشاء والتنمية : IBRD

أما المؤسسة الثانية التي انبثقت عن اتفاقية بريتون وودز فهي البنك الدولي للانشاء والتنمية .

وقد قدر رأس المال الاسمي للبنك بـ ٨٠٠٠ مليون دولار تقريبا . وأعضاء هذا البنك يجب أن يكونوا أعضاء في صندوق النقد الدولي . ورأسماله يتكون جزئيا من مساهمة الأعضاء على أساس حصص معينة ، وجزئيا بالاقتراض من سوق النقد الدولي . ويلتزم كل عضو بأن يودع ٢٠٪ من حصته في البنك ، ٢٪ منها ذهبيا والباقي وقدره ١٨٪ بالعملة الوطنية . أما باقي المبلغ المساهم به وهو يمثل ٨٠٪ من الحصة فترك ليطلب عند الحاجة .

ومن أهم أهداف البنك إعطاء مساعدات أكثر مما يعطيها صندوق النقد الدولي، كالقروض التي تستخدم لتغطية مشروعات التنمية أو كضمان لبعض المشروعات الخاصة. وفي بعض الحالات لتثبيت أسعار الصرف وإن كان أغلب هذه القروض هي في الحقيقة لتنمية الانتاج في الدولة. ولا يمنح البنك القروض إلا بعد القيام بدراسة الحالة الاقتصادية للبلاد، ولذلك تقتصر القروض التي يمنحها البنك على الحكومات فقط، وفي بعض أحوال خاصة لشركات على أن تكون مضمونة بواسطة الحكومة أي أن الضامن الأول بالنسبة له هو الحكومة.

ولا يجوز للبنك أن يقرض مبالغ تزيد عن رأسماله في أي حال من الأحوال كما أن من سلطته الاقتراض من صندوق النقد الدولي.

ويقوم بإدارة البنك ثلاثة هيئات هي مجلس المحافظين، ومجلس المديرين والهيئة الإدارية. ويتكون مجلس المحافظين من محافظ واحد ونائب له عن كل دولة وينتخبون لمدة خمس سنوات وهو بمثابة الجمعية العمومية التي تجتمع مرة كل عام ويقوم برسم السياسة العامة للبنك. ويتألف مجلس المديرين من أربعة عشر عضوا يختارون بالانتخاب لمدة خمس سنوات بواسطة مجلس المحافظين وشروطه هي نفس شروط العضوية في صندوق النقد الدولي.

ويتم التصويت على أساس أن يكون لكل عضو ٢٥٠ صوتا، بالإضافة إلى واحد عن كل مائة ألف سهم من أسهم البنك.

وفي عام ١٩٦٥ أقام البنك مؤسسه تابعة له باسم مؤسسة التمويل الدولية I F C ومهمتها تقديم المساعدات للمؤسسات الخاصة في الدول النامية، كما ساهمت في إنشاء جمعية (اتحاد) التنمية الإدارية I D A.

بعض مراجع في النقود والبنوك

أولا - المراجع العربية :

- ١ - دكتور عبد المنعم اليه . إقتصاد النقود والبنوك الاسكندرية ١٩٥٦
- ٢ - دكتور عبد المنعم راضى : النقود والبنوك فى النشاط الاقتصادى القاهرة ١٩٧٠
- ٣ - دكتور محمد زكى شافعى : مقدمة فى النقود والبنوك بيروت ١٩٧٠
- ٤ - دكتور محمد عبد العزيز عجمية والدكتور صبحى تادرس قريضة .
النقود والبنوك والتجارة الخارجية الاسكندرية ١٩٧٠

ثانيا - المراجع الأجنبية :

- 1 - Chandler, L.V. The Economics of Money and Banking
New York 1963
- 2 - Growther, J. An outline of Money 1951
- 3 - Hanson J. L. Monetary Theory and Practice London 1959
- 4 - Hanson, J. L. An Outline of Monetary Theory London 1966
- 5 - Keynes, J. M. Treatise on Money London 1930
- 6 - Keynes, J. M. The general Theory of Employment, Interest
and Money, Harcourt 1936
- 7 - Newlyn, W. T. Theory of Money Oxford 1962
- 8 - Sayers, R. S. Modern Banking 6th edit. Oxford 1964

ثالثا - محاضرات ومذكرات :

- ١ - دكتور عبد المنعم اليه : مذكرات عن الدورات والعمالة الاسكندرية ١٩٥٦
- ٢ - دكتور محمد سلطان أبو على : محاضرات فى اقتصاديات النقود والبنوك
الاسكندرية ١٩٧٢
- ٣ - معهد الدراسات المصرفية : مجموعة محاضرات
القاهرة

محتويات الكتاب

صفحة	مقدمة
٥	
	الباب الأول
	النقود والنظم النقدية
٩	الفصل الأول
	ماهية النقود ووظائفها
٩	أولا - نشأة النقود
٩	١ - أهمية النقود
٩	٢ - المقايضة
١٠	صعوبات المقايضة
١٠	٣ - تطور استخدام النقود
١١	ثانيا - وظائف النقود
١٢	١ - النقود كوسيط للتبادل
١٢	٢ - النقود كقياس للقيمة
١٣	٣ - النقود كمستودع للقيمة
١٣	٤ - النقود كعيار للمدفوعات الآجلة
١٤	ثالثا - تعريف النقود
١٤	رابعا - خصائص الوحدة النقدية
١٥	خامسا - قانون جريشام
	(النقود والبنوك - ١٧)

صفحة

١٦

الفصل الثاني

انواع النقود

١٦

أولاً — النقود السلمية

١٧

ثانياً — النقود الورقية

١٧

أ - نقود ورقية نائبة

١٨

ب - نقود ورقية وثيقة

١٨

ثالثاً — النقود المصرفية

١٩

الدولة وعلاقتها بالنقود

١٩

١ - النقود القانونية

١٩

٢ - النقود المساعدة

٢٠

الفصل الثالث

النظم النقدية

٢٠

النظام المعدني

٢٠

١ - نظام المعدن الواحد

٢٠

نظام الذهب

٢١

أولاً — قاعدة الذهب

٢١

١ - نظام المسكوكات الذهبية

٢٢

٢ - نظام السبائك الذهبية

٢٥

٣ - نظام الصرف بالذهب

٢٦

ثانياً — نظام الذهب الآلي ونظام الذهب المدار

٢٦

١ - حدا تصدير واستيراد الذهب

صفحة	
٢٧	٢ - نظام الذهب الآلى
٢٨	٣ - نظام الذهب المدار
٢٩	ثالثا - الأنظمة الذهبية الدولية والقومية
٣٠	نتائج الأنظمة الذهبية القومية
٣١	مزايا وعيوب نظام الذهب
٣٢	إنهيار نظام الذهب الدولى
٣٢	أسباب انهيار نظام الذهب
٣٢	١ - زوال عصر الحرية
٣٣	٢ - سوء توزيع الرصيد الذهبى
٣٤	٣ - جمود مستويات الاسعار
٣٤	٤ - استخدام نظام الصرف بالذهب
٣٤	٥ - عدم الاستقرار السياسى
٣٥	نظام المعدنين
٣٦	مزايا وعيوب نظام المعدنين
٣٦	النظام الورقى الإلزامى
٣٧	مزايا وعيوب النظام الورقى
٣٨	حجج أنصار النظام
٣٩	عيوب النظام الورقى

الباب الثاني

النظام المصرفي

٤٣

الفصل الرابع

٤٣

نشأة البنوك وتطور الفن المصرفي

٤٣

أولا — البنوك التجارية وغير التجارية

٤٥

ثانيا — البنوك المركزية

٤٧

الفصل الخامس

٤٧

خلق نقود الودائع

٤٧

١ - فكرة نقود الودائع

٢ - كيفية خلق البنوك التجارية لنقود الودائع

٤٩

أولا — في حالة الاحتياطي الكامل

٤٩

ثانيا — في حالة الاحتياطي الجزئي

٤٥

خطوات حساب الودائع المشتقة

٥٢

ثالثا — إمكانية البنك الفرد مع وجود نسبة الاحتياطي

٥٨

العلاقة بين البنك الفرد والبنوك مجتمعة

٦٢

الفصل السادس

٦٢

ميزانية البنوك التجارية

٦٣

أولا — جانب الخصوم

٦٣

الموارد الذاتية

٦٣

١ - رأس المال

٦٤

٢ - الإحتياطيات

٦٤	الموارد غير الذاتية
٦٦	ثانياً — جانب الأصول
٦٧	الفصل السابع الأرباحية والسيولة
٦٩	الإيرادات
٧٠	الأرباحية والسيولة
٧٢	مؤشرات سلامة المركز المالي للبنك
٧٤	الفصل الثامن البنوك المركزية
٧٥	طرق الإصدار
٧٥	أولاً — أنصار الحرية
٧٦	ثانياً — أنصار تقييد الإصدار
	قواعد الإصدار
٧٧	١ - نظام الغطاء الذهبي الكامل
٧٧	٢ - نظام الإصدار الجزئي الوثيق
٧٨	٣ - نظام غطاء الذهب النسبي
٧٩	٤ - نظام الحد الأقصى للإصدار
٨٠	٥ - نظام الإصدار الحر
٨٠	ثانياً — البنك المركزي بنك البنوك
٨١	أولاً — الرقابة الكمية
٨١	ثانياً — الرقابة السكيفية

صفحة

- ١ - سياسة سعر البنك ٨١
- ٢ - عمليات السوق المقترحة ١٠٥
- ٣ - تغيير النسب القانونية للاحتياطي ٨٨
- ٤ - التأثير أو الاغراء الادبي ٩٠
- ٥ - الرقابة المباشرة على الائتمان ٩١
- ٦ - القيام بأعمال المقاصة بين البنوك ٩١
- ثالثا - البنك المركزي بنك البنوك ٩٢
- أهمية البنوك المركزية في الدول النامية ٩٢

الفصل التاسع

تطور النظام المصرفي المصري

- أولا - فكرة عامة عن البنوك في مصر ٩٦
- ثانيا - البنك الاهلي والبنك المركزي ٩٨
 - ١ - نشأة البنك الاهلي ٩٨
 - ٢ - تطوير البنك إلى بنك مركزي ٩٩
- ثالثا - نظام الاصدار في مصر ١٠٢
 - ١ - في ظل البنك الاهلي ١٠٢
 - ٢ - بداية استقلال الجنيه المصري ١٠٣
 - ٣ - نظام الاصدار في ظل قانون البنك المركزي ١٠٣
- رابعا - نظرة عامة عن دور البنوك في المجتمع الاشتراكي ١٠٥

الفصل العاشر

قيمة النقود

- أولا — قيمة النقود والائتمان ١١٠
- ثانيا — التغيرات في قيمة النقود ١١١
- حركات الائتمان في الفترة الطويلة الأجل ١١١
- حركات الائتمان في الفترة المتوسطة الأجل ١١٢
- حركات الائتمان في الفترة القصيرة الأجل ١١٣
- ثالثا — قياس التغيرات في قيمة النقود ١١٣

الفصل الحادي عشر

النظرية النقدية التقليدية

- ١١٥ المبحث الأول : قيمة النقود في الفكر التقليدي
- ١١٩ المبحث الثاني : معادلة التبادل ونظرية كمية النقود
- ١١٩ أولا — معادلة التبادل
- ١٢٤ ثانيا — نظرية كمية النقود
- ١٢٩ نقد نظرية كمية النقود
- ١٣٢ المبحث الثالث : نظرية الأرصاد النقدية الحاضرة ومعادلة كبردج
- ١٣٤ ١ - صيغة مارشال
- ١٣٦ ٢ - صيغة بيجو
- ١٤٠ ٣ - صيغة كينز
- ١٤٢ المبحث الرابع : النظرية التقليدية للفائدة

صفحة

الفصل الثانى عشر

١٤٦	التحليل القدى الحديث (النقود فى الفكر الكينزى)
١٤٦	مقدمة
١٥٠	المبحث الاول — بعض المفاهيم الاساسية لنظرية كينز
١٥٠	أولا : الطلب الكلى للعمال
١٥٢	ثانيا : الاستهلاك
١٥٢	١ - الميل للاستهلاك
١٥٣	ب - الميل الحدى للاستهلاك
١٥٤	ج - الميل الحدى للاستهلاك والمضاعف
١٥٦	ثالثا : الادخار والاستثمار والدخل
١٥٦	١ - أنواع الاقتاج
١٥٦	٢ - الاستثمار
١٥٧	٣ - الادخار
١٥٧	١ - الادخار الاختيارى
١٥٧	ب - الادخار الاجبارى
١٥٧	ج - الادخار التضخمى
١٥٧	٤ - تعادل الادخار والاستثمار
١٥٨	٥ - معدلات الاستثمار
١٥٩	أولا : الكفاية الحدية للاستثمار
١٦٢	ثانيا : سعر الفائدة

صفحة	
١٦٣	البحث الثاني — النظرية الحديثة لسعر الفائدة
١٦٣	الكمية النقدية
١٦٥	تفضيل السيولة
١٦٦	دوافع الطلب على النقود
١٦٦	١ - دافع المعاملات
١٧٤	٢ - دافع الاحتياط
١٧٥	٣ - دافع المضاربة
١٨٠	كيفية تحديد سعر الفائدة
١٨٢	البحث الثالث — التحليل الحديث للمستوى العام للأثمان
١٨٣	١ - وحدة النفقة
١٨٣	٢ - مستوى العمالة القومية
١٨٦	بعض أشكال التضخم
	الفصل الثالث عشر
١٨٧	التحليل النقدي المعاصر
	(النظرية الحديثة لكمية النقود)
١٨٧	دالة الطلب النقدي لدى التقليديين
١٨٧	مبدأ ثبات دالة الطلب على النقود
١٨٨	كينز ومبدأ ثبات واستقرار مضاعف الاستثمار
١٨٨	مفكرى مدرسة شيكاغو
١٩٠	دالة الدخل الدائم

صفحة	
١٩٤	الفصل الرابع عشر
	الآثار الاقتصادية للتغيرات في قيمة النقود
١٩٤	أولا : أثر التغيرات في النقود على مستوى الإنتاج
١٩٤	١ - في حالة انخفاض الأثمان
١٩٥	٢ - في حالة ارتفاع الأثمان
١٩٥	ثانيا - أثر تغير قيمة النقود على التوزيع
١٩٥	١ - ذو الدخل المحدودة
١٩٥	٢ - ذو الدخل المتغيرة
١٩٦	٣ - كاسي الأجور والمرتبات
١٩٦	التضخم
١٩٦	مقدمة
١٩٧	تعريف التضخم
١٩٧	أنواع التضخم
١٩٧	أولا - التضخم في ظل قاعدة الذهب
١٩٧	ثانيا - التضخم الدائم
١٩٨	التضخم الطلبى
٢٠٠	التضخم الناشئ عن التكاليف
٢٠٠	ثالثا - التضخم الجاهل
٢٠١	رابعا - الآثار الاقتصادية للتضخم
٢٠٤	خامسا - أسباب التضخم

صفحة	
٢٠٤	أولا - في زمن الحرب
٢٠٤	ثانيا - بعد انتهاء الحرب
٢٠٢	ثالثا - تمويل الميزانية
٢٠٥	رابعا - دور الحكومة في تحقيق العمالة الكاملة
٢٠٥	خامسا - التخلص من الإلتزامات الأجنبية
٢٠٥	سادسا - علاج التضخم
٢٠٥	أولا - علاج التضخم الطلبى
٢٠٦	ثانيا - علاج التضخم بسبب التكاليف
	الفصل الخامس عشر
٢٠٧	السياسة النقدية
٢٠٧	١ - أهداف السياسة النقدية
٢٠٧	٢ - أنواع السياسات النقدية
٢٠٧	٣ - السياسات الحكومية
٢٠٨	الأهداف الداخلية
٢٠٨	الأهداف الخارجية
٢٠٩	٤ - أدوات السياسة النقدية
٢١٠	أولا - الأدوات التقليدية
٢١٠	ثانيا - الأدوات الحديثة
٢١٠	ثالثا - أدوات مكملة للسياسة النقدية
٢١٠	١ - السياسة المالية

صفحة	
٢١١	٢ - البيع بالتقسيط
٢١٢	رابعاً - السياسات البديلة للسياسات النقدية
٢١٣	الفصل السادس عشر
	أثر تغير قيمة النقود على الدخل القومي
٢١٤	الأرقام القياسية
٢١٤	أولاً - الأرقام التجميعية
٢١٦	ثانياً - الأرقام القياسية النسبية
٢١٧	الرقم القياسي للقيمة
٢٢٠	رقم لاسبير للأثمان
٢٢١	رقم باشه للأثمان
٢٢٢	إستخدام الأرقام القياسية لاستبعاد أثر تغير قيمة النقود
	الفصل السابع عشر
	النقود والدورة التجارية
٢٢٧	التقلبات الاقتصادية
٢٣٠	مراحل الدورة التجارية
٢٣٤	أسباب الدورة التجارية
٢٣٤	الأسباب الحقيقية
٢٣٥	الأسباب النفسية
٢٣٥	النظريات النقدية
٢٣٧	١ - التغيرات في الائتمان المصرفي

صفحة

٢٣٧	٢ - التغيرات في سعر الفائدة
٢٣٨	نظريات نقص الاستهلاك
	١ - فقدان القدرة الشرائية
	٢ - المخالاة في الادخار
	٣ - هيكل الإنتاج
٢٤٢	نظرية الادخار والاستثمار

الفصل الثامن عشر

المؤسسات النقدية بعد الحرب العالمية الثانية

٢٤٩	مؤتمر بريتون وودز
٢٥٠	صندوق النقد الدولي
٢٥٤	البنك الدولي للإعانة والتنمية
٢٥٦	المراجع
٢٥٧	محتويات الكتاب

